مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب	أحمـــد البرصـــان
أحمد سعيد نـوفل	عبد الفتاح الرشدان
علـي محـافظـــة	محمـــد أبـو حمـور

السنة ٢٠ العدد (٧٧) خريف ٢٠١٦

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – خريف ٢٠١٦

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠/٩١٦/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحق الفرحان الأردن
أ.د. أمين مشاقبة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيسي الكويت
د. غانم النجار الكويت	د. فهد الحارثي العرابي السعودية
د. مجدي عمر الأردن	أ.د. محمد المجذوب لبنان
أ.د. محمد المسفر قطر	أ.د. مروان كمال الأردن

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٨. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

٩. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١٠. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١١. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٢. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ آفاق القضية الفلسطينية بين الحيوية والجمود ودور العامل الفلسطيني

التحرير

البحوث والدراسات

١٥ جذور الإسلاموفوبيا في الغرب ومآلاتها المستقبلية
فرنسا أنموذجاً

وليد الزيدي

٣٩ إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية
مقاربة نظرية وتحليلية

هادي النسور

المقالات والتقارير

٦٥ توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في برامج المرشحين للرئاسة نحو الشرق الأوسط- قراءة مقارنة

أحمد البرصان

٧٧ أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي

فريق الأزمات العربي

ملف العدد: الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٦

١٠٥ الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦.. دراسة إحصائية وسياسية

أيمن خاطر

عبد الله المجالي

الأردن ما بعد انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٦ ١٢٧

بكر البدور

الملف البيبلوغرافي

التجربة الديمقراطية الأردنية

١٩٨٩-٢٠١٦ ١٣٥

- المراجع العربية والإنجليزية

حمزة ياسين

English Section

- ***Report*** ١٤٥

Israel's international relations in Africa

Marwan Asmar

المقال الافتتاحي

آفاق القضية الفلسطينية بين الحيوية والجمود ودور العامل الفلسطيني

تعرضت القضية الفلسطينية خلال السنوات الخمس الأخيرة لعمليات تهميش منهجية من قبل أطراف عربية وإقليمية ودولية.

من المهم التأكيد في بداية التحليل على أن هذه الأطراف عاجزة فرادى ومجتمعة عن تصفية القضية، لاعتبارات تتعلق بالشعب الفلسطيني وحقوقه العادلة القائمة وتمسكه بها، واعتبارات تتعلق بالمشروع الصهيوني الذي لا زالت نظرية التوسع بأشكال وطرق مختلفة أساساً في سياسات إسرائيل المنبثقة منه وكذلك اللوبي الدولي الداعم لها، الأمر الذي يُبقي أسس الصراع قائمة وغير قابلة للتسوية، وأهمها: الاحتلال العسكري، والاستيطان المتوحش، وانتهاكاتهما المستمرة ضد الشعب الفلسطيني، والقدس، واللاجئين، والعودة، وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة كاملة السيادة للشعب الفلسطيني، واستمرار الصمود ومقاومة الاحتلال بشتى الطرق وباتصال تاريخي بين الأجيال.

إن ما تتعرض له القضية الفلسطينية اليوم من تهميش وتراجع في الاهتمام يتعلق بثلاثة أبعاد: الأول فلسطيني والثاني عربي والثالث إسرائيلي.

وهذا التحليل يتناول البعد الفلسطيني بشكلٍ أساسي، وارتباطه بالأبعاد الأخرى؛ فقد أدت الخلافات السياسية والفصائلية- مدعومةً بمحاور عربية ودولية- بين القوى الفلسطينية إلى إضعاف دور العامل الفلسطيني الذي يعدُّ أساس الصراع عربياً، حيث تعمل القوى الفلسطينية عكس بعضها، أو أحياناً بانحيازات تصب في إطالة عمر الاحتلال، ويدعم هذه الإشكالية الفشل الذريع في تجديد الدماء في الإطار الثوري

للنضال الفلسطيني، سواء على صعيد منظمة التحرير التي شاخت وهرمت وحُيّدت مؤسساتها، أو على صعيد الفصائل بمختلف اتجاهاتها، والتي تحولت قطاعات كبيرة منها إلى واقع الانتفاع، كالنخب المحيطة بالحكم في أي دولة فاسدة أو فاشلة في المنطقة، وانعكس ذلك على الواقع التنظيمي لهذه الفصائل بتفاوت يتعلق بالبنى الأيديولوجية والعلاقات الخارجية لكل منها، كما أن انفلات البرامج والمواقف السياسية لهذه القوى من أسس المشروع الوطني الفلسطيني القائم وقواعده على أساس التحرير والعودة استراتيجيا كشف ظهر الفصائل والمقاومة وأضعف أداءها السياسي، وجعلها لُقمةً لدول مختلفة، بل أحيانا لإسرائيل، مما أفقدها زمام المبادرة في مفاصل أساسية، بل جعل بعضها يتولى مهمة إفشال الآخر لحسابات بعيدة عن المشروع الوطني، ورغم مرارة الانقسام السياسي على مشروع التسوية (أوسلو) والخلاف الحادّ على السلطة منذ عام ٢٠٠٧ بين فتح وحماس، وعجزهما عن تحقيق الشراكة السياسية في إدارتها، واستمرار شلل منظمة التحرير وغياب دورها كلّياً، ورفض إدماج الفصائل الإسلامية والجديدة فيها على قواعد وطنية ديمقراطية، برغم مرارة هذا الواقع القائم وعجز قيادات الشعب الفلسطيني عن تطبيق ما تتفق عليه منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اليوم، غير أن إشكاليات المشروع الوطني والإدارة الجماعية أو التوافقية أو التشاركية في صنع القرار الفلسطيني هي مرض قديم تَعمَّق بعد دخول حركة فتح لمنظمة التحرير عام ١٩٦٨، ولذلك فإن الهروب القيادي الفلسطيني المشهود اليوم من تحمّل المسئولية الأساسية عن تراجع القضية وأهميتها عربياً ودولياً ألجأ الكثيرين إلى نِسبة هذا الفشل لعوامل إقليمية ودولية وإسرائيلية، لأن الاعتراف بحقيقة الإشكال الداخلي يستلزم القيام بمبادرات إنقاذ تطال الكثير من المواقع القيادية وامتيازات النخبة، وذلك لا يُقلّل من أهمية عوامل البيئة المختلفة بالطبع، لكنّ الهروب إليها دون الاعتراف بالأزمة الداخلية وأولوية التعامل معها يَضُرّ بالمشروع الوطني ويُلقي القضية في أحضانٍ تضيق بها ذرعا حتى من الأقربين!!

وبمراجعة تاريخية مركّزة لمسار النضال الفلسطيني منذ وعد بلفور وحتى اليوم يكتشف الباحث أن العامل الفلسطيني هو العامل الحاسم أمام الحركة الصهيونية والاستعمار، مع أن العوامل الأخرى أساسية، لكنها تعتمد أساساً على العامل الفلسطيني سلباً وإيجاباً في قدرته على فرض رؤيته على الواقع وعلى أجندات هذه الأطراف وتوجهاتها- حتى الإسرائيلية منها، كما حصل مثلاً بالانسحاب من سيناء بموجب معاهدة عام ١٩٧٨، والانسحاب من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠، ومن قطاع غزة عام ٢٠٠٥، تحت ضغط المقاومة، وهكذا.

ورغم القمع والتعطيل، والضربات الأمنية والعسكرية، والحصار السياسي والمالي، والضغط الاجتماعي والحياتي، والممارسات الوحشية الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي مخيمات الشتات في دول المواجهة العربية، إلا أن مسار النضال الفلسطيني ظل يتمتع بحيوية متصلة، وكان للأداء الفلسطيني السياسي والمقاومة، سواء على المستوى الأمني أو العسكري، والنضال القانوني والإعلامي، والنضال الاجتماعي بالصبر والتمسك بالأرض مهما كان الثمن، كان له دور كبير ومستمر في توفير الحيوية اللازمة للقضية لتعود إلى جداول الاجتماعات وإلى صدارة الاهتمامات، وإلى مزيد من الروح النضالية لدى الشعب الفلسطيني، ما أبقى القضية حيّة حتى اليوم، وقد مرّت خلال ذلك فترات طويلة وقصيرة من الجمود والانتكاس، وأحياناً محاولات للتصفية، لكن الموجة كانت تنكسر على صخرة النضال والصمود وبشكل أسطوري في بعض الأحيان كما في معركة الكرامة وقلعة الشقيف وفي الحروب الثلاث الأخيرة على قطاع غزة.

خلاصة القول أن العامل الفلسطيني هو العامل الأهم في المشروع الوطني من الناحية المنهجية والواقعية على حد سواء، وأن العوامل الأخرى في الغالب تقوم بدورها سلباً وإيجاباً اعتماداً على هذا العامل، وأن الأطراف المناصرة لإسرائيل أو غير المعنية بالصراع ودعم النضال الفلسطيني تمارس ضغوطها المستمرة على العامل الفلسطيني

لإضعافه كي تتمكن من تمرير سياساتها ومشاريعها أو رؤاها الخاصة ولو بالتنسيق مع الاحتلال، ولكنّ الحلقة تعود في النهاية إلى العامل الفلسطيني، ولعلّ المثال الأبلغ في ربع القرن الأخير هو اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الكبرى في عام ١٩٨٧ في لحظة انكسار عربي وفلسطيني ونشوة إسرائيلية؛ حيث ألهبت الانتفاضة بأدائها المذهل أحاسيس الشعوب العربية، وتسبّبت بالقلق لدى الأطراف الدولية والعربية، وبالطبع الإسرائيلية، حيث لم تتمكن الدراسات والتحليلات والتنبؤات لدى كل هذه الجهات من توقعها، وتسابق الكثيرون، حتى من الغرب، لإيقافها، لكنها حرّكت الجسم العربي الذي كان المفكرون والسياسيون قد نَعوه إلى الأبد!

وبمراجعة مركّزة للمشهد الفلسطيني ومشهد القضية الفلسطينية تُبدي النتائج الأولية إمكانات كبيرة وحيوية لاستعادة القضية لحضورها وقوتها وزخمها، بل ولوزنها عربياً ودولياً، الأمر الذي يوفر فرصاً جديدة وخيارات متعددة أمام القيادات الفلسطينية لتحريك القضية وإعادة الحيوية إليها، ناهيك عن الضغط على الجانب الإسرائيلي وتوفير عوامل إعاقة أساسية لأي سياسات يستهدف بها شطب القضية أو الضغط على الفلسطينيين لتقديم تنازلات كما جرت العادة.

ولتحقيق الإمكانية الفلسطينية والقدرة على التحول والتكيف، وبالتالي التأسيس لانطلاقة جديدة، فربما من المفيد التفكير بالاتجاهات التالية:

١- الشروع الفوري بوقف نزيف الخلاف في السلطة بين حركتيْ حماس وفتح، وبين غزة والضفة، وفق معايير بسيطة أساسها إحياء السلطة وتوحيدها وإعادة الروح إليها بشراكة سياسية تُعدّ لانتخابات عامة خلال عاميْن.

٢- إعادة تجديد الدماء الشبابية والثورية في الفصائل الفلسطينية، وخاصة في حركتيْ فتح وحماس عبر انتخابات تنظيمية لهذه الغاية.

٣- طيّ صفحات الخلافات الشخصية والفصائلية والجهوية لمصلحة القضية والشعب، والحيلولة دون أي تدخلات خارجية لفرض نمط من السياسات أو القيادات على الشعب الفلسطيني.

٤- التراجع عن سياسة الانحيازات لمحاور عربية أو إسلامية أو دولية في الصراع فيما بين الفصائل الفلسطينية، ومنع استخدام القضية أو أي طرف فلسطيني في هذا الصراع على قاعدة عدم التدخل في الشئون الداخلية لأي بلد عربي أو إسلامي في مقابل عدم تدخل الآخرين في الشئون الداخلية الفلسطينية.

٥- التوافق على إطلاق انتفاضة مدنية في الضفة الغربية، بما فيها القدس، ضد الاحتلال، وتوفير عوامل النجاح لها.

٦- العمل معاً على إعادة الروح لمنظمة التحرير، وتشكيل إطار قيادي مؤقت فاعل يلتقي بانتظام لقيادة النضال الوطني الفلسطيني.

٧- الشروع ببلورة ملامح ومعالم المشروع الوطني الفلسطيني المشترك حتى إنهاء الاحتلال وعودة اللاجئين وفق الرواية الفلسطينية والحقوق الوطنية.

٨- وضع خطة تحرك سياسي ودبلوماسي مشترك لحشد التأييد للقضية وتفعيل الطاقات الفلسطينية في العالم وفق ملامح المشروع الوطني آنف الذكر.

وبالتأكيد، لدى الفصائل الفلسطينية والعقل الفلسطيني السياسي والمؤسسات والكفاءات الفلسطينية الكثير مما يثري هذه الفكرة ويطورها، لكن الأساس في هذا التحليل أن ركون القوى الفلسطينية إلى العوامل والأطراف الإقليمية والدولية سيجعل القضية ورقة مساومة بين الكبار وحلفائهم، بينما إعادة الحيوية والروح للقضية وتقوية وضعها عربياً ودولياً وإسرائيلياً أساسه العامل النضالي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال.

التحرير

البحوث والدراسات

جذور الإسلاموفوبيا في الغرب ومآلاتها المستقبلية

فرنسا أنموذجاً

د. وليد الزيدي*

تقديم

تتناول هذه الدراسة الجذور التاريخية للإسلاموفوبيا وأسباب ظهورها، والتعريفات المختلفة لها، مع عرض رؤية لواقعها وظروف تناميها، كذلك تتطرق إلى علاقة قضية الهجرة بالإسلاموفوبيا، لا سيما عندما شهدت أوروبا قدوم أمواج من المهاجرين إليها من المستعمرات القديمة ذات الثقافة الإسلامية، حيث استقروا وأصبحوا مواطنين، ومن ثم يجري تناول النموذج الفرنسي من خلال دراسة الإسلاموفوبيا في فرنسا وتداعياتها، وتحليل العلاقة بينها وبين التطرف الديني في محاولة لتفسير هذه الظاهرة، وبيان ماهية دور الإعلام الفرنسي والكُتاب والمثقفين الفرنسيين في تناميها وتمددها، فضلاً عن استشراف مستقبلها في الغرب بشكلٍ عام وفي فرنسا بشكلٍ خاص.

وفي محاولة لرصد الأسباب الحقيقية وراء ظاهرة الإسلاموفوبيا، سنتتبع بداياتها مع هجرة المسلمين ولاسيما العرب منهم إلى الغرب باعتبارها أحد أهم العناصر المؤثرة في ظهور وانتشار هذه الظاهرة في عدد من دوله ومن بينها فرنسا التي تُدرسْ كنموذج في هذه الدراسة، وبالتطرق إلى العلاقة بين أوضاع المهاجرين الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وظهور وصعود الإسلاموفوبيا، فضلاً عن التطرق إلى دور المنظمات الإسلامية التي شَكَّلتْ قوة مؤثرة في تلك المواجهة.

ولابد لنا من دراسة ما نجم عن انتشار الإسلاموفوبيا وتمددها في الغرب من خلافات بشأن الأفكار والمعتقدات الدينية والمواجهات في الرؤى الثقافية والحضارية غير

* باحث ما بعد الدكتوراه في كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية (EHESS)، باريس- فرنسا.

المنسجمة أحياناً مع واقع المجتمعات الغربية المغايرة لثقافتها، ومن أمثلتها مسائل الحجاب، والأطعمة الحلال، والصلاة خارج المساجد وخارجها أيام الجمع والأعياد، فضلاً عن تناول دور الإعلام في فرنسا بمختلف وسائله في تكوين عقلية غربية معادية للإسلام والمسلمين.

بالإضافة إلى ما تقدم، سوف نشير إلى مخاطر الممارسات العنصرية وسياسة التهميش وتفشي البطالة التي يواجهها الشباب العربي المسلم وطبيعة المناهج التعليمية في فرنسا، وما ينجم عنها من تطرف ديني وسلوكي وشعور عدائي لدى المتعلمين، والذي بدوره يعمل على تعميق رؤى وتصورات سلبية عن الإسلام والمسلمين والتي تُنَّمي بالنتيجة ممارسات الإسلاموفوبيا العدائية.

بعد دراسة وتحليل ظاهرة الإسلاموفوبيا، يخلص البحث إلى تقديم ملخص لمخاطرها الآنية والمستقبلية، فضلاً عن تقديم توصيات ومقترحات لوقف تناميها، ولاسيما أن هذه الظاهرة آخذة في التوسع والانتشار بشكلٍ مُطرد.

وفي حقيقة الأمر، تتطلب قضية الإسلاموفوبيا دراسات مُعّمقة ومُوّسعة تتجاوز حدود تناولها في دراسة بحثية، فقضايا مثل تأثير الإعلام الغربي ودوره في تناميها وتوسعها، وتأثير الثقافة الغربية والعقلية التي ينظر بها الغرب إلى الإسلام والمسلمين، وتأثيرات التاريخ الموغل في القدم بين الغرب والعالم الإسلامي، وغيرها من الجوانب التي تناولتها بشكلٍ مقتضب في هذا البحث، كلٍ منها هو بحاجة إلى دراسة منفصلة مستقلة.

أولاً- التعريفات المختلفة للاسلاموفوبيا

دخل مصطلح الإسلاموفوبيا "Islamophobie" أو الرهاب الإسلامي إلى الاستخدام في اللغة الإنجليزية عام ١٩٩٧ عندما قامت خلية تفكير بريطانية يسارية التوجه تدعى "رنيميد ترست"، باستخدامه لإدانة مشاعر الكراهية والخوف والحكم المسبق الموجهة ضد الإسلام والمسلمين.

يُعَّرِفْ قاموس لاروس (La Rousse) الفرنسي الإسلاموفوبيا بـأنها: "معاداة الإسلام والمسلمين"[١]، في حين يُعَّرِفْها قاموس أكسفورد (Oxford) الإنكليزي بـأنها: "الخوف والكراهية الموجهة ضد الإسلام أو المسلمين، كقوة سياسية تحديداً"[٢]. أما (ستيفن شيهي) وهو أستاذ اللغة والثقافة العربية بجامعة ساوث كارولينا الأمريكية، فهو يفهم الإسلاموفوبيا على أنها: "تشكيل أيديولوجي جديد، تم التعبير عنه بشكلٍ واضح منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو لا يمثل رؤية حزب سياسي بل هو نتاج ثقافة تنشر مجازات، وتحليلات، وعقائد محددة بصفتها حقائق تؤطَّر بها السياسات الحكومية والممارسات الاجتماعية"[٣].

يُبسِّطْ (جورج هاردي) مفهوم الإسلاموفوبيا، عندما يصفها بأنها "فخ وضع العقلانية الأوروبية والروحانية المسلمة في حالة احتدام مستمر"[٤]. في حين يعترض (فريد هاليداي) على مصطلح الإسلاموفوبيا، إذ يرى أن القضية تتعلق بظهور العداء للمسلمين كشعوب أو جاليات مهاجرة، في إطار بيئة تاريخية واستراتيجية واجتماعية معينة، ولا تتعلق بالاعتراض على الإسلام كدين. لذلك، فإنّ هاليداي لا يعتبر العداء للمسلمين منظومة فكرية متكاملة في حد ذاته، بل هو (شبه أيديولوجيا)، يرتبط ظهوره بوجود مشاكل أخرى، مثل التباين الإثني، والمشاكل الاقتصادية والمجتمعية، والاستغلال السياسي لهذا العداء لحشد الدعم والأنصار[٥].

---

[1] Islamophobie, Dictionnaire de français Larousse, 2015: http://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/islamophobie/186470

[2] Oxford English Dictionary, Islamophobia, Oxford University Press,2016: http://www.oxforddictionaries.com/definition/english/islamophobia

[3] Stephen Sheeh, Islamophobia: The Ideological Campaign Against Muslims ,(Atlanta: Clarity press, 2011), p.40.

[4] Isabelle Kersimon, Jean-Christophe Moreau, Islamophobie, la contre- enquête, (Pari : Plein Jour, 2014), p.39.

[5] Fred Halliday, Two Hours that Shook the World. September 11 2001: Causes and consequences, (London: Saqi Books ،2002).

في: كارن أبو الخير، ملامح الجدل الأوروبي حول الهجرة والإسلام، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٩، ٢٠١٢: http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/1663/

ومن الجدير بالذكر أن مفردة "الإسلاموفوبيا" تُعدّ من المصطلحات الحديثة التداول نسبياً في الفضاء المعرفي المعني بصورة خاصة بعلاقة الإسلام بالغرب، وقد تم نحت المصطلح الذي استعير جزء منه من علم الاضطرابات النفسية للتعبير عن ظاهرة الرهاب أو الخوف المرضي من الإسلام[٦].

وبشكلٍ عام، هي تعني الكراهية والبغضاء تجاه المسلمين، أو الخوف منهم أو من الجماعات العرقية التي يُنظر لها على أنها مسلمة، وقد تزايدت تداعياتها في أوروبا بشكلٍ عام وفرنسا بشكلٍ خاص في أعقاب أحداث كانون ثاني/ يناير وتشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥.

ثانياً- جذور الإسلاموفوبيا وأسباب ظهورها وتناميها في المجتمعات الغربية

بدأت الإسلاموفوبيا بالتنامي والتوسع في أوروبا منذ مطلع التسعينيات إثر انتهاء الحرب الأفغانية والحرب التي شنها التحالف الدولي ضد العراق في عام ١٩٩١، فضلاً عن أسباب أخرى ساعدت على نشوئها وظهورها ومن ثم تكوينها بشكلها الحالي. فمن الممارسات العدائية ضد المسلمين في الغرب إلى الاعتداء على الرموز الإسلامية بأشكال مختلفة ومتواترة، كذلك اتِّباع سياسات العنصرية والتهميش وتفشي البطالة، وغياب الأيديولوجيا لدى الشباب المسلم وبخاصة العرب منهم، وغير ذلك من أسباب أخرى تنامت بسببها الإسلاموفوبيا وتمددت في أغلب دول الغرب.

ومن جهة أخرى، تُعدُّ مسألة تطرف بعض المسلمين في الغرب، ولأسباب أيديولوجية، من بين الدوافع لظهور وتنامي الإسلاموفوبيا حيث المشاكل التي تغطيها واسعة ومتعددة: منها أن ثمة حاجة ملحة لتحليل ينابيعها، ومعرفة من هو الذي يتطرف، كيف، ولماذا؟ ما هي الأدوار التي تلعبها الأيديولوجيا، والوضع الاجتماعي- السياسي، والدين نفسه بالنسبة للأفراد الذين ينخرطون في العملية المؤدية إلى المواقف التي تجمع بين

[٦] خالد سليمان، ظاهرة الإسلاموفوبيا قراءة تحليلية، مجلة ثقافتنا، العدد (١٢):
http://iranarab.com/Default.asp?Page=ViewArticle&ArticleID=700

المرونة، والرغبة وممارسة العنف من دون حدود، في حرب شاملة ضد المجتمع؟ ويعد (فرهاد خسرو خافار)[٧] أفضل من درس هذه الحالات من خلال أبحاثه[٨].

يعود تاريخ ظهور الإسلاموفوبيا في سائر أنحاء أوروبا وفي أمريكا الشمالية إلى بداية القرن العشرين[٩]، أما صعودها فيعود إلى العقود الثلاثة الأخيرة من القرن نفسه، وهي

---

[٧] مدير دراسات في المدرسة كلية الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية بباريس EHESS، وباحث في مركز التحليل السوسيولوجي (CNRS-EHESS- CADIS). تتركز أبحاثه على دراسة القضايا الاجتماعية والأنثروبولوجية للإسلام في فرنسا، وحول فلسفة العلوم الاجتماعية.

[8] Farhad Khosrokhavar, Radicalisation, (Paris: Maison des Sciences de l'Homme, coll. Interventions, 2014).

كما يمكن الرجوع إلى أحد أهم كتبه عن الإسلامويين المتطرفين المتورطين بالإرهاب ومقابلته لعددٍ منهم المعنون (عندما تتكلم القاعدة : شهادات خلف القضبان):

(Farhad Khosrokhavar, Quand Al Qaïda parle, Témoignages derrière les barreaux, Paris : Édition Grasset et Fasquelle, 2006).

[٩] "من دلائل ظهور البذرة الأولى للإسلاموفوبيا في هذه الفترة، هو بدء هجرة المسلمين نحو أوروبا، إذ إنَّ موجات الهجرة زادت بصفة خاصة في نهاية القرن التاسع عشر تزامنا مع الثورة الصناعية في أوروبا، ولاسيما في فرنسا التي كانت في ذلك الوقت بحاجة إلى أيدي عاملة كثيرة في المصانع، إذ كانت تعاني من نقص في عدد المواليد والسكان، مما اضطرها إلى استقبال الموجة الكبرى الأولى من موجات الهجرة، والتي استمرت من عام ١٨٧٠ حتى عام ١٩١٠. وكان بينهم أعداد كبيرة من المهاجرين الجزائريين عندما كانت الجزائر خاضعة للاستعمار الفرنسي. وقد اضطرت فرنسا من جديد بعد الحرب العالمية الأولى وتكبدها خسائر بشرية كبيرة، إلى استقبال موجة جديدة من الهجرة الأجنبية وهي تضم عدداً كبيراً من المسلمين وخاصة العرب، فأصبحت البلد الثاني للهجرة في العالم بعد الولايات المتحدة يُنظر: (أمينة جاد، الهجرة العربية إلى فرنسا الأسباب والتحديات، موقع مصر: http://www.masress.com/egynews/32973؛ أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد اضطرت فرنسا إلى استقبال الموجة الثالثة للهجرة نتيجة الحاجة لید عاملة في المصانع، وكانت هذه المرة في معظمها من أبناء المستعمرات القديمة من المغرب العربي ولاسيما الجزائر، بمعنى آخر إنها كانت هجرة عربية إسلامية في معظمها. راجع للتفاصيل: فيوليت داغر، الهجرة : إشكاليات وتحديات فرنسا أنموذجاً، ط١، (باريس: أوراب، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨)، ص ٥١ و ص ٦٥؛ وفي ذات

ظاهرة تفسر بعدة عوامل عززت أشكالاً أخرى من كراهية الأجانب في أنحاء العالم، وباستخدام مصطلح الإسلاموفوبيا زادت الكراهية أكثر فأكثر بين الإسلام والغرب، إذ تشير (إيزابيل كيرسيمو) و (جان مورو) في كتابهما "الإسلاموفوبيا...سلبيات الاستطلاع"، إلى: "...أنه منذ أن ظهر مصطلح (الإسلاموية) Islamisme، زادت الفجوة بين الإسلام والغرب وتكرَّستْ النزعة الإسلاموفوبية، ومنذ ظهور مفهوم الإسلاموفوبيا في الأدب الاستعماري الفرنسي مع مطلع القرن العشرين، فقد استخدم استخدامات متعارضة، بدلاً من وجهة نظر أشخاص تختلف آراؤهم وأفكارهم أو معتقداتهم"[١٠].ولعل من أهم عوامل ظهور هذه الظاهرة في الغرب بشكلٍ عام، ما يلي:

- نمو الإسلام السياسي وقيام جمهورية إيران الإسلامية من جهة، وسقوط جدار برلين وانتهاء الإمبراطورية السوفيتية ومعها النظام الشيوعي من جهة أخرى.
- الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة منذ بداية السبعينيات، مما أدى إلى تفشي البطالة، والفقر، فضلاً عن تدني شروط الحياة لدى شرائح واسعة من الجاليات الإسلامية في الغرب[١١].
- التطرف الديني لدى قسم من المسلمين في دول الغرب، مما ولَّدَ العداء ضد المسلمين، ولعل شكل ومضمون هذا العداء اختلف باختلاف البيئة التي ظهر فيها، والأغراض التي وُظِّفَ من أجلها.

السياق، يشير صلاح العقاد إلى أن ظاهرة الهجرة العمالية الجزائرية إلى فرنسا قديمة، فقد اتخذت شكلاً جماعياً منذ عام ١٩١٢، ومنذ ذلك الحين تلاحقت وفود المهاجرين حتى وصلت إلى ٣٥٠ ألفاً في عام ١٩٦٢، يعيش معظمهم في المدن الصناعية الفرنسية ولاسيما ليون وليل ومارسيليا وضواحي باريس. يُنظر: صلاح العقاد، السياسة والمجتمع في المغرب العربي، (القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧١)، ص٨٧. جميع موجات الهجرة هذه وسَّعَتْ من رقعة الإسلام في أوروبا وخاصة في فرنسا ومن ثم وفَّرت فرصة للاحتكاك بالمجتمعات غير المسلمة و ظهور البدايات الأولى للإسلاموفوبيا".

[10] Isabelle Kersimon, op.cit., p. 271.

[١١] أصول الإسلاموفوبيا في الغرب.. عوامل متشابكة، ميدل ايست أونلاين، ١٥/ ٦/ ٢٠١٦:
http://www.middle-east-online.com/?id=227093

- ظهور عدة أزمات تتصل مباشرة بتقاليد وقيم الجاليات المسلمة، مثل قضية ارتداء طالبات مسلمات للحجاب في مدارس حكومية فرنسية، والتي اندلع النقاش حولها عام ١٩٨٩، ثم أثيرت مرة أخرى عام ١٩٩٤[١٢]، وهو ما أجَّجَ روح العداء لدى كثير من المسلمين ليس فقط الموجودين منهم داخل فرنسا، بل وفي عموم العالم الإسلامي، وبالمقابل تمددت الإسلاموفوبيا وتنامت في الغرب نتيجة لذلك، مما ولَّد صداماً جديداً بينه وبين الاسلام.

وفي فترة لاحقة، ارتبطت الإسلاموفوبيا بأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، وقضايا مثيرة مثل (الرسوم الدنماركية)، ثم تورط أبناء الجاليات المسلمة المختلفة في أوروبا في أعمال "إرهاب" داخل أوروبا.

لقد استخدمت هذه الأزمات من قبل سياسيين وإعلاميين ومثقفين للترويج لمفاهيم ومصطلحات جديدة أو التذكير بمفاهيم قديمة أضحت طي النسيان، مما زاد من عوامل الاحتقان بين المسلمين وأبناء المجتمعات الغربية. وفي نفس هذا السياق، نجد أن المفكر والسوسيولوجي الفرنسي (أوليفييه روا) *Olivier Roy* [١٣] ينتقد البعض في الغرب ممن يستخدمون مصطلحات مثل "الإسلاموية، والإسلام الراديكالي، والسلفية، والوهابية" دون فهمها بشكلٍ جيد، مذكراً بأن من يتحدثون عن خطر الإسلام يقومون بذلك في محاولة منهم إلى تصوير أن هناك صدام حضارات أو بسبب الجهل بحقيقة الإسلام[١٤].

وهناك من يرى أن الغرب في كل الأحوال غير قادر على فهم العالم الإسلامي لأسباب عديدة بعض منها يتعلق بالأعراق وصعوبة فهم عادات وتقاليد الغرباء أو ديانتهم، وهو ما يُولِّدُ عوامل الضيق بالإسلام في الغرب، بسبب الصورة السلبية التي

---

[١٢] كارن أبو الخير، مصدر سابق.

[١٣] يُعدُّ (روي) أفضل من كتب عن مسلمي أوروبا، وهو يلقي باللائمة على السياسة التي تبنتها كل من إنكلترا وفرنسا إزاء المهاجرين.

[14] Olivier Roy, la sainte ignorance, Le temps de la religion sans culture, (Paris: seuil, 2008), p.28.

يُنظر بها إليه، وهو ما يُولِّدُ العديد من المشاكل، ويخلق توجهات معادية للإسلام، فهو يُعدُّ- في فرنسا مثلاً- مخالفاً لمبادئ الجمهورية العلمانية التي تُلزم احترام الديانات السماوية كافة[١٥].

ثالثاً- الخوف من التوسع الديموغرافي للإسلام في الغرب

لا نعود إلى التاريخ البعيد، ولكننا نرجع إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، عندما بدأ الغرب يُصوِّرْ في الخطاب الإعلامي والسياسي أن هناك عدواً جديداً وهو الإسلام سيشغل الفراغ الذي خَلَّفه اختفاء "العدو الشيوعي"، وهو ما شَكَّلَ أسس الخوف في بنية العقلية الغربية ولاسيما الرأي العام في فرنسا وأوروبا وأمريكا الشمالية، وقد عزز ذلك نوع من الخوف والبحث عن كبش فداء لاتهامه بتحمل مسؤولية كل الشقاء الذي لم يتم التوصل إلى تحديد أسبابه الحقيقية، ولا إلى تحديد المسؤولين عنه. ولعل الإسلاموفوبيا هي أحد أشكال كره الأجانب الملازم لهذا النوع من المخاوف[١٦].

وفي ذات الوقت، يدعو المفكر الأمريكي (فرانسيس فوكوياما) لإعادة التفكير في "خطر التهديد الإسلامي" والخوف منه الذي لا ينبع من الدول ولا من الإسلام، متبنياً في ذلك طروحات الباحثين الفرنسيين في شؤون الحركات الإسلامية مثل أوليفييه روا)، حيث يقول إن طروحات بعض اليمين المحافظ ترى أن التهديد نابع من الإسلام وهو تشخيص غير صحيح، لأن الخطر لم يأت من المسلمين بل من أشخاص ليس لديهم ارتباط بثقافتهم المحلية يعيشون في أوروبا، ويحاولون بناء رؤية عالمية لإسلامهم من خلال أدلجته[١٧].

---

[15] Philippe d' Iribarne , L'islam devant la démocratie, (Paris: Collection Le Débat, Gallimard, 2013), p.19 et 31.

[١٦] أصول الإسلاموفوبيا في الغرب.. عوامل متشابكة، مصدر سابق.

[17] Francis Fukuyama, America at the Cross Road, Democracy, Power and the Neoconservative Legacy, (New Heaven and London: Yale University Press, 2006), p.85.

وفي حين يشير (أوليفييه روا) إلى: "... أنه بلا شك، لم يكن هنالك حديث كثير عن الإسلام في فرنسا إلا منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، وظهور الجماعة الإسلامية في الجزائر، وحدوث هجمات باريس وليون عام ١٩٩٥، وبروز قضية الحجاب في المدارس والجامعات، وطالبان أفغان، وغيرها. فبدت حكايات صحفية وخطابات علمية تفرض بانتظام سؤالاً عن طبيعة هذا الإسلام الذي يطارد أوروبا اليوم وينشر فيها الخوف"[١٨].

ومن الجدير بالذكر أن بداية ظهور الدراسات عن الإسلام كان في أوروبا وذلك مع تزايد موجات الهجرة في عقد الستينات والسبعينات من القرن العشرين، إذ بدأ هناك ظهور للجمعيات الإسلامية وازدياد عدد المساجد مما أثار مخاوف الأوروبيين خصوصاً أن المهاجرين كانوا قد استقروا على شكل تجمعات (Communautés) وليس على طراز الفردية الأوروبية (Individualism européenne)[١٩].

وفي السنوات الأخيرة، انتشرت فكرة أن المسلمين في سبيلهم لأن يصبحوا أغلبية عددية في أوروبا، وذلك لتزايد أعداد المهاجرين من المسلمين، ولارتفاع نسبة الخصوبة ومعدلات المواليد بين الجاليات المسلمة في المجتمعات الأوروبية. وهو ما يطلق عليه "الذعر الأوروبي" من تنامي "الهوية الإسلامية" فيها.

وكثيراً ما يُستخدم مفهوم "الإسلاموفوبيا" لتوصيف حالة الخوف التي تقبع داخل السياسات الغربية، التي تُكَرِّس واقع العداء مع الإسلام والمسلمين، وهو وصف قد ينسحب على كل القرارات التي تمتطي هذا السلوك خارج هذه المناطق على الصعيد العالمي[٢٠].

---

[18] Olivier Roy, Vers un islam européen, (Paris: édition esprit, 1999), p.7.

[١٩] حميد ياسين ناصر، "الإسلام في أوروبا أم إسلام أوروبا؟.. دراسة سوسيولوجية عن أوروبيّ داعش"، صحيفة المدى، العدد (٣١٨٠)، ٢٢/ ٩/ ٢٠١٤.

[٢٠] "الإسلاموفوبيا.. ذريعة لتمرير قرارات سياسية لا يمكن تبريرها"، مجلة السياسي، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: http://www.syasi.com/new/64/6761

وتخصص الكاتبة الفرنسية (إليزابيث شيلا) في كتابها "الإسلام، المحنة الفرنسية" (Islam L'épreuve française)، فصلاً معنوناً "أنت مسلم، نحن مذعورون"، تتحدث فيه بتوجهات إسلاموفوبية واضحة؛ إذ تقول: "الفرنسيون مرضى من الإسلام. الفرنسيون لديهم خوف من الإسلام. إسلام، إسلام، إسلام ....خوف، خوف، خوف... إسلام، خوف، إسلام، خوف، إسلام، خوف... مِنْ ماذا نمتلك الخوف؟ بالتأكيد لدى سماع مفاتيح هذه الكلمات طيلة النهار!... "[٢١].

وفي ذات السياق، يقول أحد المسلمين المقيمين في فرنسا: "نعم، إنّ لدى فرنسا خوفاً من الإسلام فإن رأوا ملتحياً قرنوه بالإسلام، وإنَّ ما يبعث الخوف هو الدين نفسه من وجهة نظر أغلب الفرنسيين"[٢٢].

تؤكد هذه الوقائع دراسة حديثة أجراها معهد (IPSOS) لصالح جريدة لوموند الفرنسية الصادرة بتاريخ ٢٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣، أفصحت أن الدين الإسلامي يُقابَل برفض وتخوف كبيرين من قبل المجتمع الفرنسي، إذ إنّ نسبة ٣٩ ٪ من السكان يَرون أن الإسلام ديانة غير متسامحة و٧٤٪ يرون أنها غير منسجمة وقيم الجمهورية الفرنسية[٢٣].

وهكذا نجد أنه ليس من المستغرب ومع مطلع عام ٢٠١٥، وبعد العديد من الاعتداءات الإرهابية في فرنسا، أن تسود حالة من القلق، وأن يكون العنوان الرئيس لصحيفة (لوباريزيان Le Parisian) الشعبية "خوف على الميلاد"، فيما اتهمت صحيفة

---

[21] Elisabeth Schemla, Islam, L'épreuve française, (Paris: Collection tribune libre, éditions Plon, 2013), p.19.

[22] Sophie Viollet, L'islamisme radical et l'occident, (Paris: éditions du Cygne, 2013), p.21.

[٢٣] يوسف نويوار، "واقع وآفاق تدبير الإسلام والمساجد والجمعيات الدينية الإسلامية بفرنسا"، موقع الجالية المغربية في الخارج: http://www.ccme.org.ma/ar/entretiens-ar/37787

(لوفيغارو Le Figaro) القريبة من المعارضة اليمينية الحكومة بعدم تقدير حجم "الإسلام المتطرف" في فرنسا.

إنّ الفوبيا أو الخوف من الإسلام الذي يجري الحديث عنه في الغرب، هو في أغلب الأحيان ليس حقيقياً، بل يُعلن عنه ويُروِّج له من أجل تحقيق أغراض ومنافع خاصة مختلفة، لعل في مقدمتها ما يتعلق بجوانب انتخابية تمارسها في الأغلب أحزاب يمينية متطرفة تعمل من خلالها إلى استمالة أعداد كبيرة من الجمهور الداعم للإسلاموفوبيا، وهو الذي يعاني من "شبح الخوف من الإسلام" بعد أن جرى تضليله إعلامياً من قبل أحزاب وجماعات لها أهداف وأغراض خاصة تسعى إلى تحقيقها.

رابعاً- الإسلاموفوبيا وتداعياتها المستقبلية في فرنسا

١-العلاقة بين الإسلاموفوبيا والتطرف الديني

لقد أصبحت نظرة المجتمع الفرنسي إلى الأصولية قرينة بالمسلمين– كما يقول فرانسوا دي كلوسيت François De Closets – وكأنهم يمثلون التيارات الأصولية المتطرفة، وهم لا يرونها كجزء من الدين بل كأيديولوجيا[٢٤]. ولعل هذا الكلام يخرج من نفس المشكاة التي خرج منها كلام (جاك بيرك) عندما شكك في سلامة منطلق وأهداف الحركات الإسلامية بقوله: "هل نشهد نهضة دينية أم استخداماً سياسياً للدين؟ "ثم دعم هذا التشكيك بالتأكيد حينما قرر: "لكن هؤلاء لا يقفون عند الطبيعة الدينية للإسلام"[٢٥].

ولقد سبق للفكر الفلسفي الفرنسي أن طرح وجهة نظر مغايرة في شأن الإسلاموفوبيا عندما تصدى لتحليل أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر التي تعادل موضوعياً

---

[24] François De Closets, La France à quitte ou double Broché, (Paris: Libraire Artëm Fayard, 2015), p.138.

[٢٥] إبراهيم محمد جواد، المستشرقون والإسلام معالجة منهجية خاطئة، صحيفة النبأ، العدد (٥١)، ت٢ ٢٠٠٠.

وتاريخياً هجمات فرنسا الأخيرة من وجهة نظر معارضة للعولمة وذلك عبر أحد أبرز الفلاسفة الفرنسيين المحسوبين على تيار ما بعد الحداثة وهو (جان بودريار)، الذي أصدر كتاباً مهماً بعنوان (روح الإرهاب)[٢٦]، حوى تحليلاً ارتكز على البعد الرمزي والدلالي والأخلاقي لأحداث أيلول/ سبتمبر ولظاهرة "الإرهاب الأصولي" انطلاقاً من مقولة "هم من فعلوه ونحن من أردناه"، فأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر تُعرِّي- من وجهة نظر بودريار- نقطة في غاية الهشاشة لكنها في غاية المركزية في الخطاب السياسي والحضاري الغربي، ألا وهي حساسية المهمشين إزاء كل نظام نهائي ومطلق[٢٧].

ولعل التوسع الإسلامي في فرنسا يثير حفيظة جهات عدة في هذا البلد، فقد أحرج (ماكسينس بوتي)، وهو عضو في حزب الجبهة الوطنية الفرنسي اليميني المتطرف، أعضاء الحزب بإعلانه الدخول في الإسلام ودعوته إياهم إلى اللحاق به واعتناق الإسلام، وذكرت صحيفة (ديلي تليغراف) البريطانية في نشرتها بالإنجليزية أن بوتي البالغ من العمر ٢٢ عاماً أزعج أعضاء الحزب المناوئ للهجرة عبر إرساله فيديو أشاد فيه ببصائر القرآن ومثالياته، كما حثهم على اعتناق الإسلام. ومن جانبه، قال (جوردان باردیلا) أمين الحزب إن بوتي تم تعليق عضويته من لجنة الحزب، وتابع باردیللا أن الدين هو خيار خاص ينبغي احترامه، ولكن ينبغي ألا يدخل مجال الأنشطة السياسية[٢٨].

وهناك من يرى أنّ الأقلية الإسلامية في فرنسا، وبلغة كل الخطابات السائدة النافذة، هي "أقلية- مُشكلة" (Communauté à problème)، فإذا كان الخطاب المؤسساتي يواجهها بما يمكن أن نطلق عليه (استراتيجية التحاشي) لأسباب كثيرة يعرفها الكثيرون، فإن بعض الخطابات الأخرى، كخطاب الجبهة الوطنية لرئيسه السابق لوبان، يُحَمِّلها

---

[26] Jean Baudrillard, L'esprit du terrorisme, (Paris: Broché, 2002).

[٢٧] طارق أبو العيني ، "الإرهاب الأصولي من منظور فلسفي فرنسي"، صحيفة الحياة، ٥/ ١٢/ ٢٠١٥.

[٢٨] "عضو بحزب فرنسي متطرف يعتنق الإسلام ويدعو زملاءه للحاق به"، موقع مفكرة الإسلام، ٢٥/ ١٠/ ٢٠١٤.

http://islammemo.cc/akhbar/Africa-we-Europe/2014/10/25/213702.html

مسؤولية الانشطارات والأزمات التي يعرفها المجتمع الفرنسي، فالأقلية المسلمة تتهم بأنها "آخذة خبز الفرنسيين"[٢٩].

ويقول عالم الاجتماع (خسرو خافار): "... إذا ما كانت الجالية الإسلامية التي تعيش في الغرب، وفي فرنسا على وجه الخصوص، حقاً ضحية للعنصرية، حينها لا يمكن لنا اكتشاف صلة سبب مع نتيجة، باعتبار أن أغلبية هؤلاء الناس يعيشون غير آبهين بها، وهي مشكلة الخصوصية التي تُطْرح من جديد، أما مسألة العنصرية فإنها تؤدي دوراً مؤكداً في عملية التطرف"[٣٠].

إن مسائل العنصرية والإقصاء والتهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمسلمين الفرنسيين من أصول مهاجرة ساعدت بشكل كبير على ابتعاد تلك الفئات عن المجتمع الفرنسي الأصلي وخلق العدائية واتساع الهوة بين الطرفين واعتبار أحدهم عدواً للآخر[٣١]. وهو ما يؤكده الكاتب الفرنسي (أوليفييه روا) حين يقول: "المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الشباب المسلم لا تكتسي عباءة دينية أو عرقية أو لغوية أو هوياتية بقدر ما هي مشاكل اقتصادية واجتماعية وتعليمية تخص التهميش والبطالة والهدر المدرسي، ولعل انتفاضة الضواحي التي شهدتها فرنسا خريف عام ٢٠٠٥ خير شاهد في هذا السياق"[٣٢]. ولعل هذه الممارسات تقود بشكلٍ مؤكد إلى التطرف الذي يغذي بمرور الوقت الإسلاموفوبيا في الغرب.

٢-موقف الإعلام الفرنسي والمثقفين من ظاهرة الإسلاموفوبيا

يتعاطف الإعلام الغربي مع الأحداث الإرهابية التي تجري في الغرب بشكل متضامن، ولكنه لا يقوم بهذا الدور مع الأحداث التي تجري في دول إسلامية وعربية،

---

[٢٩] رابح الصادق، الإسلام في فرنسا، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٣٣، يوليو ١٩٩٨، ص ٧٥.

[30] Farhad Khosrokhavar, Quand Al Qaïda parle, op.cit., pp. 43-44.

[٣١] حميد ياسين ناصر، مصدر سابق.

[32] Olivier Roy, Intifada des banlieues ou émeutes de jeunes déclassés?, *la revue Esprit, n°12, décembre 2005*, p.10.

فعلى سبيل المثال، وفي صبيحة اليوم التالي لأحداث ١١ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١، صدرت صحيفة «لوموند» الفرنسية وهى من كبريات الصحف الأوروبية والعالمية بعنوان رئيس "Nous sommes tous Américains"، وهي تعني: «نحن جميعاً أمريكيون»[٣٣]. ولعل هذا المعنى واضح يُعبر عن التعاطف مع الشعب الأمريكي ولاسيما ضحايا هجمات ١١ ايلول/ سبتمبر واعتبار أن هؤلاء الضحايا ليسوا ضحايا الولايات المتحدة الأمريكية فحسب بل ضحايا فرنسا وأوروبا والعالم أيضاً.

ولكن ماذا بشأن الإرهاب الأكثر فظاعة الذي يُمارسْ بشكلٍ يومي في بلدان عربية وأفريقية، وهي تواجه القتل الجماعي والحوادث المرعبة التي لا تلقى صدى واضحاً في الغرب إذ لا يتناوله إعلامه ولا أقلام مثقفيه إلا ما ندر، في حين نجد الفيلسوف الفرنسي (ألان باديو) Alain Badiou، الذي أصدر أحد الكتب المهمة هذا العام والتي تعالج هذه الظاهرة المؤلمة، والمعنون: "ألمنا يأتي من بعيد، التفكير في قتلة ١٣ نوفمبر". يتصدى لهذا الموضوع عندما يتحدث بشيء من الإنصاف والموضوعية قلما نجدها لدى الكتاب الغربيين، منوهاً إلى أنه كل يوم تحدث جرائم إرهابية مماثلة لما حدث في فرنسا يوم ١٣ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥، سواء في العراق وباكستان وسوريا وغيرها، ولكنها لا تلقى الإدانة والاستنكار الكافيين، منتقداً تصريح الرئيس الأمريكي أوباما بمناسبة هجمات باريس، عندما قال: "إنَّ الحرية والإخاء والمساواة هي ليست قيم خاصة بالشعب الفرنسي فحسب، بل نحن نتقاسمها معه أيضاً"، يعلق باديو على هذا التصريح بأنه لا يعني شيئاً، لأن أوباما أراد القول بأن تلك الجريمة الإرهابية لم تكن ضد فرنسا أو باريس لوحدهما بل هي جريمة ضد الإنسانية. يُردِفْ قائلاً: "جيد جداً، هذا صحيح تماماً، ولكن الرئيس أوباما لم يتكلم عن ما يحدث بعيداً عنا، في عراقٍ أصبح غير واضح المعالم، أو في باكستان الضبابية، أو في نيجيريا المتعصبة، أو في الكونغو التي هي

[33] Le monde, 12/9/2001.

وسط الظلام. هل يعني ذلك أن الإنسانية تُقيم على الأغلب في فرنسا، وبلا شك في الولايات المتحدة، ولكنها لا توجد في تلك البلدان؟".

ويخلص الكاتب إلى أن هذا التوجه يعني أن أوباما يريد أن يُذكرنا بأن الإنسانية، بالنسبة له، (هي مُعَرَّفة بغربنا القديم الطيب)، حيث يستطيع المرء القول: الإنسانية= الغرب. مختتماً بأن هذا التصور هو مخزٍ من وجهة نظر العدالة الأقل بدائية، وهو يتركنا نفهم، ولو بشكلٍ غير مباشر، بوجود أجزاء من الإنسانية هي أكثر إنسانية من غيرها[٣٤].

وهكذا نجد أن ظاهرة الإسلاموفوبيا تُشكِّل مادة دسمة في وسائل الإعلام الفرنسية، إذ يعتبر الإعلامي محمد الزاوي أنه في فرنسا مثلاً، يوجد مفكرون وسياسيون يمينيون فرنسيون يرون أن الإسلام والمسلمين خطر على ثوابت وقيم الدولة العلمانية، منتقدين سياسة التسامح مع المظاهر الإسلامية مثل لحم الحلال، والصلاة في الشوارع، والحجاب، وغيرها من الطقوس والممارسات الإسلامية، مُردِفاً: "إنَّ هؤلاء يخلطون بين التطرف الديني والثقافة الإسلامية، ويتكتلون ضمن منظومة موجودة عبر الإنترنت ووسائل الإعلام، بينما لا توجد في المقابل إلا بعض الجمعيات الصغيرة التي لها علاقة مع التيارات الإسلامية في المنطقة العربية تقتصر على إصدار بيانات تنديدية، خاصة وأن النظام في فرنسا يمنع التكتل على أساس عرقي أو ديني"[٣٥].

ولايزال عدد من الكتاب الفرنسيين يغذون نزعة الإسلاموفوبيا من خلال كتاباتهم التي تلقى رواجاً لدى الجمهور، تزامناً مع دعم إعلامي وخاصة عبر القنوات الفضائية للالتقاء بهؤلاء الكُتاب وعرض وجهات نظرهم العنصرية المتطرفة، ولعل من أبرزهم

---

[34] Alain Badiou, Notre mal vient de plus loin, Penser les tueries du 13 novembre, (Paris: Fayard, 2016), pp. 8-9.

[٣٥] "بعد هجمات باريس.."الإسلاموفوبيا" تجتاح فرنسا من جديد، صحيفة اليوم السابع، ٢٢/ ٧/ ٢٠١٥: http://www.youm7.com/story/2015/11/16

الكاتب الفرنسي "إريك زيمور"[٣٦]، الذي مازالت فرنسا تعيش على إيقاع التصريحات المثيرة له وهو الذي لم يتردد في الإيحاء بترحيل خمسة ملايين مسلم من هذا البلد الأوروبي، وما ترتب عليه من تنديدات بمضمون تصريحاته التي يعتبرها البعض في خانة "العنصرية الخطيرة"، ما حدا بإحدى القنوات التلفازية إلى إيقافه عن العمل معها متسببة في انقسام الفرنسين إلى فريقين بين مناصر ورافضٍ لتوجهاته وتصريحاته[٣٧]. كما تمادى زيمور في إبراز كراهيته للإسلام حين قال: "إنَ القرآن هو من يُحرِّض المسلمين على العنف كون ربعه تعرض للتحريف بغية الدعوة إلى قتال غير المسلمين"[٣٨]. وهكذا نستطيع القول إن صوت زيمور يُعدُّ من أبرز الأصوات المؤججة للإسلاموفوبيا في فرنسا والداعمة لها من خلال كتاباته وتصريحاته الصحفية، ومن الواضح أن مواقف زيمور في أغلب مؤلفاته ومقابلاته التلفازية هي تجسيد لآراء اليمين المحافظ في فرنسا الذى يؤيد فكرة ذوبان المهاجرين في القالب الثقافي الفرنسي.

وفي ذات السياق وضمن نفس توجهات الإسلاموفوبيا المعادية للمسلمين في فرنسا، صدرت رواية "خضوع" (Soumission) للكاتب (ميشال ويلبيك) الحائز على جائزة الكونكور والذي يُعدُّ من الأدباء الفرنسيين الأكثر شهرة في الخارج، متضمنة عناصر التخويف من إمكانية وصول إسلامي متشدد إلى سدة الرئاسة في فرنسا، وقد طرح فيه سيناريو افتراضي عن أسلمة فرنسا بداية من أعلى هرم الدولة إذا ما بقي الحال

---

[٣٦] إريك زيمور: صحفي فرنسي، يُعّد من الأصوات الرئيسية لليمين القومي الشوفيني في فرنسا، وهو مشهور بأفكاره المتطرفة التي تدعو لشق الصف وإعلان الحرب على الإسلام والمسلمين؛ حيث أصدر في أكتوبر/ تشرين أول ٢٠١٥ كتاب "الانتحار الفرنسي" "Le suicide français" الذي باع منه أكثر من ٢٥٠ ألف نسخة، يُحمِّل فيه المسلمين مسؤولية انهيار فرنسا والدول الأوروبية بحسب وصفه.

[٣٧] "فرنسا منقسمة حول صحافي ومفكر لليمين القومي أوحى بترحيل خمسة ملايين مسلم من البلاد"، القدس العربي، ٢٣/ ١٢/ ١٠: http://www.alquds.co.uk/?p=269087

[٣٨] "كتاب زمور حول الانتحار الفرنسي يغذي الإسلاموفوبيا الفرنسية"، إسلام مغربي، ٢٣/ ١٢/ ٢٠١٤: http://www.islammaghribi.com.html

على ما هو عليه اليوم محذراً من أن فرنسا ستتحول في عام ٢٠٢٢ إلى دولة إسلامية إثر انتخاب رئيس من حزب إسلامي، كما رأى الكاتب الفرنسي أن التعامل الإعلامي والثقافي مع الإسلام والخوف منه في الغرب بات يتسم "بالهوس"، مُقِرّاً في الوقت نفسه أنه يشعر بالخوف من التمدد الإسلامي في أوروبا[٣٩]. ولعل هذه التوجهات وغيرها زادت الاحتقان وأثارت الضغائن ودعمت تنامي الإسلاموفوبيا في فرنسا بشكلٍ ملفت للنظر.

وبالمقابل، نجد من بين الكُتاب الفرنسيين المنصفين للإسلام والمسلمين الكاتب والصحفي (إيدوي بلينال)[٤٠]، يُدين في كتابه (من أجل المسلمين) "Pour les musulmans"، المثقفين الفرنسيين الذين يخلطون عمداً- تحت وطأة خلفيات أيديولوجية عنصرية- بين الإسلام والإرهاب والعنف، إذ يشير إلى أن الإسلاموفوبيا بلغت حداً لم يعد من الممكن السكوت عنه أخلاقياً، لأن الأمر أصبح خطيراً ويهدد بانهيار بنية النسيج الاجتماعي الفرنسي نتيجة قبول العنف ضد عموم المسلمين، وأن معاداة المسلمين والمهاجرين بوجه عام قد أصبحت تشكل إجماعاً أيديولوجياً من أجل الوصول إلى السلطة والتغطية على الفشل الفرنسي العام على كافة المستويات، ورفض القبول بواقع كون الإسلام مفردة ثقافية نابعة من تطور التاريخ السوسيولوجي الفرنسي[٤١].

ويتبين لنا مما تقدم، أن هناك فئة من المثقفين الفرنسيين إما لا يفهمون جيداً واقع الإسلام الحقيقي، أو أنهم يُروِّجون عن عمد لممارسات وتصرفات قلَّة من المتشددين من أجل تعزيز فوبيا الإسلام، وهم بذلك يمنحون صك غفران للإسلاموفوبيا في التنامي والتوسع والتمادي دون توقف.

---

[39] Michel Houellebecq, Soumission,(Paris: Flammarion, 2015), p.26.

[٤٠] شغل الكاتب منصب رئيس تحرير لصحيفة لوموند، ثم استقال وأسس موقع "ميديا بارت" المستقل، وكشف عن العديد من الفضائح السياسية التي هزت الساحة الفرنسية.

[41] Edwy Plenel, Pour les musulmans, (Paris, Éditions La Découverte, 2014), p. 53 et 76.

٣-مستقبل الإسلاموفوبيا في فرنسا في ظل الحوادث الإرهابية

احتلت فرنسا المرتبة الأولى في تكريس نزعة "الإسلاموفوبيا" تليها كل من الدانمارك وهولندا ضمن تصنيف شمل عشرة دول أوروبية، بحسب تقرير نشر في شهر آب/ أغسطس ٢٠١٥، وأشرف عليه الموقع الأمريكي "Insider Monkey" المتخصص في متابعة وتوثيق مثل هذه الظواهر.

ويأتي هذا التصنيف نتيجة للقوانين المفروضة على المسلمين التي تحظر على النساء ارتداء النقاب في الشارع أو الدراسة في بعض المدارس العليا، بالإضافة إلى الانتشار الواسع للدراسات التي تشير إلى عدم توافر ظروف العيش المواتية للمسلمين، وقد اعتمد التصنيف على عددٍ من المعايير، تجلت أولاً في الدراسات الاستقصائية، التي تجريها العديد من الهيئات الدولية عن الإسلاموفوبيا، ثم عدد الأحداث التي سُجل فيها التعدي على المسلمين، بالإضافة إلى الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للإسلام، فضلاً عن تنفيذ القوانين التي تحظر بعض الممارسات الدينية الإسلامية[٤٢].

وما ينبغي الإشارة إليه، هو أن جذوة الإسلاموفوبيا تبقى كامنة تحت الرماد، ففي أعقاب كل "حادث إرهابي" تتقد وتدفع دعاتها ومناصريها إلى القيام بردود أفعال تجاه المسلمين وخاصة العرب منهم. وبالمقابل، هناك من يرى أن تنامي الإسلاموفوبيا وما رافقها من أحداث سياسية وأمنية كانت في مقدمة أسباب تفجيرات باريس التي هزت فرنسا في ١٣ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٥. طُرحت حينها تساؤلات في مقدمتها: لماذا يعود ملف الإسلاموفوبيا بعد كل اعتداء إرهابي يطال الغرب؟ وكيف سيكون وضع المهاجرين هناك، المتهم الأول في القضية؟[٤٣]، وهكذا نجد في أعقاب الهجمات الدامية التي

---

[٤٢] موقع أمريكي: فرنسا الأولى في الإسلاموفوبيا بأوروبا، ١٨/ ٨/ ٢٠١٥:
http://www.jadidpresse.com

[٤٣] "تداعيات تفجيرات باريس تطال دول الساحل، برنامج "الساعة الدولية" يثير سؤال الإسلاموفوبيا في أوروبا، ٢٤ / ١١/ ٢٠١٥: http://tv.echoroukonline.com/item/20159.html

تعرضت لها باريس أن مظاهر الاعتداء على اللاجئين والانتقام منهم بدأت تظهر سريعاً، إذ اشتعلت النيران في مخيم (كاليه Calais) شمال العاصمة الفرنسية، حيث يقطن هذا المخيم قرابة ستة آلاف لاجئ، أغلبهم من السودان وأفغانستان، مثلما حدث عقب حادثة (شارلي إيبدو Charlie Ebdo)، حيث كشف (المرصد الوطني لمناهضة الإسلاموفوبيا) في فرنسا عن ارتفاع عدد الهجمات على المسلمين في هذا البلد، لتُسجل ١٢٨ اعتداء منذ هجمات مقر صحيفة "شارلي إيبدو" الساخرة[٤٤].

وكانت قد سُجلت ٤٦٩ حالة اعتداء سنة ٢٠١٢، بارتفاع ٥٧.٤٪ مقارنة بسنة ٢٠١٠، مع ذلك، فإن السلطات الفرنسية تنفي وجود ظاهرة الإسلاموفوبيا داخل مجتمعها!![٤٥].

وعودة إلى مستقبل الإسلام، يرى الكاتب الفرنسي من أصول عربية فريد عبد الكريم، وهو مؤلف كتاب "هل سيكون الإسلام فرنسياً أو لا يكون؟" "L'Islam sera français ou ne sera pas?"، إنَّ الإسلام إن لم يصبح فرنسياً، فهو على الأقل مدان في فرنسا، هو لن يختفي من هذا البلد مستقبلاً، إلا أنه سيبقى يُمثِّل مشكلة، وهو يهدف إلى طرح أسئلة حقيقية والإجابة عليها في كتابه هذا، منها: لماذا هنالك مواطنون تحت حجج تتعلق بانتمائهم الحقيقي أو المفترض للإسلام، لا يتمكنون من الشعور بأنهم أعضاء كاملو العضوية في المجتمع الفرنسي؟ هل الدين الثاني في هذا البلد مُدان بأن لا يُنظر إليه إلا من خلال منظورات مثل: العرقية، الطائفية، السياسية أو من خلال قضايا تتعلق بالانتخابات؟[٤٦].

---

[٤٤] "تفجيرات باريس.. استغلال أمريكي وغزو غربي وتحريض ضد المسلمين واللاجئين"، صحيفة البديل، ١٧/ ١١/ ٢٠١٥.

[٤٥] فائزة مصطفى، "الإسلاموفوبيا في فرنسا.. حروب افتراضية"، الجزيرة نت، ٣٠/ ٧/ ٢٠١٣: http://www.aljazeera.net/home/print/f6451603-4dff-4ca1-9c10-122741d17432/.

[46] Farid Abdelkrim, L'Islam sera français ou ne sera pas, (Paris: Les points sur les i, 2015).

وفي ذات السياق يعتبر الكاتب والأكاديمي الفرنسي رافائيل ليجبيه[٤٧] أن "الخوف من الإسلاموية يهيمن اليوم على إطار الإسلاموفوبيا العادية وكافة جوانب التطرّف اليميني من أجل غزو الفضاء العام للمجتمع". ويضيف: "حيث إنه منذ منتصف العقد الأول من القرن الحالي، دخلت كلمة غريبة في النقاشات العامة في معظم المجتمعات الأوروبية من بينها "الإسلاموية"، التي يُروِّج أنصارها إلى أن المسلمين يتزايد عددهم بشكل خطير، وهم يسعون إلى تحقيق الهيمنة العددية ومن ثم نشر ثقافاتهم الوطنية، كما يتحدث الكاتب عن مؤامرة وهمية تخرج عن المسار المألوف للإسلاموفوبيا تتضمنها خطابات المثقفين والسياسيين الفرنسيين على حدٍّ سواء.

وخلاصة وجهة نظره ترتكز على أن ما يحدث وما يُقال ما هو إلا خرافة وشكوك ضمن الهوس الجماعي الذي تجري إدارته، وهو يرى أن الحديث عن "القنبلة السكانية المسلمة" التي من شأنها أن تكون جاهزة للخروج من ثلاث جبهات في (معدل المواليد والهجرة والتنقل) هو ضرب من الخيال. أما بصدد تنامي الحماس الروحي والتحذير من توسع الهوية الإسلامية، فهو يرى أن ليس لهما أهمية حقيقية، فهما يقعان ضمن سياسة صنع فزاعة قوامها "الإسلام والإسلاميون". ولعل هذا التفنيد يفسر لنا لماذا أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص أصبحتا بحاجة مؤخراً إلى صناعة "عدو إسلامي"[٤٨].

إن هذا التحليل العقلاني والمنطقي لدى الكاتب يُغني عن أية نقاشات أخرى قد تشكك بعدم وقوع الإسلاموفوبيا في فخ المؤامرة، مبررةً لها ظهورها وانتشارها وممارساتها اللامسؤولة، والتي تُمارس من أجل أهداف وغايات ومصالح بعيدة عن خطابات دعاة ومناصري هذه الظاهرة الخطيرة التي تبرز إلى حيِّز الواقع بُعيد كل عملية إرهابية تجري في

---

[٤٧] رافاييل ليجبيه (Raphaël Liogier) هو أستاذ متخصص في علوم الدين والفلسفة وأستاذ العلوم السياسية في جامعة أكس أون بروفانس، حيث يرأس المرصد الديني. وقد نشر كتبا مثل: العلمانية، وتقرير المصير، وضمير العالم وغيرها.

[48] Raphaël Ligier, le Mythe de l'islamisation, Essai sur une obsession collective, (Paris: seuil éditions, 2016), pp. 23 et 41.

بلدان الغرب، ويُوسم بها المسلمون قبل غيرهم ودون أن يجري التحري والتحقق من حيثياتها والوقوف على حقيقتها.

خلاصة واستنتاجات

في ختام هذه الدراسة، يمكننا أن نخلص إلى أن الإسلاموفوبيا تعمل على تفعيل المواجهة مع الإسلام والمسلمين، سواء في بيئتها التي ظهرت ونشأت فيها أو في بيئات أخرى مُستهدفة من قبلها، فهي بطبيعتها مُستفِزة ومثيرة للضغائن والأحقاد، تعمل على خلق الأنداد والأضداد المصطنعة مع المسلمين.

ومن أجل القضاء على هذه الظاهرة في الغرب عامة وفي فرنسا خاصة، ينبغي معالجة الأسباب التي تقود إلى صناعة الإرهاب وتناميه وليست النتائج، وكشف منابع إدامته وتصديره، وهو الذي تعود جذوره ومنابعه إلى الشرق منذ قرون طويلة، كما أن مهمة وقف تمدد وازدياد انتشار الإسلاموفوبيا في الغرب هي ليست مهمة جهة واحدة، بل إنها مهمة إنسانية ينبغي أن يتكاتف ويتآزر العالم أجمع في العمل على إيقاف توسعها وتمددها.

ولعل المناداة بمكافحة التطرف والتشدد بين المسلمين من أجل التخلص من الإسلاموفوبيا والتطرف في آن، لا يُعدُّ حلاً كاملاً دون تنقية واحتواء التطرف والتشدد الغربي الذي لا يقل عن مثيله في بيئات أخرى، إذ إن التطرف الغربي وما ينتج عنه من ممارسات يُعدُّ السبب الرئيس في بروز وتوسع الإسلاموفوبيا وعدم انطفاء جذوتها، فهي تتقد كلما نفذت حادثة إرهابية جديدة في الغرب. لذا فإن مستقبل تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا أو انحسارها وخفوت جذوتها، قد يتوقف على عدة جوانب من أبرزها:

- أهمية تدخل الحكومات الغربية بوقف مدّ الحركات المعادية للوجود الإسلامي في بلدانها، ولاسيما اليمينية والشوفينية منها، التي ما انفكت تنادي بطرد

المسلمين وإعادتهم إلى أوطانهم، والتخفيف من وطأة الإسلاموفوبيا التي تُثار باستمرار من قبل جماعات متطرفة، ووسائل إعلام، وكُتاب، وصحفيين[٤٩].

- القضاء على الممارسات العنصرية وسياسات التهميش والحدّ من الفقر الذي يعاني منه الشباب المسلم، بمعالجة مشكلة البطالة.
- تفعيل سياسات اندماج حقيقية للمسلمين في المجتمعات الغربية بدلاً من ممارسة سياسات التهميش والإقصاء والحرمان.
- ينبغي أن تتخلَّص العقلية الغربية من شجون التاريخ البعيد الذي يُعيد إلى الأذهان الصراع بين المسلمين والمسيحيين سواء ما يتعلق منها بالفتوحات الإسلامية أو تمجيد الحروب الصليبية، وذلك من خلال تنقية ما تحتويه المناهج الدراسية في أغلب البلدان الغربية، والتي هي بحاجة ماسة إلى إعادة النظر في مضامينها.
- الحدّ من الخطاب الإعلامي الغربي المتطرف، وتفعيل مبادرات لوقف كتابات الكُتاب المتطرفين الداعمين للإسلاموفوبيا، والبرامج التلفازية التي تُروِّج للإسلاموفوبيا.
- ضرورة تدخُّل المنظمات الإسلامية في الغرب في تبديد عوامل الخوف من الإسلام التي يُروِّج لها بشكلٍ مقصود من أجل الإساءة إلى الإسلام والمسلمين.

---

[٤٩] مثال ذلك، ما قامت به فرنسا، إذ يشير موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية إلى: "إن الإسلام، بتنوع مدارسه، وشعائره، وممارساته، جزء لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي، على غرار كل المعتقدات الأخرى السائرة في بلدنا. والعلمانية الجمهورية مبدأ تسامح؛ إذ تضمن لكل المواطنين، مهما كانت معتقداتهم الفلسفية أو الدينية، العيش معاً في ظل احترام حرية الوعي، وحرية ممارسة ديانة ما أو عدم ممارسة أي دين. وتبقى فرنسا، عموماً، متمسكة بشدة باحترام تنوع الثقافات، وبحرية الوعي". يُنظر موقع وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية: http://www.diplomatie.gouv.fr/

إن مفاتيح الحل المقترحة هذه وغيرها، تكتسب أهمية بالغة في التخفيف من وطأة الإسلاموفوبيا كخطوات أولى للقضاء عليها نهائياً، وبعكسه فإن الصراعات الفكرية ستبقى تُغذي نزعة الإسلاموفوبيا وتعمل على زيادة انتشارها وتوسعها، وما سينجم عن ذلك من مواجهات مستقبلية قد تحصل بين الإسلام والغرب في مختلف المجالات.

إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية

مقاربة نظرية وتحليلية

د. هادي النسور*

مقدمة

يوضع مفهوم الدولة، في كثير من الأحيان، من قبل بعض المفكرين والأكاديميين، مقابل مفهوم النظام السياسي، سواءً بالتطابق والمساواة التامة أو بهيمنة أحدهما على الآخر، إن كان فكرياً أو عملياً. بيد أن اتخاذ أيٍّ من هذه المواقف ليس صحيحاً طبقاً للنظريات السياسية، التي تفرق بين المفهومين، استناداً إلى النشأة، والتعريف والوظائف. فالدولة كفكرة وتطبيق أكبر من النظام السياسي، كون الأخير التجسيد العملي للملامح السياسية والدستورية والقانونية للدولة، التي تعد النطاق المركزي والإطار الأعم والأكبر والأهم. بل أعلى عمل إنساني تحقق.

وبما أن من أهداف هذه الدراسة المقاربة النظرية والتحليلية، فلا بد من أن تتحرى قدراً كبيراً من الدقة والموضوعية في مناقشة هذيْن المفهوميْن، وخاصة في ظل الالتباس الفكري والعملي لهما، حيث شكل النظام السياسي– في العصر الراهن– أرجحية قيمية، وأفضلية واقعية على الدولة، كموجود أصبح موضوعياً أكثر منه شكلياً. وهذا الأمر استدعى إجراء هذه الدراسة، مع مقاربة تحليلية للجانب العملي وتطبيقاته في الوطن العربي.

إن التشبث بالنظام السياسي على حساب الدولة، كما هو الحال في ليبيا واليمن وفي سوريا، بعد الربيع العربي، هو الهاجس المسيطر على مجريات الأحداث في المنطقة العربية، وذلك في سبيل الاحتفاظ بالسلطة والنظام السياسي القائم، على حساب الدولة

*دكتوراة علوم سياسية، هيئة الإعلام، الأردن.

ووجودها ودورها ووظائفها. الأمر الذي أدخل بعض الأنظمة السياسية العربية في أتون الاضطراب وعدم الاستقرار، ودفعها نحو مزيد من الإجراءات السلمية والعنفية الهادفة إلى الاحتفاظ بالسلطة، بصرف النظر عمّا إذا كانت تلك الإجراءات السلمية جوهرية أم شكلية.

لقد ارتبط مفهوم الدولة تاريخياً بتعريف السياسة، باعتبار علم السياسة هو علم الدولة، أو علم حكم الدول، حيث كانت الدولة هي المجموع الكلي والنهائي للسلطة. الأمر الذي يعكس الاتجاه التقليدي في دراسة علم السياسة. فقد اعتبرت مفاهيم الأنظمة السياسية مرادفاً لأشكال الحكومات، كونها الشكل الأساسي والحصري لممارسة السلطة في جماعة معينة. فالدولة تُعبِّر عن مفهوم السلطة، كون الأولى جزء منها؛ حيث أن شكل الدولة إما بسيط أو مركب، ويحدد النظام السياسي نوع الحكم القائم، رئاسي أو برلماني أو حكم الجمعية، ومن ثم فإن تقييم الدولة، بالمحصلة، يتمثل بكونها ديمقراطية أو دكتاتورية أو شمولية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تنطلق هذه الدراسة من مشكلة بحثية، يمكن تحديدها انطلاقاً من مسألة العلاقة النظرية والفكرية بين الدولة النظام السياسي، وخاصة في العالم العربي، في حين أن الفكر السياسي الغربي، تجاوز الجدل حول تلك العلاقة. باعتبار أن الدولة الكائن الموضوعي والمفهوم القبلي (من قبل) السابق وجودياً على النظام السياسي، وبكون الدولة الثابت الأصيل، في حين أن النظام السياسي يعد المعطى الشكلي المكتسب والبعدي للدولة، يتموضع في خانة المتغير التابع. بما يترتب عليه من تغيرات وتقلبات متعددة وغير ثابتة كثبوت الدولة، وإن كان هناك استثناءات في إطار المقولة الأخيرة، نتيجة زوال الدولة أو تفككها.

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن طرح الأسئلة التالية:

١- ما هو التوصيف النظري لمفهومي الدولة والنظام السياسي؟

٢- هل هناك تراجع لمفهوم الدولة نتيجة هيمنة النظام السياسي على الواقع من الناحية التحليلية؟

٣- ما هي الأدوات والأساليب التي أدت إلى أرجحية النظام السياسي على الدولة في الوطن العربي؟

٤- هل تراجع فكرة الدولة نظرياً وعملياً، أسهم في تحقيق خطوات متقدمة نحو أفضلية للنظام السياسي على الدولة في الوطن العربي؟ أم أن الأمر لا يعدو كونه حالة سياسية واقعية هدفت نحو إبقاء النظام السياسي كحالة متفردة ومتحكمة بالعمل السياسي؟

فرضية الدراسة

تقوم الدراسة على فرضية مفادها:

هناك علاقة طردية بين تراجع فكرة الدولة فكرياً وعملياً كقيمة عليا جامعة، وبين انتهاج النظام السياسي الحاكم سياسة البقاء واحتفاظه بالسلطة بشتى الطرق والأساليب الممكنة. وفي الإطار التحليلي يمكن إسقاط هذه الفرضية على حالة الدولة العربية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الاطلاع على مفهومي الدولة والنظام السياسي، في مرحلة تعد استثنائية عربياً، نتيجة التطورات الأخيرة للمشهد السياسي الناتج عن الربيع العربي، وما أنتجته هذه المرحلة من محاولات للتغيير. من هنا، فإن هذه الدراسة تحاول أن تحقق الأهداف التالية:

١- التعرف نظرياً على مفاهيم الدولة والنظام السياسي والعلاقة بينهما.

٢- تقديم مقاربة تحليلية لواقع الدولة والنظام السياسي في الوطن العربي، في ضوء التغيرات الناتجة عن الربيع العربي.

ولإجراء هذه الدراسة، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، كون هذه الدراسة تتناول موضوعاً ذا طبيعة نظرية بالأساس. حيث سيتم تقديم وصف لنظرية الدولة

والنظام السياسي، ومن ثم استخدام التحليل للمعلومات الموجودة في المصادر، حول طبيعة العلاقة بين الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية.

أولاً: المفاهيم: الدولة والنظام السياسي

ثمة العديد من التعاريف والمفاهيم التي تطلق على الدولة وعلى النظام السياسي، وهذا ناتج عن انتفاء وجود إجماع على ذلك من قبل المفكرين. بالتالي، فإن هناك تبايناً من جانب الفكر السياسي لمفهوم الدولة والنظام السياسي، استناداً للنظرة التي يوليها كل مفكر اهتمامه، الأمر الذي يقضي بضرورة استدعاء النصوص التأويلية لفكرتي الدولة والنظام السياسي كمفهوم وأدوار، بغية إجراء مقاربة نظرية وتحليلية.

١- مفهوم الدولة

جرت العادة على حصر التعريف التقليدي للدولة، في خمسة عناصر رئيسة، هي: الشعب، الأرض، السلطة، السيادة، والاعتراف، ذلك أن الشعب يسكن منطقة جغرافية يحكمها سلطة سياسية تتمتع بالسيادة وبالاعتراف.

وينظر إلى الدولة بمعناها الواسع كتجمع بشري مرتبط بإقليم محدد يسوده نظام اجتماعي وسياسي وقانوني موجه لمصلحته المشتركة، تسهر على المحافظة على هذا التجمع سلطة مزودة بقدرات تمكنها من فرض النظام ومعاقبة من يهدده بالقوة. أي أن اصطلاح الدولة ينطبق عندما تجتمع العناصر التالية: تجمع بشري؛ إقليم يرتبط به التجمع البشري؛ سلطة توجه المجتمع؛ ونظام اجتماعي واقتصادي وسياسي وقانوني يتمسك التجمع بتحقيقه[١].

أما في القاموس السياسي العربي، فيدل مفهوم الدولة على التقلب وتعاقب السلطة والثروة. فكلمة دولة، بفتح الدال، جماعة من الناس منظمة سياسياً تبسط سيطرتها على إقليم محدد يتمتع بالسيادة. جذر الدولة يفيد الدوران والتعاقب. يقال: دالت الأيام أي

[١]- سعاد الشرقاوي، **النظم السياسية في العالم المعاصر** (الأردن، دار الفكر، ٢٠٠٠)، ص ١١.

دارت وتبدلت. ودالت دولة فلان: ذهبت وجاء غيرها. ومناط التسمية موقوتية الدولة حسب الوعي العربي لماهيتها وانتقالها من يد إلى أخرى[٢]. ومن ثم فإن صفة الدولة– عربياً– تذهب إلى مدلول عدم الثبات، نتيجة التاريخ العربي والإسلامي الذي شهد العديد من الدول، منذ دولة الخلافة الراشدة إلى الدولة الأموية ومن ثم العباسية، وهكذا دواليك، وصولاً إلى دول عربية متعددة.

وتعد الدولة جهة سيادية وحصرية لتمثيل كافة أفراد المجتمع وهي الشخصية المعنوية التي تفرض سيادتها على الأرض وتشرف على استغلال الموارد وتوزيعها بشكل عادل ومنصف وتنبثق عنها كافة السلطات التي تدير شؤون مؤسساتها المختلفة وتعتبر الحامية والضامنة لحقوق الأفراد والجماعات دون استثناء مقابل أداء واجبهم في الطاعة والخضوع لها[٣]. ويعرف ماكس فيبر الدولة، باعتبارها سلطة تدعي الحق الشرعي باستخدام العنف، ويقول "بأنها جماعة من الناس تدعي بنجاح حق استخدام العنف المشروع في رقعة جغرافية محددة"[٤].

لكن المعطى المفترض المتمثل بأن يكون النظام الحاكم في أي دولة شرعياً يتموضع عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة. بمعنى أن أي شرعية لأي دولة، تعني بالضرورة شرعية النظام الحاكم. وبالتالي فإن الشرعية مرتبطة بالنظام أكثر من ارتباطها بالدولة ككيان.

كما أن اعتبار السلطة السياسية أداة قهرية للدولة، وأنها يجب أن تملك وسائل العنف المشروع وأن شرعية استخدام العنف المستمدة من الدستور والقانون لفرض النظام والحفاظ على السلم الاجتماعي للحصول على ولاء المواطنين، لا تعد مسألة عادلة، لاعتبارين، هما: الأول، أن السلطة السياسية الممثلة للدولة يمكن أن لا تكون

---

[٢]– هادي العلوي، **قاموس الدولة والاقتصاد** (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٧)، ص ١١.

[٣]– حسام مرسي، **مدخل إلى العلوم السياسية** (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، ٢٠١٢)، ص ٤٠.

[٤]– ماكس فيبر، **العلم والسياسة بوصفهما حرفة**، ترجمة جورج كتورة (بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠١١)، ص ٢٦٣.

شرعية، وبالتالي فإن إجراءاتها العنيفة غير شرعية حكماً؛ والثاني أن السلطة المكتسبة للشرعية التي تمارس العنف ضد المواطنين أو المعارضة، انطلاقاً من صلاحيتها لإعادة النظام، لهو أمر غير مقبول كونه يتنافى مع منطقية العدالة وحقوق الإنسان، ولا هو كذلك الوسيلة الأنجع من أجل كسب التأييد والولاء الشعبي، ومن ثم الشرعية.

والدولة تعني أشياء مختلفة باختلاف المفكرين. وقد نظر كل مفكر إلى الدولة بطريقة متفردة، تتراوح من نسبتها إلى دافع أخلاقي عضوي (هيغل)، إلى اعتبارها قائمة على القانون الطبيعي وحالة الطبيعة (هوبز وشميت). أما ماركس فقد اعتبر الدولة نتاجاً للسيطرة الاقتصادية لطبقة ما على طبقة أخرى، بينما نظر إليها (كلسن) بوصفها ظاهرة قانونية أساساً، ورأى فيها (شميت) تجسيداً للسياسي، في حين وجدها (غرامشي) نظاماً للهيمنة، ووجد (فوكو ومن بعد- البنيويون) أنها تخترق الثقافي وتتخلله على نحو عميق ومهم[٥]. في حين وجد مفكرو العقد الاجتماعي أن الدولة ظاهرة ناتجة عن عقد بين الحاكم والمحكوم (لوك، هوبز، وروسو).

إذن، الدولة باعتبارها الرابط الوطني، وبنية المجتمع الشاملة، هي المفهوم الكلي الذي يجتمع المواطن بالموافقة والقبول بها كحامٍ ومظلة جامعة للمجتمع، إذ إن لها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيئة مواطنيها. أما النظام السياسي، فيحدد نظام الحكم والأبنية التي تتكون منها السلطة، التي تشتمل على السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى المؤسسات غير الرسمية مثل الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ومنظمات المجتمع المدني.

وعلى صعيد النظريات التي تفسر نشأة الدولة، نورد فيما يلي أهمها:

١- النظرية الإلهية: ظهرت في العصور الوسطى من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة والبرجوازية، ومن منطلق أن

---

[٥]- وائل حلاق، **الدولة المستحيلة الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي**، ترجمة عمرو عثمان، (قطر، المركز العربي للأبحاث والدراسات، ٢٠١٤)، ص ٥٨.

الله تعالى قد خلق كل شيء في الحياة، وأن الدولة هي إحدى المخلوقات، فهي ليست من صنع البشر، وأن الملوك والحكام هم الذين يتولون السلطة من قبل الله تعالى، لذلك فإن طاعتهم واجبة من قبل الشعب، سيما وأنهم مسؤولون أمام الله، لأن الدولة وسلطتها مقدسة[٦].

٢- نظرية القوة: ترى هذه النظرية أن الدولة نشأت طبقاً لفكرة القوة والغلبة، أي من خلال سيطرة الأقوياء على الضعفاء؛ إذ أن كثيرا من المجموعات الحاكمة اعتمدت على القوة في الوصول إلى الحكم مستغلة خوف الأفراد وقلقهم من الحروب وحبهم للأمن والاستقرار[٧].

٣- نظرية الأسرة: ترى هذه النظرية أن الأصل في وجود الدولة هو الأسرة التي كانت نواة المجتمع السياسي، فالسلطة الأبوية كانت النواة الصغيرة لسلطة الحاكم في الدولة، حيث تعددت الأسر لتكون العشيرة ولتتوسع إلى قبائل لتكون الأمة التي أصبحت لها قيادة وسلطة هي سلطة الدولة[٨].

٤- نظرية العقد الاجتماعي: ومحورها يستند إلى أن قيام الدولة جاء وفقاً للعقد الاجتماعي بين الجماعات البشرية، وقناعتهم بضرورة السلطة، من أجل تجاوز ما مر به البشر قبل قيام الدولة من الفوضى وعدم الاستقرار والحروب، وصولاً إلى حالة السلام والنظام في ظل الدولة[٩].

تتحدد وظائف الدولة بالأهداف والأغراض التي وجدت من أجلها، فقد وجدت الدول في الأصل من أجل تحقيق حياة أفضل للفرد، والتي لم يكن بالإمكان الوصول إليها في ظل غياب الدولة والقانون، فأصبحت الدولة حارسة وحامية للأفراد في وجودهم

---

[٦]- قحطان الحمداني، **المدخل إلى العلوم السياسية** (عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص ١٣٨.

[٧]- محمد عبدالوهاب، **النظم السياسية** (الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، ٢٠١٠)، ص ٥٦.

[٨]- الحمداني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

[٩]- المصدر نفسه، ص ١٤٣.

وحياتهم وممتلكاتهم، ثم أصبحت مالكة ومتدخلة وفقاً للنظم السياسية، فالوظيفة الأساسية لها في الإسلام كانت حماية الدين وسياسة الدنيا، وحين بدأ النظام الرأسمالي كان الهدف هو إطلاق الحريات للشعب، وعدم التدخل في الشؤون العامة، إلا بالقدر الذي يوفر استمرار الحياة، وعدم الاعتداء على الحقوق، بينما جاءت الاشتراكية للتدخل في كل شؤون الحياة بحجة منع الاستغلال.[١٠] وفي حال فشلت الدولة بالإيفاء بالتزاماتها وتنفيذ الوظائف الملقاة على عاتقها، فإنها تقع في حالة من الانهيار، إما إلى الحرب الأهلية أو إلى الفوضوية.

٢- مفهوم النظام السياسي

هناك اختلافات واسعة حول تعريف النظام السياسي، خصوصاً بعد أن أصبح بديلاً عن الدولة في التحليل السياسي لفترة من الزمن. وبما أن الدولة لم تعد وحدة التحليل السياسي في الإطار الأكاديمي والتحليلي، فإنها كذلك غابت أو غيبت في الواقع العملي عن كونها الفكرة الجامعة ومنتهى الولاء والانتماء للمواطنة، ومن ثم، أصبحت غير منظورة كمحور للتحليل وكغاية يجب المحافظة عليها.

يذهب مفهوم النظم السياسية في الإطار الكلاسيكي، إلى أنظمة الحكم التي تسود دولة معينة، وتبعاً لذلك يكون هناك ترادف بين تعبير النظم السياسية والقانون الدستوري، ذلك القانون الذي يتضمن مجموعة من القواعد التي تتصل بنظام الحكم في الدولة فتستهدف تنظيم السلطات العامة فيها وتحديد اختصاصاتها وكذلك العلاقة بينها، كما تبين حقوق الأفراد وواجباتهم في الدولة[١١].

---

[١٠] - المصدر نفسه، ص ٢٠١.

[١١]- ثامر الخزرجي، **النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة** (عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤)، ٢١.

ويعرف "ديفيد إيستون" النظام السياسي بأنه مجموعة من التفاعلات والأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي الإلزامي للقيم داخل المجتمع[١٢]. ويرى "جابرييل ألموند" النظام السياسي بأنه نظام للتفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتي التكامل والتكيف داخلياً وخارجياً عن طريق استخدام أو التهديد باستخدام الإرغام المادي المشروع[١٣]. ويذهب المنوفي إلى أن النظام السياسي مجموعة تفاعلات وشبكة معقدة من العلاقات الإنسانية تتضمن عناصر القوة أو السلطة أو الحكم.[١٤] وفي هذا المنحى يرى دوفرجييه أن النظام السياسي منظومة مصغرة مكونة من مجموع المؤسسات السياسية لمنظومة اجتماعية[١٥].

ويشكل النظام السياسي مجموعة من القواعد والأجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسة السلطة وأهدافها وطبيعتها ومركز الفرد فيها وضمانته من قبلها، فهو عملية تنظيم واحتواء للنشاطات السياسية للأفراد والجماعات، أي الأنماط المتداخلة والمتشابكة الخاصة بصنع القرار السياسي في الجماعة السياسية.[١٦]

---

[12] David Easton, A **Framework for Political Science Analysis**, (New Jersey, Prentice- Hall, 1965, P 57.

[13] Gabriel Almon, A Functional Approach to Comparative Politics, in Gabriel Almond and James Coleman, eds, **Politics and Developing Areas** (New Jersey, Princeton University Press، 1960), P 6.

[١٤]- كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة** (الكويت، دار الربيعان للنشر والتوزيع، ١٩٨٧) ص ٤٠.

[١٥]- موريس دوفرجييه، **المؤسسات السياسية والقانون الدستوري الأنظمة السياسية الكبرى**، ترجمة جورج سعد (بيروت، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢)، ص ١٧.

[١٦] - شباح فتاح، **تصنيف الأنظمة السياسية الليبرالية على أساس مبدأ الفصل بين السلطات دراسة حالة النظام السياسي الجزائري**، رسالة ماجستير غير منشورة (الجزائر، جامعة لخضر- باتنة، ٢٠٠٧-٢٠٠٨)، ص ٧.

وبالتالي، فإنه يمكن النظر إلى النظام السياسي كنسق تفاعلي بين أبنية ذات طبيعة وظيفية، تنتظم في أداء أدوار تحقق قيم وأهداف المجتمع عبر سلطة تعمل ضمن بيئة تحظى بالشرعية السياسية.

وتتعدد أنماط النظم السياسية وتتفاوت هذه الأنماط فيما بينها، وتختلف باختلاف المفكر أو العالم السياسي وباختلاف المعايير أو الأسس التي وفقاً لها يتم التمييز بين هذه الأنماط، وذلك منذ أن ميز أرسطو بين الأنواع للنظم وفق معيارين، أولهما: كمي يتعلق بمن يتولون السلطة، هل هو فرد واحد أم مجموعة قليلة من الأفراد أم الجماعة ككل؟ وثانيهما: نوعي يدور حول المصلحة التي من أجلها تمارس السلطة، هل هي من أجل مصلحة الحكام، أم مصلحة المحكومين؟ ووفقاً لهذين المعيارين قسم أرسطو الأنظمة إلى ستة أنواع، ثلاثة منها نقية تعمل لصالح المحكومين وهي الملكية والارستقراطية والحكومة الدستورية، وثلاث فاسدة تعمل لصالح الحكام وهي الاستبدادية والاوليجاركية والديمقراطية الغوغائية[١٧].

وحديثاً، تصنف الأنظمة السياسية في العالم ضمن مؤشر الإيكونوميست للديمقراطية لعام ٢٠١٤، بين الأنظمة الاستبدادية والأنظمة الهجينة والديمقراطية الجزئية. ويقيس مؤشر الديمقراطية لعام ٢٠١٤، الصادر عن وحدة المعلومات في الإيكونوميست، الديمقراطية ضمن معايير خمسة هي: العملية الانتخابية والتعددية؛ الحريات المدنية؛ الأداء الحكومي؛ المشاركة السياسية؛ والثقافة السياسية[١٨].

---

[١٧] – حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده**، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٨٦)، ص ص ٩٠-١٠٠.

[18] Democracy Index 2014, The Economist Intelligence Unit, 2015, London.

واستناداً إلى النقاط التي تسجلها كل دولة، تم تصنيف الدول من خلال المعايير السابقة إلى أربعة أنظمة، هي[١٩]:

١- الديمقراطيات الكاملة: هي الدول التي فيها حريات سياسية أساسية وحريات مدنية مستندة إلى ثقافة سياسية باعثة على ازدهار الديمقراطية. وفي هذه الدول يكون الأداء الحكومي مقنعا ويحوز على الرضا، وأجهزة الإعلام مستقلة ومتنوعة. كما يوجد فيها نظام فعال للرقابة والتوازن المالي، وسلطة قضائية مستقلة وقراراتها مطبقة. هناك إذن في هذا النوع من الأنظمة مشاكل قليلة ومحدودة ضمن عمل الديمقراطية.

٢-الديمقراطيات الجزئية: هذه الدول فيها انتخابات حرة ونزيهة، بالرغم من وجود مشاكل (مثل الانتهاكات في حرية الإعلام)، وهناك احترام للحريات المدنية الأساسية. لكن هناك ضعف واضح في السمات الأخرى للديمقراطية، مثل ضعف فعالية الحكم، وثقافة سياسية متخلفة ومستويات منخفضة من المشاركة السياسية.

٣- الأنظمة الهجينة: هي دول الانتخابات فيها يشوبها مخالفات كثيرة وهي غير نزيهة وغير حرة. الحكومة تضغط على المرشحين وعلى أحزاب المعارضة. ويسود في هذه الدول ضعف في الثقافة السياسية وفي الأداء الحكومي وفي المشاركة السياسية. كما أن فيها ميلا إلى انتشار الفساد بشكل واسع وتجاوز للقانون. وفي هذه الدول يكون المجتمع المدني ضعيفا. كما يوجد فيها مضايقة للإعلاميين والضغط عليهم. ناهيك عن كون سلطة القضاء غير مستقلة.

٤- الأنظمة الاستبدادية: هي دول التعددية فيها غائبة أو محددة. العديد من الدول ضمن هذا التصنيف تعد دولا دكتاتورية. وقد يوجد بعض المؤسسات الديمقراطية لكنها غير فاعلة. إذا أجريت فيها انتخابات تكون غير حرة وغير

---

[19] Ibid

نزيهة. هناك تغاض في هذه الدول عن انتهاكات واختراقات الحريات المدنية. وأجهزة الإعلام مملوكة للدولة أو تحت سيطرة الجماعات المرتبطة بالنظام الحاكم. وهناك قمع للنقد الموجه للحكومة ورقابة واسعة الانتشار، ولا يوجد سلطة قضائية مستقلة.

تختلف الأنظمة السياسية، وفق مقدار النفوذ في النظام ومقدار توزيعه فيه. وعلى نحو أكثر دلالة، تختلف الأنظمة السياسية بالنسبة لتجديد السياسة واستيعاب الجماعات، في قدرتها على تكثيف النفوذ وقدرتها على توسيعه[٢٠]. بالمحصلة، فإن أنظمة الحكم، نوع من التنظيم السياسي أكثر دواماً من حكومات بعينها، لكنها نمطياً أقل دواماً من الدولة. وبالمقابل، فإن الدولة بنية للسيطرة والتنسيق أكثر دواماً (عادة) وتضم جهازاً قسرياً ووسيلة لإدارة المجتمع واستخلاص الموارد منه[٢١].

إذن، ثمة فروقات نظرية وعملية بين الدولة والنظام السياسي. فالدولة هي الأساس الجوهري الذي تنشأ في ظله وتتنوع الأنظمة السياسية. وهي الفكرة المجردة الممثلة لمفهوم السلطة السياسية ذات الصلاحيات العامة والتي تفرض من خلالها نفوذها على مكوناتها بطريقة مقبولة بحيث تتمثل الشرعية بالقبول واحترام المواطنة والمواطن بصفته منطلقاً للشرعية. فهي ليست سوى تصور ذهني لفكرة ذات قيمة في وجدان الشعوب، تحظى بالاحترام والقبول من قبل المنضوين تحت رايتها.

ويعد النظام السياسي أحد الأنظمة الموجودة في الدولة، له مفهوم وأدوار يقوم بها، مثل النظام الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهو الذي يحدد شكل نظام الحكم وتوزيعاته وطبيعة السلطات ومهامها وأدوارها. وتبرز أهمية النظام السياسي من كونه إطاراً تتفاعل فيه

---

[٢٠]- صمويل هنتنجتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ترجمة سمية فلو عبود (بيروت، دار الساقي، ١٩٩٣) ص ١٢٨.

[21] Robert Fishman, "Rethinking State and Regime: Southern Europe's Transition to Democracy"**, World Politics**, (1990). 43 (3):

كل القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سبيل الحصول على القيم والمنافع الخاصة بكل القوى، وهو المحدد لطبيعة العلاقات القائمة في الدولة.

٣- العلاقة بين مفهومي الدولة والنظام السياسي

ما يزال هناك تداخل من وجهة النظر الأكاديمية بين مفهومي الدولة والنظام السياسي، وحالة من عدم اليقينية في إطار التفريق بين المفهومين، وإن كان النظام السياسي بالمفهوم الغربي لم يعد مرادفاً لشكل الدولة، وذلك كنتيجة للتوسع في دراسة النظام السياسي من قبل المفكرين، من حيث دراسة نشاط السلطة العامة والتنظيمات الرسمية وغير الرسمية، مثل الأحزاب السياسية وجماعات الضغط، وخاصة أتباع المدرسة السلوكية التي تعتبر النظام وحدة التحليل لأي نشاط سياسي. وجاءت المدرسة السلوكية في العلوم السياسية كرد فعل لعلم السياسة التقليدي المرتبط بالحدود القانونية ودراسة المؤسسات بطريقة شكلية جامدة.

عندما أزال ديفيد إيستون وجابرييل ألموند وعلماء آخرون مصطلح "الدولة" من مفرداتهم السياسية في خمسينات القرن الماضي، لم يكن على أساس أن بؤرة التحليل السياسي يجب أن تنتقل من الدولة إلى المجتمع لكن لكون المصطلح بحد ذاته يعاني من نقطتي ضعف مرتبطتين معاً هما: أن المعنى بحد ذاته مبهم، ويولد خلافاً حول ما يشير إليه بالضبط؛ حتى لو تم التوصل إلى اتفاق حول المعنى، فإن المصطلح يستثني عناصر مهمة من العملية السياسية[٢٢].

ويعتبر علم السياسة، علماً، يتناول أبعاد العلاقات الإنسانية بمختلف أوجهها. ومفهوم السلطة أحد أهم موضوعاته منذ القدم، والدولة كإطار كلي يجمع مختلف العلاقات التي تعبر عن حالة السلطة. وبالتالي، فإن النظام السياسي يعد بعداً رئيساً في هذه العلاقات كونه يحدد الإطار البنائي للسلطة السياسية للدولة.

---

[22] Timothy Mitchell, "The Limits of the State: Beyond Statist Approach and Their Critics", **The American Political Review**, (1991) 85 (1):77-96).

ويمكن أن يطلق التوصيف الذي يعني السلطة بمفهومها الواسع، على أي مجتمع ما بأنه دولة، كونه يتناول حالة السلطة التي تحتكر القوة الشرعية في منطقة جغرافية ما، وهذا ماثل في المجتمعات القبلية التي يوجد فيها هياكل وأدوار لوظائف متنوعة ومتعددة، انطلاقاً من السلطة القبلية الأبوية القانونية المقبولة من قبل أعضاء القبيلة؛ كما توجد السلطة في النظام الاقطاعي، الذي كانت فيه الدولة- دويلات- موجودة عبر الإقطاعي المالك للأرض وللأقنان؛ كما تطورت بعض المناطق الإقطاعية في أوروبا إلى ما يشبه كثيراً مفهوم الدولة الحديث، إذ ظهرت ممالك عائلية تتمركز السلطة فيها، وكانت حدود واضحة وسلطات مركزية وأنظمة قضائية، وفي بعض الحالات مجالس تشريعية تمثيلية؛ أيضاً، ظهرت دول من دون أمم هي الإمبراطوريات، نتيجة التفوق العسكري لدولة قوية تحيط بها دول أصغر[٢٣].

حتى نهاية القرن السابع عشر كان الملك يعتبر نفسه هو الدولة. وتكشف العبارة الشهيرة المنسوبة إلى لويس الرابع عشر "أنا الدولة والدولة أنا" عن الفكر والواقع السائد في ذلك العصر. ومع تقدم الجماعات السياسية وتشعب حاجاتها استشعر أفرادها ضرورة قيام سلطة لها طابع الدوام والاستقرار...، تدير أمور الجماعة وفقاً لمقتضيات الصالح العام لا وفقاً لمصلحة الحكام الذين يمارسونها، ومنذ ذلك الحين قام الفصل بين السلطة السياسية في الجماعة والفرد أو الأفراد الذين يمارسونها، ولم تعد هذه السلطة مجرد سلطة فعلية تستند إلى القوة، ولكن سلطة قانونية يخضع لها أعضاء الجماعة بدافع الرغبة في إقامة النظام وحماية الحرية[٢٤].

من هنا، فإن العلاقة بين المفهومين، من الناحية النظرية، تشير إلى كون حالة الدولة معطى ثابت في مفهوم السلطة، في حين أن النظام السياسي معطى متغير، بحيث انصب

---

[٢٣]- المصدر نفسه.

[٢٤]- الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٤-١٥.

الاهتمام أكثر على كيفية الارتقاء بالنظام السياسي وجعله أكثر تنظيماً واقتراباً واستجابة، وحاضنة إيجابية لمتطلبات المواطنين وحقوقهم.

ثانياً: واقع الدولة والنظام السياسي في الوطن العربي: قراءة في واقع مأزوم لعلاقة ملتبسة

لقد ضعُفت أهمية السلطة السياسية المتمثلة بفكرة الدولة كبناء قيمي لوجود الفرد المواطن، نتيجة فقدان الدولة "سلطتها" السياسية والاقتصادية، مقابل نمو "سلطة" النظام السياسي وتحييده للدولة، بحيث أصبح معطىً نهائياً للولاء والانتماء ورمزاً لبقاء النظام السياسي الحاكم. الأمر الذي يفضي، بالضرورة، بأن تكون السلطة المعنوية للدولة كموجود فكري وقيمي، قد انتقلت إلى النظام السياسي كمنتهى فكري وقيمي وعملي، وبات النظام السياسي أكثر قوة وهيمنة نتيجة امتلاكه لأدوات الهيمنة والنفوذ بما يعني البقاء والاستمرار مهما كانت الكلفة المعنوية والمادية.

ويكمن الهدف الرئيس لأي دولة سيادة المساواة بين مواطنيها وتحقيق رغباتهم بما يمثل المصلحة العامة، وهذا يناقض واقع الحال في إطار العملية السياسية في الدول العربية، إذ أن البيئة التي يتحرك فيها النظام السياسي قائمة على بقائه دون الالتفات إلى تحقيق المطالب الشعبية في العدالة والمساواة عند توزيع مكاسب التنمية.

من المعروف أن جوهر العملية السياسية في التفاعل بين الإطار المجتمعي والمؤسسات الحكومية، ويمثل الإطار المجتمعي البيئة التي يتحرك فيها النظام، أما جماعات المصالح والأحزاب فهي همزة الوصل بين البيئة وصناع القرار، ويتوقف بقاء النظام السياسي واستقراره على مدى الكفاءة في أداء كل هذه العمليات، فإذا لم يسمح للأفراد بالتعبير عن مطالبهم بشكل سلمي، أو إذا فشلت الحكومة في الاستجابة لهذه المطالب بات من المحتمل أن يلجأوا إلى العنف لتحقيق مصالحهم، الأمر الذي يمكن أن يعرض الاستقرار السياسي للتهديد[٢٥].

---

[٢٥]- الخزرجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.

وفيما يعد النظام السياسي أحد أسس الدول وأركانها ويعمل جاهداً من أجل السير بالدولة والمجتمع نحو الاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة فيه، فمن الأهمية بمكان أن لا يكون النظام مهمينا على الدولة وجاعلاً منها مطية له في الاستحواذ على السلطة ومنافعها وممارسة إقصاء شديد تجاه الآخرين[٢٦].

تندرج الدولة في المنطق الحديث الذي تهيمن عليه صورة الفرد- المواطن ويحكمه مبدأ سيادة العقل. وقد جعلت منها هذه الموضعة الجديدة عنصر عقلنة للتنظيم السياسي وإمكانية لإنجاز اتفاق بين الأولوية الممنوحة للفرد وضرورة خلق نظام اجتماعي متماسك ومعقلن. أي أنها ليست مجرد حادث مصطنع كما ذهب إلى ذلك توماس هوبز، بل هي تعبير أيضاً عن القوة الجماعية التي يملكها المواطنون أنفسهم. وعلى هذا الأساس أصبحت المميزات الأساسية لنموذج الدولة، ترجمة لمجموعة من القيم الضمنية للحداثة السياسية، من أبرزها مأسسة السلطة، بمعنى تسجيلها ضمن إطار عام وجماعي يتجاوز الشخصية العرضية لمالكيه، واعتبار الدولة المحدد الوحيد لمجال السيادة، والمصدر الوحيد لسن القوانين وإصدارها، والمؤهلة وحدها لاستخدام وسائل الإكراه، وأخيراً تصور المواطنة على أنها صلة حصرية لا تتلاءم مع وجود ولاءات موازية أو منافسة[٢٧].

ويشير الواقع العربي إلى أن الدولة فشلت في تحقيق التكامل والانصهار المجتمعي، وكذلك لم تنشأ منظومة مجتمعية تحقق المصلحة العامة. فعبر السلطة السياسية الحاكمة تم إنتاج حالة من سيطرة المصلحة الخاصة للنظام السياسي على المصلحة العامة، وذلك كمحصلة لابتعاد الدولة أو إبعادها . ذلك أن هناك انخفاضاً في منسوب المصلحة

---

[٢٦]- باسم خريسان، "القانون الدستوري والنظم السياسية والقانونية "نظرة عامة"، **مجلة كتابات الإلكترونية**، العدد:١٢، ٢٠١٠، ص٢، متاح على الرابط الإلكتروني:
http://www.kitabat.com/i77804.htm، (٢١ حزيران ٢٠١٦)

[٢٧]- سيدي ولد يب، **الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية** (عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، ٢٠١١)، ص ٣١.

العامة في العمليات التفاعلية ذات الطابع السياسي، حيث تسود صيغ المحافظة على النظام السياسي، باعتباره الملاذ الأخير، وارتفاع في المصلحة الخاصة باعتبارها مصالح دائمة.

وتشترك الآراء المختلفة المتعلقة بطبيعة الأزمة البنيوية وتاريخها في الدولة العربية الحديثة في الإشارة والاتفاق على تقرير العجز الفعلي للدولة العربية الحديثة في صياغة وتنفيذ سياسة واقعية وعقلانية وفعالة لتذليل أزماتها. وهي أزمات ازدادت حدتها وتأثيرها المتنوع على خلفية الضعف الهيكلي للدولة ومؤسساتها، وتعدد مصادر الخلافات والصراعات العربية- العربية، وزيادة الضغوط والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول العربية. ذلك أن الطابع المركب للأزمة البنيوية يقوم في استمرار مصادر الأزمة وتعميقها وتوسيع مداها، وأهم تلك المصادر: مشكلة الهوية، وأزمة التكامل السياسي والاجتماعي، والأزمة الاقتصادية، وأزمة الشرعية[٢٨].

أثرت أزمة الشرعية في الدولة العربية المعاصرة على النظام السياسي، وتعدته إلى فكرة الدولة ذاتها...، مما أدى إلى نمو مختلف نماذج الولاء الجزئي والتقليدي وتراكمها، بمعنى تنافس الولاء الفردي والاجتماعي لكيانات ما قبل الدولة، مثل الانتماء الجهوي والطائفي والقبلي والديني[٢٩]. كما أن حالة التشوه التي شابت نمو الدولة العربية الحديثة، إنما تعود إلى عدم معرفتها الفصل أو الحدود بين السلطة والدولة خلال صيرورة تكونها

---

[٢٨]- أشواق عباس، "الأزمة البنيوية للدولة العربية المعاصرة"، مجلة الديمقراطية، العدد: ٢٤، ٢٠١٢، متاح على الرابط الإلكتروني:

http://democracy.ahram.org.eg/News/269/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D8%A7%D8%B5%D8%B1%D8%A9.aspx(٢٢ حزيران ٢٠١٦)

[٢٩]- حليم بركات، **الهوية- أزمة الحداثة والوعي التقليدي** (لندن، منشورات رياض الريس، ٢٠٠٤) ص ١٥٥.

ونموها التاريخي، بل إن الدولة العربية لم تقم بدور الحاضنة للسلطة كما يفترض وينبغي، بل إن هذه الأخيرة هي من مارست دور الحاضنة للدولة[٣٠].

لطالما عملت النظم السياسية العربية على تجريف السياسة، بمعنى تخفيضها من مستوى العام إلى مستوى الخاص المكتفي بذاته؛ حيث كفت المجتمعات عن إنتاج السياسة وممارستها، نتيجة الإقصاء والتهميش، وسلوك نهج الإخضاع والتطويع بالقوة والقهر لأنظمة بوليسية، تستمد استقرارها الذي هو في حقيقته استنفاع، من الخوف وليس من القناعة بوجودها. فالنظم العربية في علاقاتها مع مجتمعاتها، لم تتجاوز ما قاله ميكيافيلي في كتابه "الأمير": "أيها الأمير، العلاقة القائمة على الخوف، أحسن من العلاقة القائمة على المحبة". وعندما تستبعد المجتمعات عن إنتاج السياسة، تلغى الدولة أيضاً، وتصبح السلطة الحاكمة ذات طبيعة أوليغارشية قمعية غاشمة، لأكثر من سبب، أهمها تغطية هذه الأخيرة على ضعفها وهشاشتها[٣١].

وبالتالي، تواجه النظم السياسية العربية أزمات عدة أهمها: أزمة الهوية أو الانتماء بمعنى التشرذم الثقافي والعجز عن التكامل الوطني في إطار واحد، وأزمة المشاركة لجهة عدم انخراط قطاعات عريضة من المواطنين في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي، وأزمة عدم التغلغل، بمعنى انتفاء قدرة الحكومة إلى كافة أقاليمها، وأزمة التوزيع، أي عجز النظام السياسي عن توزيع عوائد وأعباء التنمية بشكل عادل، وأزمة الشرعية، وتعبر عن رفض المحكومين للانصياع الطوعي لأوامر السلطة التنفيذية[٣٢]. وإذا كان غياب الديمقراطية في الوطن العربي قد نجم في البداية عن عوامل تاريخية واجتماعية

---

[٣٠]- محمد جابر الأنصاري، **تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية- مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي** (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤) ص ١٨٩.

[٣١]- عبد الله الطوالبة، **العرب والديمقراطية... أين الخلل؟!** (بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٦)، ص ٢٢.

[٣٢]- علي هلال ونيفين مسعد، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط٥(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢١.

وأيديولوجية عديدة ومعقدة، منها وضع إرادة وغاية التغيير السريع والمواجهة القومية قبل إرادة الحرية، فإن استمرار هذا الغياب...، راجع إلى فقدان الأسس الموضوعية والتوازنات الاجتماعية والسياسية، وتفاقم الأزمات القومية والاقتصادية، وتفاوت التوزيع، وتباين الأفكار والمفاهيم الأيديولوجية والوطنية. وهكذا أصبح هذا الغياب تعبيراً عن استتباب عوامل الحرب الأهلية وسبباً في إعادة إنتاجهما والتجديد لهما[٣٣].

إن شخصية الحاكم في دول العالم الثالث لا تزال غالبة على فكرة الدولة مع كل النتائج التي تترتب على شخصية السلطة. ويعتبر المتخصصون في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث أن عدم اكتمال فكرة الدولة ووضوحها هو أحد الأسباب الرئيسة لتخلف نظمها السياسية[٣٤].

وما يمكن ملاحظته أن هناك انهياراً للدولة، كفكرة وكوجود، في العديد من الدول العربية مثل سوريا وغيرها نتيجة تراجع شرعية النظام السياسي ومحاولته البقاء كإطار حامٍ له وللجماعات المرتبطة به مصلحياً، عبر آليات وطرق عنيفة. وتعد الحالة السورية النموذج المثالي لمسألة تراجع الدولة لمصلحة النظام. ومما يمكن ملاحظته بداية هو واقع النمط العنيف من قبل النظام، حيث أن النظام السوري لجأ إلى الخيار الأمني كحل وحيد لمواجهة الثائرين ضده، في سبيل احتفاظه بالسلطة مهما كلف الأمر.

وفي اليمن، تبرز بشكل واضح مشكلة العلاقة بين الدولة والنظام السياسي، مع وصول رياح الربيع العربي إلى اليمن، كان النظام السياسي اليمني بقيادة الرئيس السابق علي عبدالله صالح قد حكم ثلاثين عاماً بشكل منفرد، حيث برز الصراع على السلطة بين النظام القديم الحاكم ممثلا بالرئيس السابق وحلفائه من الحوثيين، وقوات الجيش اليمني. وهو الأمر الذي أدخل الدولة في حالة حرب أهلية، أرجعت اليمنيين إلى كيانات

---

[٣٣]- برهان غليون، **بيان من أجل الديمقراطية**، ط ٥ (الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٦)، ص ٢٢٥.

[٣٤]- الشرقاوي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

ما قبل الدولة المتمثلة بالقبيلة والجماعات المناطقية والمذهبية. وترافق الوضع اليمني الداخلي مع انعكاس لصراع إقليمي حول قيادة المنطقة، وهو وضع لا يخلو من التوظيف الأيديولوجي بين القوتين الإقليميتين السعودية وإيران.

وتعد الأزمة السياسية من أبرز المشكلات الأساسية التي تواجه الاستقرار اليمني في ظل عدم وجود التوازنات السياسية المستقرة، وعدم وضوح البنية السياسية للنظام الجديد ووجود بقايا النظام السابق على رأس المؤسسات السيادية في الدولة وهما الجيش وقوى الأمن الداخلي، فضلاً عن تشرذم القوى السياسية المعارضة وعدم توحدها أو بلورة اتجاهاتها نحو النظام السياسي الجديد، إذ يغلب على المؤسسات السياسية في اليمن أنها مؤسسات أشخاص أكثر مما هي مؤسسات دولة، وذلك لطغيان حالة اللارسمية والعشائرية على تلك المؤسسات، ووجود الولاءات خارج إطار السلطة والمؤسسة السياسية[٣٥].

أما ليبيا، فقد دخلت في نفق من الاقتتال الداخلي، بعد سقوط نظام القذافي بتدخل دولي عبر القرار ١٩٧٣ الصادر عن مجلس الأمن، الأمر الذي ترك إرثاً من عدم الاستقرار والتعثر السياسي، المتلون باللون الأحمر نتيجة انتشار السلاح والاصطفافات السياسية والعسكرية للجماعات المحلية والقبائل والحكومات الانتقالية.

لقد سقط الرئيس السابق معمر القذافي بضربات حلف الأطلسي، فذهب النظام والدولة بذهابه؛ لأنه لم يبن دولةً ولا نظاماً، لتتحول ليبيا إلى بلد تتحكم فيه الميليشيات[٣٦]. وبالتالي، غابت الدولة في ليبيا أيام حكم الطغيان والاستبداد، والذين ورثوا الحكم من

---

[٣٥] - سعد علي التميمي، عادل ياسر ناصر، التحولات السياسية في العالم العربي وتحديات الاستقرار الداخلي: قراءة في النموذج اليمني، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات، (أعمال المؤتمر الدولي الأول للجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، ١٠-١١/ ٦/ ٢٠١٣).

[٣٦] - عبد الإله بلقزيز، الربيع العربي: جردة حساب، **مجلة المستقبل العربي**، عدد ٤٤٧، ٢٠١٥، ص ص ٣٥-٣٦.

بعد القذافي يمثلون كيانات قبلية جهوية، راحت تتصارع للاستئثار بالحكم والسلطة والثروة، ولم يكن هؤلاء كما قوات المنتفضين منظمين لتأليف حكومة فاعلة على الفور، حيث انقسمت الميليشيات على أسس قبلية وجهوية، ما ولد ظروفاً جعلت بروز حكومة موحدة مسألة صعبة، وخاصة مع عدم وجود قوة سياسية بمقدورها السيطرة على البلاد[٣٧].

فشلت الدولة العربية في بناء نموذج قابل للحياة، يجسد المواطنة، مستنداً إلى القانون والمؤسسية الحقيقية. بل كان هناك بناء لنظام سياسي ذي طبيعة مصلحية يمسك بمفاتيح المنظومة المجتمعية، ويمارس سياسات عنفية بعيداً عن القانون بهدف الحفاظ على النظام، الأمر الذي أوجد واقعاً مأزوماً، تراجعت فيه الدولة وتفككت أدوارها لصالح نظام سياسي أسس نمطاً مستقلاً عن الدولة. فتموضع النظام السياسي في إطار السلطة الحاكمة، وأصبح موطن الضرورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بدلاً عن الدولة.

بالتالي، فقد حوَّلت النظم السياسية العربية، الدولة إلى كيان تابع لها، يسير بركبها، ولم يتم التساكن بينهما، بل هناك تحول وتغير في العلاقة، بحيث أصبحت الدولة– أداة – تمكن النظام السياسي من البقاء والنجاة بعيداً عن الفشل والسقوط، بعلة الحفاظ على الدولة.

ومما سبق، يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والنظم السياسية العربية تكاد تلامس البعد الوجودي للدولة، وتدخلها في أتون المحافظة على النظام السياسي. ونتيجة تقاطع الأزمة البنيوية للدولة العربية مع واقع مرير، قائم على القمع والقهر والنرجسية السياسية، فإن النظم السياسية العربية أخذت مكاناً ريادياً في مسألة الصيرورة النهائية في العملية السياسية وانزواء الدولة في ركن قصي بعيد عنها. بل إنه وفي حالات كثيرة، جرى تماهٍ بين الدولة والنظام السياسي في الوطن العربي، الأمر الذي دفع نحو انضواء

[٣٧] – الطوالبة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

الدولة تحت عباءة النظام السياسي، باعتبار الأخير بمنزلة المدرك الذي يعمل على تشكيل الإرادة السيادية كونها مصدراً لكل من القانون والأمة.

خاتمة

على الصعيد النظري، تبرز إشكالية العلاقة بين الدولة والنظام السياسي من حقيقة أن التجربة الإنسانية في إطار البناء السياسي، اتخذت من الاستقرار طريقاً لها على صعيد المفهوم والتطبيق، وإن كان ما زال هناك جدل تفسيري حول الحدود التعريفية والقيمية التي تمثلها الدولة بوصفها متغيراً له مصالحه الخاصة، في حين يُعد النظام السياسي هو المنفذ لأهداف الدولة. بيد أن هذا الاستقرار في البناء لم يجد له سبيلاً في الدولة العربية والنظم السياسية الحاكمة.

إذ إن هناك فرقاً وتباعداً بين الدولة والنظام السياسي القائم، كون الدولة هي المظلة التي تضم النظام السياسي الذي يفرز ويصنف السلطات التي تحكم في الدولة، للوصول إلى الهدف من وجودها. فالنظام السياسي هو الشكل الذي يحدد طبيعة نظام الحكم في الدولة، كون الدولة هي الوعاء المكون لمفردات النظام الاجتماعي الأشمل. كما أن هناك اختلافاً أساسياً بين شكل الدولة أو الوصف الذي يطلق على الدولة من حيث كونها موحدة مركبة فدرالية، ديمقراطية أو شمولية أو دكتاتورية، وبين شكل النظام السياسي جمهوري، رئاسي ملكي، بيد أن شكل الدولة أو وصفها يستند إلى شكل نظامها السياسي، فهو الذي يحدد أكانت هي ديمقراطية أو شمولية أو غيره.

تنقسم أركان الدولة إلى: الشعب، والإقليم، والسلطة، والسيادة، والاعتراف. وهدم أحد أركان الدولة يهدم فكرة الدولة. فإذا تم القضاء على الشعب أو التعامل معه بعنف من قبل السلطة السياسية، فهذا يُعدّ هدماً لفكرة الدولة وقيمتها. والاعتداء على الشعب أو بعض منه هو في النهاية هدم لفكرة السيادة وانتقاص منها وبالتالي إسقاط أهم ركن من أركان الدولة. كما أن التدخل من قبل الآخرين في الدولة وضرب مناطق فيها ودخول قوات أجنبية هو هدم لركن مهم من أركان الدولة. من هنا يمكن اعتبار أن

الغلبة تكون للإطار المسيطر سواءً كانت الدولة أو النظام، فإذا كان هناك انسجام وتماهٍ بين الدولة والنظام السياسي، فإن ذلك يدلل على شرعية النظام والقبول به شعبياً كونه الحافظ للدولة؛ في حين أن أرجحية النظام على الدولة، يوحي بأن النظام يقوم على احتكار السلطة في سبيل بقائه بصرف النظر عن بقاء الدولة.

من الناحية التحليلية، يوجد تراجع لمفهوم الدولة في الوطن العربي، نتيجة هيمنة النظام السياسي على الواقع، إذ تلازم الأنظمة السياسية العربية أزمة الشرعية، التي تعبر عن نفسها من خلال عدم وجود قبول ورضاً من المحكومين بأداء النظام القائم وفعاليته الديمقراطية والإنجاز السياسي والاقتصادي والتداول الديمقراطي للسلطة كعامل أساس في استقرار النظام، والنجاح في تلبية الاحتياجات الشعبية للمواطن. هذا يعني أن الشرعية في الوطن العربي مفتقدة، الأمر الذي أدى إلى انعدام الاستقرار واستمرار الصراع والتنافس السياسي حول شرعية النظام وبقائه، في ظل عدم تأهيل وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يتناسب مع مفهوم الديمقراطية وممارستها على أسس حاضنة للعملية الديمقراطية.

تتلخص الأدوات والأساليب التي أدت إلى أرجحية النظام السياسي على الدولة في الوطن العربي بما يلي:

١- عملت بعض النظم السياسية العربية، على تجيير العمل السياسي لصالحها، مستغلة السلطة وأدواتها، ذلك أن الدولة في الوطن العربي هي نتاج تموضعها في أيدي قلة تستأثر بالسلطة لمصلحتها ولبقائها واستمرارها على حساب التكامل المجتمعي والمصلحة العامة.

٢- أسس بعضها "لشرعية" وهمية عبر قرارات مصلحية، ومؤسسات شكلية، وسياسة عامة موظفة لخدمة تلك النظم. الأمر الذي أدى إلى ارتباط ضعف الدولة العربية بعجزها عن أن تكون وعاء لسياسة تعكس المصالح الوطنية

العامة، وعدم قدرتها على إشاعة مفهوم الدولة كإطار لتنمية مفهوم المواطنة الحاضنة للجميع.

٣- كما أنه وبالرغم من أن القبَلية في الوطن العربي لم تتحول بعد أو لم تنته إلى قبول الدولة، تعامل معها النظام السياسي كأداة للاستفادة منها وتسخيرها لمصلحتها.

إن تراجع فكرة الدولة نظرياً وعملياً، أسهم في تحقيق خطوات متقدمة نحو أفضلية للنظام السياسي على الدولة في الوطن العربي، كون المسألة لا تعدو انعكاساً لطموحات النظم السياسية في سبيل الاحتفاظ بالسلطة، وتعبيراً عن حالة سياسية واقعية هدفت نحو إبقاء النظام السياسي كحالة متفردة ومتحكمة بالعمل السياسي.

وبالمحصلة، فإن محاولة إذابة الفروقات بين الدولة والنظام السياسي، لا تتأتى إلا من خلال إزالة جميع الحواجز والموانع التي تكرس عدم المساواة بين جميع فئات المجتمع في الحقوق والواجبات. هذه النتيجة، لا تتحقق إلا عن طريق تماه الدولة مع النظام السياسي القائم فيها. إضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى حالة الصهر والاندماج بين الدولة والنظام السياسي في الوطن العربي، تقتضي التساكن الطبيعي بينهما، وصولاً إلى تحقيق التكامل الموضوعي وإزالة جميع الصعوبات التي تمنع ذلك. كما أن بناء نموذج صحي ومستقر للعلاقة بين الدولة العربية والنظم السياسية، يستتبع أن تكون الدولة حاضنة للجميع، المواطن، والأبنية، والمؤسسات، تكريساً للمصلحة العامة كهدف نهائي.

المقالات والتقارير

توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في برامج المرشحين للرئاسة نحو الشرق الأوسط.. قراءة مقارنة*

يتنافس على رئاسة الولايات المتحدة كل من مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلنتون ومرشح الحزب الجمهوري دونالد ترامب، وفي كل انتخابات رئاسية أمريكية تُطرح أسئلة عن موقف كل مترشح للرئاسة من قضايا الشرق الأوسط، ولتحليل موقف المرشحين من قضايا المنطقة لا بد من الإشارة إلى النقاط التالية:

١- لا تعدّ قضايا الشرق الأوسط في برنامج المرشحين الجمهوري والديمقراطي سواء المرشحين الحاليين والسابقين على مرّ الانتخابات الأمريكية خلال نصف قرن، خلافاً استراتيجياً بل اختلافات تكتيكية في التعامل مع المنطقة ويبقى حماية أمن إسرائيل ودعمها سواء الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري محل اتفاق بين الإدارات الجمهورية والديمقراطية المتعاقبة، لأن دعم إسرائيل تُعدّ قضية داخلية في الولايات المتحدة بسبب تأثير اللوبي الصهيوني والمؤيدين لإسرائيل من المحافظين الجدد والمسيحية الصهيونية في الولايات المتحدة.

٢- لا يُعدّ صنع القرار في السياسية الخارجية الأمريكية بشكل عام وفيما يتعلق بالشرق الأوسط بشكل خاص، قراراً شخصياً بالنسبة للرئيس الأمريكي بل قراراً بيروقراطياً مؤسسياً، فالولايات المتحدة دولة مؤسسات يتميز فيها اتخاذ القرار بالتأني والتعقيد، فالرئيس يعمل في إطار مؤسسات كوزارتي الخارجية والدفاع، فضلاً عن الاستخبارات الأمريكية والكونجرس والرأي العام. وبذلك فالرئيس الأمريكي مقيد في اتخاذ قراراته والتي قد تختلف مع قناعاته الشخصية. وغالباً ما يكون هناك تنافس بين تلك المؤسسات واختلاف في

---

* أ.د. أحمد سليم البرصان، أستاذ العلاقات الدولية- جامعة الملك عبد العزيز- جدة.

الرأي حول كثير من القضايا، ويبقى قرار الرئيس بمن له تأثير فيه من مستشاريه.

٣- تشير السياسية الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط نوعاً من التحول، وذلك بسبب تجربة الاحتلال الأمريكي لأفغانستان، والاحتلال الأمريكي للعراق، وتورط الولايات المتحدة في المستنقع السياسي للبلدين، والفشل في تحقيق الاستقرار السياسي فيهما. هذا فضلاً عن الخسائر الاقتصادية والعسكرية التي تكبدتها الإدارة الأمريكية في هذيْن البلديْن، وهو ما ولد قناعة عند المسئولين الأمريكيين الجمهوريين والديمقراطيين بخطورة التدخل العسكري في الشرق الأوسط، والذي عبر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت جيتس الذي شغل منصب وزير الدفاع في إدارة بوش الابن ثم في إدارة أوباما الأولى وهو وزير ينتمي للحزب الجمهوري، وذلك بقوله "إن أي وزير دفاع ينصح الرئيس مستقبلاً بإرسال قوات برية مرة أخرى إلى آسيا أو الشرق الأوسط أو أفريقيا يجب فحص عقله"؟[1] ولذلك نلاحظ أن إدارة أوباما رغم الضغوط الإقليمية والدولية من أجل التدخل العسكري في سوريا، بإرسال بعض المستشارين واستعمال طائرات بدون طيار.

٤- تعتبر السياسة الخارجية الأمريكية، بوصفها سياسة إدارة أزمات Crisis Management، فهي لا تتحرك إلا إذا حدث تهديد للأمن القومي الأمريكي. ويبدو أن مصالح الولايات المتحدة ليست مهددة حالياً، كما أن إسرائيل في وضع مثالي، فمصر بقيادة الرئيس عبد الفتاح السيسي في حالة

[1] Robert Gates , Final Address to U.S. Military Academy Cadets, Speech delivered 25 February 2011, West Point, NY, in: http://www.americanrhetoric.com/speeches/robertgateswestpointspeech.htm (any Future defense secretary who advises the president to again send a big American land army into Asia or into the Middle East or Africa should 'have his head examined).

تعاون أمني لم يسبق له مثيل في العلاقات المصرية- الإسرائيلية، هذا بالإضافة لما تقوم به السلطة الفلسطينية من تنسيق أمني مع إسرائيل، إضافة إلى أن دولاً عربية بعضها يتعاون علانية وأخرى سراً مع إسرائيل، مما يجعل الولايات المتحدة لا تواجه خطراً على مصالحها حين تتوجه نحو شرق آسيا وتراجع أهمية البترول.

وفي ظل هذه المعطيات السابقة، نجد تسابق كل من المرشحيْن الديمقراطي والجمهوري في مزايدة إعلامية وعلنية في تأييد إسرائيل من أجل كسب الأصوات اليهودية في الولايات المتحدة ومؤيديها من المحافظين الجدد، فالمرشح الجمهوري دونالد ترامب أعلن صراحة أنه في حالة فوزه بمنصب الرئاسة سيقوم بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أما مرشحة الحزب الديمقراطي هيلاري كلنتون فقد أعلنت أنها لن تفرض حلاً لا ترضى به إسرائيل.

غير أن التصريحات السياسية في الحملة الانتخابية تبقى لكسب الأصوات، أما في حالة الفوز بالرئاسة فيبقى تقرير السياسية الخارجية بعيداً عن المزايدات الانتخابية، وتفرضها المصالح الأمريكية والتطورات الدولية والإقليمية وخاصة تطور الأحداث في الشرق الأوسط الذي يشهد عدم استقرار سياسي وتدخلات دولية وإقليمية في دول النظام الإقليمي العربي المنهار. فروسيا تتدخل عسكرياً في سوريا بدعمها نظام الرئيس السوري بشار الأسد متحالفة مع إيران وحزب الله. أما تركيا وبعض الدول العربية فتدعم المعارضة السورية، ولكن التهديد الكردي وخاصة في شمال سوريا غيَّر من الحسابات السياسية التركية، إضافة إلى أن انعكاسات محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦ والخلاف مع الولايات المتحدة حول دعم الأكراد في شمال تركيا خاصة حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وقوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب الكردي[1]، فالولايات المتحدة ترى في التنظيمات الكردية قوة لمواجهة تنظيم

[1] Semih Idiz, What is Turkey's military strategy in Syria?, Almonitor: The Pulse of the Middle East. 27 September 2016, in:

الدولة داعش، بينما ترى تركيا أنها متعاونة مع حزب العمال الكردي الذي تعتبره تركيا حركة إرهابية وتخوض معها حرباً شرسة.

أولاً: رؤية دونالد ترامب: المحافظ المتطرف

ينتمي المرشح الجمهوري إلى نخبة رجال الأعمال أكثر من انتمائه إلى النخبة السياسية، فهو من طبقة الأثرياء الأمريكية، لذلك تضمنت تصريحاته خلال حملته الانتخابية ما يؤكد نيته خفض الضرائب على رجال الأعمال والشركات على حساب الطبقة الوسطى، كما لا تخفى سياسته العنصرية من تصريحاته ضد المسلمين الأمريكيين والسود الأمريكيين والأمريكيين من أصول لاتينية (الهسبانك). وحسب تصريحات ترامب وما كتبه مستشاروه حول السياسية الخارجية فهناك ثلاث أولويات لسياسته الخارجية[1]:

١- محاربة تنظيم الدولة (داعش)

ويظهر من تصريحات ترامب وخطبه أن حملته على ما يسميه "الإسلام الراديكالي" لها دوافعها الانتخابية لأنه يُحمِّل إدارة أوباما وهيلاري كلنتون وزيرة الخارجية الأمريكية في ولاية أوباما مسؤولية ما يحدث في الشرق الأوسط، ويعلن دعمه للأنظمة الدكتاتورية ويهاجم الانتفاضات الشعبية التي حدثت في دول الربيع العربي فيقول في خطبة له "إن ليبيا كانت مستقرة وسوريا تحت السيطرة ومصر كانت تحكم برئيس علماني حليف للولايات المتحدة، والعراق شهدت تراجعاً في العنف، وإيران كانت تحت العقوبات

(http://www.al-onitor.com/pulse/originals/2016/09/turkey-syria-government-military-strategy.html**)**

[1] Walid PHares; J.D. Gordon. "rump Advisers: Donald Trump's Vision for Middle East is Win/Win for America and Allies" The authors are advisors to Trump on Foreign Policy, in:
http://www.breitbart.com/big-government/2016/04/15/trump-advisers-donald-trumps-vision-middle-east-winwin-america-allies/

الاقتصادية ولكن سياسة أوباما وهيلاري قلبت هذه المعادلات[١]؟ ومع ذلك فإن ترامب لا يريد توريط الولايات المتحدة في محاربة ما يسميه خطر "الإسلام الراديكالي" وخاصة تنظيم الدولة (داعش)، ولكنه يميل إلى عودة الولايات المتحدة لسياسة العزلة (Isolationism) بمعنى ترتيب البيت الداخلي الأمريكي، وهي سياسة الولايات المتحدة قبل الحرب العالمية الأولى. ويضع ترامب مسئولية مقاومة خطر "الحركات الراديكالية" على تكوين تحالف دولي وإقليمي.

٢- الناتو والتحالف الدولي والإرهاب

ينتقد ترامب حلف الناتو فهو لا يقوم بدور فعال في محاربة الإرهاب، ولذلك يقول إن دول الناتو مطالبة بتحمل تكلفة الحرب على الإرهاب، ويقول أيضاً إن الدول الإقليمية في الشرق الأوسط مثل الدول الخليجية مطالبة بأن تدفع تكاليف الحماية. ويعلن نيته في حالة انتخابه بالدعوة لمؤتمر دولي لمحاربة الإرهاب وداعش[٢]، ولذلك رغم تصريحاته الإعلامية في إعلانه الحرب على الإرهاب، فإنه لا يبتعد عن مبدأ أوباما في عدم التدخل المباشر لأنه انتقد تكاليف التدخل في العراق وخسارة الجنود الأمريكيين.

٣- العلاقة مع إيران

وجّه ترامب الانتقاد للاتفاق الذي أبرمه أوباما مع إيران، اتفاقية (٥+١)، حول المفاعل النووي الإيراني، ولكن ترامب لا يريد إلغاء الاتفاقية بل إعادة التفاوض من

---

[1] Donald Trump "Understanding the Threat Radical Islam and the Age of Terror", in:
https://assets.donaldjtrump.com/DJT_Radical_Islam_Speech.pdf

[2] "As President, I will call for an international conference focused on this goal. We will work side- by –side with our friends in the Middle East, including our greatest ally, Israel. WE will partner with King Abdullah of Jordan, and President Sisi of Egypt, and all others who recognize this ideology of death that must be extinguished. We will also work closely with NATOon this new mission", in:
https://assets.donaldjtrump.com/DJT_Radical_Islam_Speech.pdf

أجل تنازلات إيرانية أكثر وعدم الإفراج عن مزيد من الأرصدة الإيرانية، ولكنه على أي حال لا يقدم سياسة واضحة للتعامل مع ايران، لأنه لا يوجد بديل عن الاتفاق معها ولأن أوروبا لا تدعم توجهاته الخارجية تجاه الشرق الأوسط، فضلا عن أن جميع الأطراف ضد الخيار العسكري.

٤- العلاقة مع إسرائيل

لم يشر مستشارو ترامب في الشؤون الخارجية إلى أن إسرائيل من أولوياته، باعتبارها كما يقول ترامب نفسه حليف الولايات المتحدة الأكبر في المنطقة، وأنه ينوي نقل سفارة الولايات المتحدة من تل أبيب إلى القدس التي يعتبرها مدينة موحدة وعاصمة إسرائيل، كما أنه يؤيد إسرائيل في استمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية[1].

ولكنه في تصريحاته، قال إنه سيقف على الحياد في المفاوضات التي يمكن أن تحدث بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأنه يحب السلام ويؤيد مفاوضات السلام، لكن هجوم اللوبي الصهيوني عليه بشأن موقفه الداعي إلى الحياد إزاء هذه القضية أدى به إلى تغيير تصريحاته معلناً التأييد المطلق لإسرائيل ونقل العاصمة إلى القدس.

والحقيقة أن تصريحات ترامب التي تبدو متناقضة لا تبين حقيقة توجهاته المستقبلية حال انتخابه، بل يظهر من تصريحاته جهله وعدم معرفته بعلاقات الولايات المتحدة الخارجية وسياساتها في الشرق الأوسط عبر نصف قرن، ونجد أن جهله وتخبطه دفع خمسين من الساسة الجمهوريين الذين تولوا مناصب رسمية في مؤسسات الأمن القومي الأمريكي، لإصدار بيان يعلنون فيه عدم تأييدهم لترامب لأنهم يرونه غير كفؤ لتولي

---

[1] *"I think Israel should have – they really have to keep going. They have to keep moving forward [with constructing illegal settlements]*."in Patrick Henningsen, " Donald Trump's U-Turn on Palestine, Firmly Committed to the Israel Lobby" Global Research (27 June 2016), in: http://www.globalresearch.ca/donald-trumps-u-turn-on-palestine-firmly-committed-to-the-israel-lobby/5533130

رئاسة الولايات المتحدة، ومن الذين وقعوا على البيان مايكل هايدن مدير الاستخبارات الأمريكية (CIA) السابق ومدير وكالة الأمن القومي فيما بعد[1].

والخلاصة، أن ترامب يريد أن تكون الحماية الأمريكية للحلفاء والأصدقاء بثمن، أي أن يسهم الحلفاء في التكاليف ويشاركوا في حماية الأمن، وعليهم أيضاً مهمة محاربة الإرهاب، أي الحرب بالوكالة عن الولايات المتحدة، وأن أمريكا أولاً والبناء الداخلي له الأولوية، ويؤكد أن إسرائيل الحليف الأمريكي في الشرق الأوسط والعدو هو داعش والمتطرفين، كما أنه متناقض في أقواله فهو يريد تحقيق السلام وبناء وتعزيز القوة العسكرية الأمريكية، ولكن دون تدخل عسكري خارجي.

ثانياً: رؤية هيلاري كلنتون: استمرار سياسة أوباما

في المقابل كانت المرشحة الديمقراطية أكثر وضوحاً في رؤيتها للسياسة الخارجية الأمريكية وخاصة في الشرق الأوسط، فهي سياسية محترفة على عكس ترامب، وزوجة الرئيس بيل كلنتون رافقته في البيت الأبيض لمدة ثماني سنوات ثم عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نيويورك، ورشحت نفسها منافسة للرئيس أوباما عندما ترشح لأول مرة لمنصب الرئاسة الأمريكية، ثم تنازلت لصالح باراك أوباما، وعندما فاز في الفترة الرئاسية الأولى تولت هيلاري منصب وزيرة الخارجية الأمريكية لمدة أربع سنوات. لذا تعتبر هيلاري شريكة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية وتركت بصماتها على هذه السياسة.

ويمكن تصور موقفها من قضايا الشرق الأوسط في موقفها من الإسلام السياسي وداعش والتحالفات الإقليمية وايران وعملية السلام بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل.

١- الربيع العربي ومحاربة تنظيم داعش

انتقدت هيلاري كلنتون موقف المرشح الجمهوري من المسلمين عامة ومسلمي الولايات المتحدة خاصة، وقالت في عدة تصريحات إنها لن تعلن الحرب على المسلمين

[1] Statement by Former National Security Officials
https://assets.documentcloud.org/documents/3007589/Nationalsecurityletter.pdf

والدين الإسلامي. لأن ذلك، كما قالت، يخدم تنظيم داعش أكثر مما يخدم المصالح الأمريكية، وأن داعش يمكن أن تستغل تصريحات ترامب، وأن الجهاديين كما وصفتهم، الذين يقوموا بالعمليات الإرهابية هم بضعة آلاف وليسوا ملايين، فكيف يمكن اتهام ملايين المسلمين، وليس من مصلحة الولايات المتحدة أن تعادي جميع المسلمين[١]، وأن الذين يرتكبوا الإرهاب يجب جلبهم للعدالة ومحاسبتهم وفقاً للقوانين الأمريكية. تتمثل رؤية كلنتون بعدم الزج بالقوات الأمريكية لمحاربة داعش، ولكنها تؤكد على دور المسلمين السنة والأكراد في مواجهة داعش من خلال المساندة الجوية الأمريكية، ولذلك نجد أن رؤية كلنتون لا تختلف عن سياسة أوباما في الاعتماد على القوات العراقية والكردية والدول السنية في محاربة داعش والمشاركة الجوبة الأمريكية وبعض المستشارين الأمريكيين.

أما عن سوريا فقد أكدت هيلاري كلنتون صراحة أنها مع إقامة منطقة حظر جوي في شمال سوريا ومنطقة آمنة للاجئين السوريين والدخول في مفوضات سياسية مع روسيا لحل الأزمة السورية، ولم تشر إلى تدخل عسكري مباشر لا في سوريا ولا العراق إلا من خلال المستشارين العسكريين الأمريكيين. وحسب خطتها أو ما يمكن أن نطلق عليه مبدأ هيلاري كلنتون، يشارك الناتو في حفظ المنطقة جوياً، وتسهم تركيا بالقوات البرية ويرعى الاتحاد الأوروبي منطقة اللاجئين والأمم المتحدة تشرف على الحل الدبلوماسي.

واعتبرت كلنتون الانتفاضات الشعبية العربية التي اجتاحت بعض الدول العربية فرصة تاريخية للتحول لتحقيق الأمن والاستقرار والسلام والديمقراطية في الشرق الأوسط[٢]، ولذلك لم تكن واشنطن معادية لهذا التحول في بدايته، والواقع أن الولايات المتحدة كغيرها تفاجأت بالانتفاضات واتخذت سياسة الترقب والانتظار.

---

[1] Alexander Burns and Nicolas Confessore. *After Bombings, Hillary Clinton and Donald Trump Clash Over Terrorism,(16 September2016).* http://www.nytimes.com/2016/09/20/us/politics/donald-trump-hillary-clinton.html

[2] Seth Jones, The mirage of the Arab Spring, Foreign Affairs (January – February 2013), pp.55-63. See also ("But we have to stand with those who are working every day to strengthen democratic institutions, defend

وقد وصفت كلنتون في حملتها الانتخابية في كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٥ أن مصر حالياً تحكم بدكتاتورية عسكرية[١]، واتهمت النظام السياسي في مصر بانتهاك حقوق الإنسان، ولكن يبقى السؤال حين انتخابها هل ستقوم بالضغط على نظام الرئيس السيسي؟ وفي ظل تبنيها للقوة الذكية هل تدفع النظام المصري للتغيير والمصالحة وعدم ترشح الرئيس السيسي لفترة رئاسية أخرى؟

٢- العلاقة مع أيران

تفتخر كلنتون بأنها هي التي تعاونت مع مجموعة ٥+١ في فرض العقوبات الاقتصادية على إيران من أجل إيقاف برنامجها النووي، وتؤكد أنها في عهدها كوزيرة خارجية باشرت المفاوضات مع إيران في سبيل الوصول إلى اتفاق معها بشأن إيقاف العمل في تطوير المفاعل النووي، كما في عهدها أرسل الرئيس أوباما رسالة سرية إلى مرشد الثورة الإيرانية علي خامنئي من أجل تحسين العلاقات الإيرانية الأمريكية، وأن الولايات المتحدة تعاونت مع إيران في العراق في المجالْين السياسي والأمني، بل ووصفت الاتفاقية بأنها "إرث هيلاري كلنتون"[٢].

ولذلك لا يمكن تصور حدوث تغير في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران في عهد هيلاري كلنتون بل استمرار واشنطن بالتعاون مع إيران في البحث عن حل دبلوماسي للأزمة السورية، ولا يمكن تصور تدخل عسكري للولايات المتحدة في الشرق الأوسط في عهدها.

---

universal rights, and drive inclusive economic growth. That will produce more capable partners and more durable security over the long term. http://www.reuters.com/article/us-usa-mideast-idUSBRE89B19Z20121012

[1] Egypt's Government 'Basically An Army Dictatorship' says Hillary Clinton, in: http://egyptianstreets.com/2015/12/20/egypts-government-basically-an-army-dictatorship-says-hillary-clinton/

[2] "Hillary Clinton's State Department legacy tied to Iran deal". http://edition.cnn.com/2015/07/14/politics/hillary-clinton-iran-nuclear-deal/

ويبدو أن العلاقة مع إيران استراتيجية حتى في نظر الخبراء الأمريكيين الذين لهم مكانة في داخل الولايات المتحدة ولهم علاقة مع المؤسسات الأمنية الأمريكية[1]، وبالتالي فإن الدبلوماسية هي الخيار الوحيد لتعامل واشنطن مع إيران بشأن المفاعل النووي الإيراني، وذلك عندما وقَّع هؤلاء على بيان للإدارة الأمريكية حثوا فيه أوباما على التفاوض مع إيران لحل قضية المفاعل وإنه خلاف ذلك سيجر واشنطن للانزلاق لحرب ليست في مصلحة الأمن القومي الأمريكي.

إن ما تريده كلنتون هو إقامة نظام إقليمي يضم حلفاء الولايات المتحدة، إضافة إلى بيع السلاح لهم في سبيل إيجاد توازن قوي في هذا الإقليم بين إيران والدول العربية وخاصة مع دول الخليج العربي. كما أنها أشارت إلى تعزيز الموقف الأوروبي في أوروبا الشرقية لمواجهة روسيا ودعم أوكرانيا بالسلاح بمعنى تحريك أوكرانيا كورقة ضد التدخل الروسي في سوريا، بمعنى مقايضة سياسية أوكرانيا مقابل سوريا.

٣- الموقف من إسرائيل وعملية السلام

تؤكد كلنتون بوضوح أنها مؤيدة وداعمة لإسرائيل وأمنها، ولكن كلنتون في نفس الوقت وجهت انتقادات لإسرائيل في ممارساتها ضد الفلسطينيين، وضد بناء المستوطنات حيث لا تعترف الإدارة الأمريكية المتعاقبة بأن القدس كاملة ضمن سيادة إسرائيل، بل تعتبر القدس الشرقية أرضاً محتلة، وهو ما تلتزم به كلنتون على عكس ترامب الذي أيَّد أن تكون القدس موحدة عاصمة لإسرائيل.

ورغم إعلان تأييد هيلاري لإسرائيل وترديد ذلك في حملتها الانتخابية، إلا أن حكومة نتنياهو قلقة جداً من وصولها للبيت الأبيض، ففي لقاء أوباما معها في ٢٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ على هامش انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة، حاول

[1] "THE IRAN NUCLEAR AGREEMENT IS IN AMERICA'S NATIONAL INTEREST".
http://mearsheimer.uchicago.edu/pdfs/NYT%20Ad%20Supporting%20Iran%20Nuclear%20Deal.September%208%202015.pdf

نتنياهو أن يأخذ منها وعداً بعدم فرض حل سياسي للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من أطراف خارجية وذلك في ضوء قلق نتنياهو من المبادرة الفرنسية ومن مؤتمر دولي للسلام. وحسب ما ذكره الصحفي الإسرائيلي (بن كاسبيت Ben Caspit)، فإن شعور نتنياهو نحو هيلاري كلنتون معروف وهو يبذل كل جهده حتى لا تصل إلى البيت الأبيض[١].

ويسعى نتنياهو دائماً إلى تمييع عملية السلام والإبقاء على سياسة الأمر الواقع واستمرار عملية السلام بدون سلام وإجهاض حل الدولتين نهائياً، ولكن إدارة أوباما لا زالت تردد موضوع حل الدولتين، وأن الرئيس محمود عباس ما زال شريكاً سياسياً، وهذا ما أكد عليه أوباما في كلمته في تأبين الرئيس الإسرائيلي شمعون بيرس.

والخلاصة، أن توصيات هيلاري كلنتون السياسية في الأغلب ستكون امتداداً لسياسة أوباما الخارجية، قد تحاول ممارسة تكتيكات مختلفة نسبياً لإرضاء حلفاء واشنطن العرب، ولكن الخطوط الاستراتيجية العامة ستبقى متفقة مع مبدأ أوباما الذي شاركت كلنتون نفسها فيه من خلال تبنيها لسياسة القوة الذكية عندما كانت وزيرة للخارجية.

[1] Ben Caspit, "Obama and Israel: It ain't over till it's over"(September 26, 2016), in:
http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/09/benjamin-netanyahu-barack-obama-hillary-clinton-donald-trump.html

أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية- التركية ودور تركيا الإقليمي

تُعدّ تركيا من أبرز الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، وبذلك فإن لسياساتها الخارجية تجاه الإقليم ودوله ومن بينها الدول العربية تأثيراً على هذه الدول وعلى مجمل الأوضاع في الإقليم. ومن هنا يأتي اهتمام **فريق الأزمات العربي- ACT** بأزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي. وفي إطار إعداد هذا التقرير عقد الفريق حلقة نقاش متخصصة*، كما أفاد من ندوتين عقدهما مؤخراً مركز دراسات الشرق الأوسط**.

أولاً: خلفيات الأزمة وتوصيفها

غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم، وإغفال العمق العربي والإسلامي وضعف دور تركيا

* عقدها الفريق بتاريخ ٢٠١٦/٧/١٧ واستضاف فيها د. شعبان كردش- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية في أنقرة، تركزت على محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا وتداعياتها الدولية والإقليمية.

** ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٧/٢٧، وقد شارك فيها كل من: الباحث التركي محمد زاهد غول، ود. شعبان كردش إضافة إلى فريق م. د. قاصد محمود- الخبير الاستراتيجي ود. عزت جرادات- الوزير السابق وعضو منتدى الفكر العربي، وعدد من الخبراء والباحثين الأردنيين.

وندوة "تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة"، مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٦/٨/١٨، وقد شارك فيها كل من: النائبيْن عن حزب العدالة والتنمية الحاكم علي أرجشكون، وفوزي شافويردي، والنائب ألطان طان، عن حزب الشعوب الديمقراطي المعارض، والنائب سيردال كويو جولو عن حزب الشعب الديمقراطي المعارض، والسفير التركي في الأردن سادات أونال، وعدد من الأكاديميين والسياسيين الأردنيين.

الإقليمي، غير أن هذه السياسة شهدت منذ حكم حزب العدالة والتنمية عام ٢٠٠٢ تحولات استراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية، وهدفت إلى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في الإقليم والعالم، وقد تعززت هذه التحولات وفق نظرية حزب العدالة والتنمية التي لخّص مبادئها كتاب أحمد داود أوغلو رئيس الوزراء السابق في ستة مبادئ: التوازن السليم بين الحرية والأمن، وتصفير المشكلات مع دول الجوار، والتأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، والسياسة الخارجية متعددة الأبعاد، والدبلوماسية المتناغمة، واتباع أسلوب دبلوماسي جديد[١].

وفي ضوء هذه النظرية تصدّر أجندة السياسة الخارجية التركية عددٌ من العناوين، أبرزها: الشروع في مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتبني مواقف شعبية، خاصة ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية، وانفتاحها على حركات الإسلام السياسي، وأهمها انتهاج خط استقلالي في السياسة الخارجية شكل انقطاعاً عن سياسات التماهي مع السياسية الغربية، وذلك في ضوء تحقيق تركيا إنجازات اقتصادية كبيرة في عهد حزب العدالة والتنمية ارتقت بتركيا إلى المركز الثامن عشر على مستوى العالم بناتج محلي إجمالي بلغ نحو ٧٢٢ مليار دولار[٢]، ما ساهم في تعزيز الثقة على المستوى الرسمي في اتخاذ هذا الخط الاستقلالي.

ولذلك، أحدثت تركيا في حقبة حزب العدالة والتنمية تغيراً في كل من السياسة الخارجية التركية والدور الذي تلعبه أنقرة في السياسة الإقليمية، حيث شرعت بالعمل على تكثيف علاقاتها مع الدول العربية، والسعي لتحقيق نموذج "التكامل الإقليمي". وبدا ذلك واضحاً في الأنشطة التركية في المنطقة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١١)، مثل إلغاء تأشيرات الدخول لمواطني العديد من الدول العربية، وتأسيس "مجالس تعاون

---

[١] أنظر أحمد داود أغلو، **العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، ترجمه محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مراجعة بشير نافع وبرهان كوروغلو، مركز الجزيرة للدراسات-الدوحة، والدار العربية للعلوم ناشرون-بيروت، ط٢، ٢٠١١.

[2] See: http://www.worldbank.org/en/country/turkey/overview

استراتيجي رفيعة المستوى" مع الدول الإقليمية الرئيسة بما فيها سوريا، وتكثيف التعاون الثقافي في المنطقة. وحدّدت تركيا هدفها من هذه الأنشطة بالعمل على إحداث تغيير في سياسة "الأمر الواقع" في الإقليم نحو واقع يحمل رؤية بنّاءة للإقليم.

غير أن السياسة الخارجية التركية واجهت منذ عام ٢٠١١ عدداً من التحديات التي فرضتها التطورات في الإقليم والظروف الداخلية في تركيا، وعلى رأسها اندلاع الربيع العربي في كانون ثاني/ يناير ٢٠١١؛ حيث أفضت الثورات العربية إلى تغيرات جيوسياسية هامة في المنطقة العربية تجاوزت في تأثيرها دول الجوار، وامتدت إلى مناطق أخرى من العالم، وكانت تركيا من أكثر الدول تأثرًا بهذه الامتدادات والتفاعلات، نظراً لقربها الجغرافي من المنطقة العربية وارتباطها بها بعلاقات تاريخية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية.

لقد مثّلت الثورات العربية لتركيا فرصة وعقبة في الوقت نفسه، حيث ساندت في البداية المطالب الديمقراطية في معظم دول الربيع، وشاركت بنشاط، خاصة في العمل الدبلوماسي الإصلاحي في سوريا، لكن استراتيجية مختلف القوى الإقليمية والدولية وبعض السياسات التركية تسبّبت بعدم قدرة تركيا على تولي دور قيادي مستمر الفاعلية في تحولات الربيع العربي وما بعده. وبذلك شهد الدور الإقليمي التركي صعوداً مرحلياً بعد نجاح الثورات في كل من تونس ومصر واندلاعها في سوريا، وتبدّت لديها إمكانات وتطلعات لتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية في التغيير الديمقراطي والنمو الاقتصادي، خاصة مع وصول حركات الإسلام السياسي إلى الحكم في أكثر من بلد عربي، لكن عوامل عدّة، منها التدخلات الإقليمية والدولية، وخاصة في سوريا والعراق واليمن وليبيا، وتعثّر مسار الحكم في دول ما بعد الثورات، وعودة قوى الثورة المضادة إلى الحكم مع أواسط عام ٢٠١٣، غيّرت المشهد السياسي العربي من ملامح النهضة والاستقرار والتنمية الى التنازع والحروب الأهلية والتدمير الذاتي، وأثرت بالتالي بشكل كبير على السياسة الخارجية التركية وطموحاتها، بل وأولوياتها.

وتجلّى بعض التحول في التباين بين مواقف تركيا ومواقف حلفائها التقليديين، أي الولايات المتحدة والدول الأوروبية، من الأزمة السورية، والموقف من الانقلاب في مصر، ومن الملف الفلسطيني في ضوء القطيعة بين تركيا وإسرائيل، والتي تلت أحداث السفينة التركية مرمرة عام ٢٠١٠، كما في تباين الموقف التركي مع مواقف بعض دول الخليج العربي فيما يتعلق بالثورات العربية وحركات الإسلام السياسي، باستثناء حالة البحرين؛ حيث أيّدت تركيا التدخل السعودي الخليجي العسكري فيها لمنع انهيار الحكم، وباستثناء تقاطعها العام مع الموقف القطري المختلف عن مواقف دول الخليج إزاء الربيع، فإن تركيا تماهت من حيث المبدأ مع المواقف الخليجية من الأزمة السورية منذ نهايات عام ٢٠١٢ فصاعداً.

وعلى صعيد العلاقات التركية- الروسية التي كانت تتميز بأنها متقدمة وواعدة، خاصة فيما يتعلق بالتقدير الشخصي المتبادل بين كلٍّ من الرئيسيْن بوتين وإردوغان، غير أن التدخل العسكري الروسي في سوريا لصالح النظام، وإسقاط مقاتلات تركية لطائرة روسية (سوخوي ٢٤) كانت تحلق فوق الحدود التركية السورية في ٢٤ كانون الثاني/ نوفمبر ٢٠١٥ أدى إلى تدهور ساخن مؤقت في العلاقات بين البلدين على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

وانعكس توتر العلاقات التركية مع كل من إيران وروسيا على حجم التبادل التجاري مع أكبر شريكيْن إقليمييْن لتركيا، حيث تراجع حجم التبادل التجاري مع إيران من نحو ٢٢ مليار دولار عام ٢٠١٢، بلغت الصادرات التركية منه نحو ١٠ مليارات دولار، ليتراجع في عام ٢٠١٥ إلى حوالي ١٠ مليارات دولار، حيث لم تتجاوز الصادرات التركية إلى إيران ٣.٧ مليار دولار[1]. وفيما يتعلق بحجم التبادل التجاري بين

[1] http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.mfa

تركيا وروسيا فقد وصل في عام ٢٠١٢ إلى ٣٢.٢ مليار دولار، في حين تراجع بشكل كبير حتى عام ٢٠١٥ إلى ٢٣.٩٩ مليار دولار[1]. انظر جدول رقم (١).

جدول رقم (١)

حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من إيران وروسيا (بالمليار دولار)

البلد	العام	حجم التبادل التجاري	حجم الصادرات التركية
إيران	٢٠١٢	٢٢	١٠
	٢٠١٥	١٠	٣.٦٧
روسيا	٢٠١٢	٣٢.٢	٦.٦٨
	٢٠١٥	٢٣.٩٩	٣.٥٩

المصادر: (إيران) http://www.mfa.gov.tr/economic-and-commercial-relations-with-iran.en.mfa
(تركيا) http://www.mfa.gov.tr/rusya-ekonomisi.tr.mfa

وقد ترتب على تراجع دور تركيا الإقليمي تعالي الدعوات التركية إلى ضرورة إحداث تحولات في السياسة الخارجية التركية نحو آليات أكثر مصلحية وواقعية.

وفي ضوء هذه الدعوات والمراجعات الأولية للسياسة الخارجية التركية، تعرضت البلاد لمحاولة انقلاب عسكري فاشلة في ٢٠١٦/٧/١٥، وقد نجحت تركيا بأحزابها وشعبها وجهاز شرطتها بقوة في إفشال المحاولة، والتي شكلت نقطة تحول خطرة في مسار الأوضاع في تركيا ودور جيشها في حماية الحكم والبلاد... وقد أكدت الحكومة التركية بأن هذه المحاولة قد خطط لها زعيم حركة "الخدمة التركية" فتح الله غولن المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُذكر أن الحكومة التركية كانت قد دخلت في مواجهة

[1] http://www.mfa.gov.tr/rusya-ekonomisi.tr.mfa

سياسية وقانونية وإعلامية مع هذه الحركة منذ عام ٢٠١٢، حيث قامت بعملية "تطهير" لجهاز الشرطة من أنصار هذه الحركة[١].

وذهبت التقديرات الأولية إلى أن هذه المحاولة الانقلابية مثلت بالأساس انقلاباً من قِبَل مجموعة في الجيش على الجيش نفسه أكثر من كونها انقلابًا على السلطة السياسية، وأن الإعداد له ربما استغرق عدة سنوات من التخطيط مما يعكس حالة تسلل سياسي إلى الجيش، وخللاً في حالة الضبط داخل صفوفه، وتراجعاً في مستوى الثقة بين قياداته. وقد أدى عدم تورط عدد من القادة العسكريين الكبار في محاولة الانقلاب، وفشل الانقلابيين في السيطرة على أنظمة الاتصالات، ووجود قوات الأمن واستقلالها وتحركها ضد محاولة الانقلاب، إضافة إلى التحرك الشعبي وتوحد الأحزاب السياسية في موقف واحد ضد الانقلاب، أدى إلى إفشال تلك المحاولة.

وقد فرضت محاولة الانقلاب الفاشلة على المؤسسة العسكرية التركية إجراء مراجعة استراتيجية وشاملة، ووضعت الدولة التركية أمام تحدي إعادة بناء الثقة الوطنية الشاملة، وإيجاد مقاربة وطنية لكافة التحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك في ضوء ارتباط السياسات الداخلية والخارجية في سياسات الدول[٢].

ولذلك فقد سرّعت المحاولة عملية المراجعات التي كانت تخضع لها السياسة الخارجية التركية من قبل، حيث اجتمعت الأحزاب الثلاثة الرئيسية في البلاد، وهي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري والحركة القومية، مع رئيس الدولة لأول مرة للتوافق على الخطوات المطلوبة لتجاوز التحديات التي تواجه تركيا على المستوى الداخلي والخارجي. وبذلك تكون الجماعة الوطنية التركية قد التأمت إثر الانقلاب حول الأهداف الوطنية الجامعة والمصالح العليا لتركيا[٣].

---

[١] شعبان كردش، ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مرجع سابق.

[٢] قاصد محمود، مداخلة في ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا: الدلالات والتداعيات"، مرجع سابق.

[٣] شعبان كردش، ندوة "محاولة الانقلاب في تركيا"، مرجع سابق.

ثانياً: أسباب الأزمة ودوافعها

ثمّة العديد من الأسباب والدوافع التي وقفت وراء الأزمة التي شهدتها السياسة التركية الخارجية وأدّت إلى تراجع فاعلية الدور الإقليمي لتركيا وتوتر علاقاتها مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، ومن أهم هذه الدوافع:

١. تبني تركيا مواقف سياسية مختلفة عن مواقف حلفائها التقليديين إزاء عدد من الملفات الإقليمية الساخنة، الأمر الذي تسبب بفجوة في المواقف معهم، وهو ما انعكس بصورة سلبية على فاعلية تركيا إقليمياً وعلى علاقاتها مع تلك الأطراف الحليفة.

٢. دعم تركيا للثورات الشعبية في مرحلة الربيع العربي وتعزيز علاقاتها مع تيار الإسلام السياسي الذي تقدّم بعد الثورات، الأمر الذي شكّل عامل استفزاز للأطراف الرسمية المتضررة من تلك الثورات، والتي رأت في موقف تركيا إضراراً بأوضاعها ومصالحها، ما دفع لتبني مواقف سلبية تجاه تركيا وسياساتها في المنطقة، وقد أثّر موقف تركيا المُعارض للانقلاب في مصر على علاقاتها مع النظام المصري الجديد بصورة سلبية، وكذلك على علاقاتها مع عدد من الدول الخليجية التي عارضت تولّي الرئيس الأسبق محمد مرسي للحكم.

٣. تعارض السياسات التركية تجاه الأزمات في سوريا والعراق مع توجهات النظامين السوري والعراقي وحلفائهما الإيرانيين والروس، انعكس بصورة سلبية للغاية على علاقات تركيا مع تلك الأطراف، ما دفع الأخيرة إلى اتخاذ مواقف متشددة إزاء السياسات التركية الخارجية.

٤. انشغال تركيا بمواجهة العديد من التحديات الداخلية الأمنية، ولا سيما بعد توقف مسيرة "السلام الداخلي" واستئناف الصراع المسلح مع مقاتلي "حزب العمال الكردستاني" الذي صعّد من عملياته "الإرهابية" داخل تركيا. وزاد من هذه التحديات المحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، وما اتصل بها من تداعيات على بنية الجيش التركي وأدائه في مواجهة حزب العمال

الكردستاني، إضافةً إلى تأكيد الحكومة التركية على تعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش والقوات الأمنية التركية، سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها. يُضاف إلى ذلك تنامي خطر تنظيم الدولة- داعش في المناطق الحدودية، وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في بعض المدن والبلدات التركية.

٥. تنامي قوة "حزب الاتحاد الديمقراطي" الذي تعدّه أنقره الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني وتصنفه كمنظمة إرهابية، وإعلانه بصورة صريحة عن سعيه لإقامة "فدرالية" من جانب واحد شمال سوريا، الأمر الذي رأت الحكومة التركية أنه قد يشجع على التفكير بإقامة كيان كردي مماثل في شرق تركيا، وهو ما دفعها لاتخاذ موقف متشدد إزاء تلك المخططات ولأن تقوم في وقت لاحق بالتدخل عسكرياً في دعم المعارضة السورية للسيطرة على المناطق المحاذية للحدود التركية، وهو الأمر الذي زاد من توتر علاقات تركيا مع النظام السوري وحلفائه.

٦. تنامي النفوذ الروسي في محيط تركيا، خاصة بعد استحواذ الروس على شبه جزيرة القرم، وتدخلهم الواضح في شرق أوكرانيا شمالاً، وعبر الضربات الجوية الروسية المساندة للنظام السوري التي امتدت لدعم سياسي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني جنوباً، إضافة إلى قرار روسيا توحيد نظاميْ الدفاع الجوي الروسي والأرميني في قلب العمق الاستراتيجي التركي، حيث تُعَدّ أرمينيا حليف روسيا التقليدي في القوقاز مقابل جورجيا وأذربيجان اللتين تُصنّفان ضمن المعسكر التركي والغربي، بالإضافة إلى الدور الروسي المعتاد في آسيا الوسطى والمتعارض مع رغبة تركيا بلعب دور فيها.

٧. تمدد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط عسكرياً وسياسياً، وهو نفوذ يتبدّى في علاقة طهران مع كل من النظام الحاكم في كل من العراق وسوريا، حيث الوجود العسكري الإيراني المباشر ممثلًا بالحرس الثوري، إضافة إلى نفوذها في

لبنان واليمن من خلال دعمها لكل من حزب الله وجماعة أنصار الله الحوثية. كما أن إيران سعت لتوظيف الورقة الطائفية لتعزيز نفوذها في دول الخليج العربي ودول عربية أخرى بحجة التواصل مع أتباع "المذهب الشيعي" من مواطني هذه الدول، الأمر الذي شكّل تحدياً واضحاً للسياسة التركية الخارجية.

٨. أدى الخطاب السياسي والإعلامي الحاد والتصعيدي من قبل عدد من المسؤولين الأتراك تجاه بعض الأطراف الإقليمية والدولية وتجاه عدد من التطورات السياسية إلى استفزاز تلك الأطراف وتسبب بتوتير العلاقة معها. وقد بدا واضحاً أن الخطاب السياسي التركي غلبت عليه سياسة ردود الأفعال إزاء بعض القضايا عوضاً عن الحسابات السياسية الدقيقة والتعاطي والخطاب الهادئ.

٩. شكلت حالة الفوضى في المنطقة وغياب الاستقرار وسياسة المحاور الإقليمية والدولية تحدياً مهماً للسياسة الخارجية التركية ووضعتها أمام خيارات صعبة في تحديد توجهاتها إزاء العديد من القضايا؛ حيث كانت مضطرة للتعاطي في كثير من الأحيان مع ملفات ساخنة ومحيط ملتهب ومصالح إقليمية ودولية متضاربة، وهو أمر لم تستطع السياسة الخارجية التركية التعاطي معه بالتوازن المطلوب الذي يجنّبها التداعيات السلبية.

ثالثًا: انعكاسات الأزمة التركية على المنطقة

أ. انعكاسات الازمة التركية على العلاقات العربية- التركية

تحوّلت الثورات العربية بعد الانقلاب عليها من فرصة متاحة لتركيا إلى مصدر أزمة للدبلوماسية التركية، حيث اتخذت تركيا سياسة دعم مسارات الربيع العربي، وقد أدى نجاح الثورتيْن التونسية والمصرية إلى تعزيز هذه القناعة، وأصبحت تركيا مرشحة لتكون نواة لنظام إقليمي جديد يتقدمه "تيار الإسلام السياسي" القادم عبر الانتخابات، خاصةً

في كل من مصر وتونس، غير أن وقوع الانقلاب في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣ خلط كثيراً من الأوراق في المنطقة، وعرّض الموقف التركي الرافض له لعدة عقبات، أهمها:

١. تبني عدد من الدول العربية موقفًا مناهضاً للربيع العربي، واعتباره خطراً يتهددها، خاصةً مع صعود تيار الإسلام السياسي المعتدل لسدة الحكم في بعض دول الربيع، ونتج عن ذلك توتر في العلاقات التركية- المصرية وفتور كبير في العلاقات التركية- الخليجية وصلت إلى حد القطيعة الكاملة بين تركيا ودولة الإمارات مثلاً.

٢. تراجع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول عربية أساسية في المنطقة، وإن بدرجات متفاوتة؛ حيث هبط حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا ومصر من حوالي ٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٤.٣ مليار دولار في عام ٢٠١٥[1]، بينما انخفض حجم التبادل التجاري بين تركيا والمملكة العربية السعودية من نحو ٨ مليارات دولار في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٥[2]. أمّا فيما يخص الإمارات العربية المتحدة فقد هبط حجم التبادل التجاري مع تركيا من نحو ١١.٨ في عام ٢٠١٢ إلى حوالي ٦.٧ في عام ٢٠١٥، وهو التراجع الأعلى من بين الدول المشار إليها[3]. انظر جدول رقم (٢).

[1] http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-egypt.en.mfa

[2] http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-saudi-arabia.en.mfa

[3] http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-united-arab-emirates-_uae_.en.mfa

جدول رقم (٢)

حجم التبادل التجاري بين تركيا وكل من مصر والسعودية والإمارات (بالمليار دولار)

البلد	العام	حجم التبادل التجاري
مصر	٢٠١٢	٥
	٢٠١٥	٤.٣
السعودية	٢٠١٢	٨
	٢٠١٥	٦
الإمارات	٢٠١٢	١١.٨
	٢٠١٥	٦.٧

المصدر: http://www.mfa.gov.tr/sub.en.mfa?59f21ff8-791d-4e37-9f39-b4513dfe9399

٣. سعي نظام الحكم الجديد في مصر بعد الانقلاب لإضعاف النفوذ التركي وإحراج تركيا أمام حلفائها الغربيين عبر إعلانه "جماعة الإخوان المسلمين" التي تدعمها تركيا "جماعة إرهابية"، لتبدو تركيا التي استقبلت العديد من قيادات الجماعة وكأنها داعمة للإرهاب أمام العالم.

٤. تراجع التعاون الإقليمي بين دول المنطقة نتيجة التوترات فيما بينها، وخاصة ما يتعلق بالعلاقات العربية– التركية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على الأزمات التي تشهدها المنطقة، وخاصة ما يتعلق بالأزمة السورية.

كما ترتب على تباين المواقف بين تركيا وعدد من الدول العربية إزاء الملفات العالقة في المنطقة جملة من التحديات لتركيا، ومن أبرزها:

- شعور تركيا بتدخل بعض الأطراف العربية في الشؤون الداخلية التركية من خلال عدة مستويات، من أهمها محاولة الإطاحة بالحزب الحاكم عبر

دعم الأحزاب المعارِضَة لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وتمويل حملاتها الانتخابية.

- شن حملات إعلامية عربية منظمة ضد تركيا وحزبها الحاكم، ومحاولة تشويه صورتها لدى الجمهور العربي ولدى المجتمع الدولي.
- دعم بعض الأطراف في المنطقة "لحزب العمال الكردستاني" عسكرياً لشن مزيد من الهجمات ضد القوات الأمنية التركية والقيام بأعمال إرهابية ضد المدنيين.
- غموض مواقف العدد الكبير من الدول العربية من محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز/ يوليو ٢٠١٦، وترحيب إعلام البعض بها.

ب. انعكاسات الأزمة التركية على أزمات المنطقة

❖ الأزمة السورية

انتهج الرئيس السوري بشار الأسد سياسات مخالفة لوالده في التعامل مع تركيا؛ حيث تطورت العلاقات بين البلديْن منذ عام ٢٠٠٠ وبشكل متسارع، ففي المجال السياسي وُصِفت العلاقات الشخصية بين الرئيس بشار الأسد والقادة الأتراك بأنها علاقات استراتيجية، ما أهّل تركيا للتوسط بين سوريا وإسرائيل، ورعاية مفاوضات غير مباشرة بينهما خلال عام ٢٠٠٨، وصار يُنظَر إلى السياسة الخارجية السورية بأنها نجحت في موازنة علاقاتها مع إيران وحزب الله، بتطوير علاقات شاملة مع تركيا.

وفي المجال الاقتصادي تضاعف حجم التبادل التجاري بين سوريا وتركيا ثلاث مرات بعد تشكيل مجلس الأعمال التركي- السوري المشترك عام ٢٠٠٠، وذلك من ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار بداية عام ٢٠٠٠ ليصل إلى المليار ونصف المليار دولار عام ٢٠٠٧[1]. وليصل أوجه عام ٢٠١٠ حيث بلغ نحو ٢.٥ مليار دولار[1]. ويُضاف إلى ذلك، فتح الحدود بالاتجاهين أمام مواطني البلديْن وتنشيط حركة السياحة بين البلدين.

[1] http://www.syrianfinance.gov.sy/arabic/2079.html&pr_docid=1686

غير أن تطورات الأزمة السورية الداخلية بعد اندلاع الربيع العربي أحدثت تحوّلاً مهمًا في العلاقات التركية- السورية، فبعد فشل الدبلوماسية التركية في إقناع نظام بشار الأسد بإحداث إصلاحات كافية لامتصاص الغضب الشعبي المتزايد لأكثر من ستة شهور من الدبلوماسية المكوكية، نظرًا لأهمية سوريا استراتيجيًا لتركيا، غير أن فشلها دفعها إلى استقبال قوى المعارضة السورية، وقدّمت لها تسهيلات سياسية وإعلامية وأمنية وعسكرية أو كانت مَعْبراً لهذه التسهيلات، واستمر تطور الموقف التركي ليصل حدّ المطالبة بتنحي الأسد، وأنه جزء من المشكلة السورية، ولن يكون جزءاً من الحل، وتصادم هذا الموقف مع المصالح الإيرانية والروسية الداعمة لنظام الأسد، مما أطال أمد الصراع السوري وأدى إلى تعقيده، وترتب على هذه الحالة جملة من النتائج أبرزها:

١. توتر العلاقات التركية مع الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، ومن أبرزها أنظمة سوريا وإيران وروسيا.

٢. تراجع الدور التركي وتأثيره في الأزمة نتيجة توتر علاقات تركيا التي وصلت إلى حد القطيعة، خاصة مع النظام السوري، وتراجعها مع كل من إيران وروسيا، وهو ما أثر سلباً على دور تركيا في الإقليم والتعاون الإقليمي بين دوله.

٣. استعصاء حل الأزمة السورية وتشابك ملفاتها واحتدام صراع الأجندات الإقليمية والدولية فيها، وهو ما انعكس سلباً على الأمن الداخلي التركي، وخاصةً ما يتعلق منه بنشاط تنظيم الدولة- داعش، وحزب العمال الكردستاني في تركيا، وقوات الحماية الكردية في سوريا- الذراع العسكري لحزب الاتحاد الكردستاني. وتراجع الدور التركي الممكن والفاعل في حل الازمة السورية بسبب عدم ترحيب هذه الأطراف بدورها.

---

[١] وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-syria.en.mfa

٤. تراجع التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا؛ حيث وصل في عام ٢٠١٢ إلى نحو ٦٠٠ مليون دولار فقط[١].

❖ الأزمة العراقية

خلق الموقف التركي من الأزمة السورية صراعاً ثانويّاً بين تركيا من جانب وكل من إيران والعراق من جانب آخر، وربما أخذ هذا الصراع بُعداً طائفياً في ضوء اعتبار تركيا القوة الكبرى المؤهلة لمواجهة طموحات إيران التي تسعى للتمدد في المنطقة. وقد اتهم رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم الحكومة العراقية بتبني رؤى طائفية، فيما اتهمت الحكومة العراقية تركيا بانتهاج سياسات عدائية حيال العراق.

وترتب على ذلك توتر علاقات تركيا مع إيران التي تُعدّ الفاعل الأساسي في العراق منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وسقوط نظام صدام حسين، وتولي أحزاب موالية لإيران حكم البلاد. وكذلك تقلص الدور التركي في العراق نتيجة ضعف العلاقات التركية مع الحكومة المركزية في بغداد وانحسارها بحكومة إقليم كردستان.

❖ الأزمة اليمنية

رغم التأييد التركي المُعلن لـ"عاصفة الحزم" التي يقودها التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين وعلي عبد الله صالح في اليمن، غير أن تركيا لم تنخرط بشكل مباشر في العمليات العسكرية هناك، ويقتصر الدور التركي على الدعم اللوجستي والاستخباري. ومع ذلك فإن العملية العسكرية في اليمن تدعم الرغبة التركية في الحدّ

---

[١] انظر موقع وزارة الخارجية التركية، http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-syria.en.mfa ، يُلاحظ من الأرقام المنشورة على موقع وزارة الخارجية التركية بأن حجم التبادل التجاري بين كل من تركيا وسوريا عاد وارتفع في عام ٢٠١٣ ليصل إلى نحو ١.٢ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١.٩ مليار دولار، وعاد لينخفض إلى نحو ١.٦ عام ٢٠١٥. وقد يُعزى هذا الارتفاع في حجم التبادل التجاري بعد عام ٢٠١٢، إلى الصادرات التركية إلى مناطق المعارضة السورية في الشمال السوري أو إلى استمرار بعض العلاقات التجارية مع النظام- عبر وسطاء- برغم تدهور العلاقات.

من النفوذ الإيراني في المنطقة، كما أن تأييد تركيا للعملية العسكرية التي تقودها السعودية في اليمن جاء في سياق تحسن العلاقات مع السعودية والدول الخليجية بعد تولي الملك سلمان للحكم في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٥.

رابعاً: اتجاهات التحول في السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على تركيا وأزمات المنطقة

يُعدّ الاعتذار التركي لروسيا عن إسقاط طائرتها، والتفاهم بين تركيا وإسرائيل، وتبادل الزيارات مع إيران لتطوير حجم التبادل التجاري معها إلى مستوى ٣٠ مليار دولار سنوياً، والتوسع في اتفاقيات التعاون الاقتصادي مع السعودية لأكثر من ١٢ اتفاقية، وإبداء مرونة نسبية في الموقف التركي إزاء حل الأزمة السورية، والتدخل عسكرياً وبشكل مباشر ودعم قوات المعارضة المسلحة لمواجهة تمدد الأكراد وتنظيم الدولة– داعش على حدودها مع سوريا، إضافة إلى المرونة التي أبدتها تركيا تجاه مصر والتجاوب المصري المتواضع إزاءها، وكذلك تعهداتها الأمنية لإسرائيل بمنع حركة حماس من العمل عسكرياً عبر الأراضي التركية ضد إسرائيل، وتراجعها عن شرط فكّ حصار غزة إلى تسهيل وصول المساعدات إليها عبر موانئ إسرائيلية، كجزء من صفقة تطبيع العلاقات بين الطرفين، يُعدّ كل ذلك مؤشرات مهمة تُدلّل على التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية التركية. وتندرج هذه التحولات ربما في سياق أوسع يهدف إلى تحسين العلاقات التركية مع كل من إيران والعراق ومصر وسوريا على وجه التحديد، ويُتوقع لها أن تؤثر على كافة ملفات المنطقة، وخاصة الملفيْن السوري والعراقي، وقد يمتد ذلك إلى الملف المصري.

أ. محددات التحولات الجديدة في السياسة الخارجية التركية

يمكن الوقوف على عدد من المحددات التي لعبت دوراً مهما في التحولات الجديدة للسياسة الخارجية التركية، ومن أهم هذه المحددات:

١. الدور الإقليمي لتركيا الذي يتيحه موقعها الجيواستراتيجي؛ حيث أدركت القيادة التركية حجم الضرر الذي لحق بفاعلية الدور التركي إقليمياً ودولياً

خلال الأعوام الماضية، وتُعبِّر التحولات الأخيرة في السياسة التركية عن رغبة باستعادة حضورها الإقليمي وبإنهاء أو تخفيف حالة التوتر في العلاقات مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية.

٢. التحدي الأمني؛ حيث إن تنامي الأخطار الداخلية المترتبة على تزايد النشاط المسلح لحزب العمال الكردستاني ومواصلة تنظيم الدولة تنفيذ التفجيرات داخل تركيا، وكذلك تزايد تهديد ودور "حزب الاتحاد الديمقراطي" الكردي السوري، شكل عاملاً مهماً لإعادة النظر في السياسات التركية الخارجية بما يُعزِّز القدرة على مواجهة التحديات الأمنية في الداخل والخارج، وأسهم في بلورة مواقف جديدة تجاه الأزمة السورية، سواء من زاوية التدخل بصورة مباشرة في الأراضي السورية لدعم قوات المعارضة في السيطرة على المناطق المُحاذية للحدود مع تركيا، أو من زاوية إعادة النظر في الموقف المتشدد إزاء أي دور مستقبلي لبشار الأسد في المرحلة الانتقالية في أي حل سياسي.

٣. العامل الاقتصادي؛ فقد كان للخسائر الاقتصادية التي تعرضت لها تركيا بعد الأزمة مع روسيا، وتوقُّف تدفق السياح الروس المقدر عددهم بـ٤.٥ مليون سائح سنوياً، وقُدِّرت عوائدهم بـ ٣ مليارات دولار، بالإضافة إلى تجميد مشاريع استراتيجية مشتركة مثل مشروعيْ محطة "أك كويو" للطاقة النووية و"السيل التركي" للغاز الطبيعي اللذين يبلغ حجم الاستثمار الإجمالي فيهما ٤٠ مليار دولار، كان لذلك كله انعكاسات مهمة باتجاه إعادة النظر في توجهات السياسة التركية تجاه العلاقة مع روسيا والموقف من أزمات المنطقة. كما يندرج في السياق ذاته ارتباط أمن الطاقة التركي بروسيا وإيران إلى حدٍّ كبير؛ إذ تستورد تركيا ٥٥٪ من الغاز الطبيعي و٧٪ من النفط من روسيا، وتستورد ١٦٪ من الغاز الطبيعي و٢٦٪ من النفط من إيران[1].

[1] http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-the-russian-federation.en.mfa

٤. الوضع الإقليمي؛ فاستمرار حالة الفوضى والاضطراب في الإقليم، وفشل محاولات الحل السياسي في إنهاء الأزمة السورية، وتصاعد الحرب على تنظيم الدولة في العراق، وتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، وزيادة الاستقطاب بين إيران والسعودية، وتنامي خطر الانقسام الطائفي، كل ذلك شكل دافعاً مهماً لإعادة النظر في توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمات المنطقة والأطراف المؤثرة فيها.

٥. الوضع الدولي؛ إذ كان لموقف الناتو-NATO المتراخي تجاه الأزمة التركية-الروسية، وكذلك ضبابية موقف الدول الغربية من المحاولة الانقلابية الفاشلة التي استهدفت الحكومة المنتخبة شعبياً في تركيا، إضافة للدعم الغربي لوحدات حماية الشعب الكردي، كان لذلك كلّه تأثير مُهمّ على سياسات تركيا الخارجية وعلى توجهها لتطبيع العلاقات مع روسيا وإعادة النظر في سياساتها تجاه الأزمة السورية.

ب. مواقف الأطراف المعنية بالتحولات في السياسة الخارجية التركية

تتمثل الأطراف المعنية بالتحولات في السياسة الخارجية التركية بالجهات المستفيدة أو المتضررة أو المشاركة في هذه التحولات، وخاصة روسيا والولايات المتحدة وإيران والدول العربية وإسرائيل والفلسطينيون.

- **تجاه الولايات المتحدة الأمريكية**

شهدت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة فتوراً ملحوظاً خلال الأشهر الماضية، عبّر عنه تجاهل الإدارة الأمريكية للاقتراحات والمخاوف التركية في الملف السوري وانفتاحها على التنسيق مع قوى المعارضة الكردية المناوئة لتركيا والتي تسعى لإقامة كيان كردي مستقل شمال سوريا على الحدود مع تركيا، وهو ما ترى فيه أنقرة تهديداً مباشراً لأمنها.

وزاد من حالة التوتر مشاركة قوات أمريكية في القتال جنباً إلى جنب مع قوات سوريا الديمقراطية الكردية، حيث نجحت تلك القوات في طرد تنظيم الدولة- داعش من عدة مناطق وفرضت سيطرتها عليها، الأمر الذي رأت فيه تركيا تشجيعاً أمريكياً ومساعدة للأكراد الانفصاليين في تحقيق هدفهم.

ثم جاءت ضبابية الموقف الأمريكي إزاء محاولة الانقلاب العسكري في تركيا لتزيد من حجم التوتر والصعوبات التي تشهدها علاقات البلديْن الحليفيْن، فقد وجه المسؤولون الأتراك انتقادات شديدة اللهجة للموقف الأمريكي المتردد تجاه الانقلاب ولمماطلة المسؤولين الأمريكيين في تسليم فتح الله غولن الذي تتهمة الحكومة التركية بتدبير الانقلاب والوقوف وراءه.

تلا ذلك محاولات أمريكية للتهدئة ولتخفيف التوتر في العلاقات مع تركيا، حيث زار جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي تركيا في ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠١٦ وعبّر عن دعم بلاده للحكومة الشرعية المنتخبة في تركيا وعن معارضتها للانقلاب العسكري، وهو ما أسهم في تخفيف حالة التوتر بين الطرفين دون أن يُلغي حالة الفتور في العلاقة، خصوصاً وأن مسألة تسليم غولن لتركيا ما تزال عالقة.

- **تجاه روسيا**

في إثر التحولات الأخيرة في السياسات التركية والتوجه لتفكيك الأزمات مع الأطراف الإقليمية والدولية، شهدت العلاقات التركية- الروسية تحسناً كبيراً، وخاصة بعد اعتذار الرئيس التركي عن إسقاط الطائرة الروسية، وهو ما رحبت به روسيا التي وافقت على تطبيع العلاقات بين الطرفين سياسياً واقتصادياً.

وشكّلت زيارة أردوغان الأخيرة لموسكو في ٨ آب/ أغسطس ٢٠١٦ ثم زيارة بوتين لأنقرة في ١٠ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٦ تحولاً مهماً في علاقات البلدين نحو مزيد من التقارب والتعاون الاقتصادي والتنسيق السياسي والأمني، رغم استمرار التباين في مواقف البلدين تجاه الصراع في سوريا. وربما يفتح تجاوز أزمة العلاقة وتطبيع العلاقات التركية- الروسية الطريق أمام تفاهم مشترك لإيجاد مخرج سياسي من الأزمة السورية في

ضوء المواقف التركية المرنة إزاء مستقبل الأسد في المرحلة الانتقالية، وإدراك روسيا لصعوبة الحسم العسكري في سوريا، ولضرورة تجنّب التورط أكثر من اللازم في المستقنع السوري.

- **تجاه إيران**

أبدت القيادة التركية في الشهور الأخيرة مزيداً من الانفتاح والحرص على تطوير العلاقات الاقتصادية مع طهران وزار مسؤولون أتراك رفيعو المستوى إيران لهذه الغاية.

ومع ذلك فقد اعترضت إيران على ما اعتبرته تدخلاً تركياً عسكرياً في الأراضي السورية دون موافقة الحكومة السورية، وانتقدت كذلك الوجود العسكري التركي شمالي العراق رغم موافقة الحكومة العراقية على هذا الوجود.

- **تجاه السعودية**

تحسّنت العلاقات التركية- السعودية بصورة ملحوظة بعد تولي الملك سلمان مقاليد السلطة في المملكة السعودية وتوجهه للانفتاح على تركيا والتنسيق معها تجاه العديد من ملفات المنطقة، وبصورة خاصة الوضع في سوريا الذي تتوافق سياسات الدولتين إزاءه بصورة كبيرة، كما شهدت الفترة الماضية تقدماً في العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين البلدين.

وإذا كان الموقف من الوضع في مصر شكّل نقطة تباين أساسية بين الطرفيْن، فإن التوتر الذي نشأ مؤخراً في العلاقة السعودية- المصرية في أعقاب التقارب المصري مع إيران وروسيا في الموقف من الأزمة السورية، قد يدفع باتجاه تعزيز العلاقات بين تركيا والسعودية التي باتت ترى في أنقرة حليفاً مهماً لا غنى عنه في ظل التوازنات الإقليمية والدولية القائمة.

- **تجاه مصر**

ما تزال القطيعة السياسية، وإلى حد ما الاقتصادية، قائمة بعد أكثر من ثلاثة أعوام على بدء الأزمة بين البلدين في أعقاب الانقلاب في مصر في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وقد

كان النظام المصري من أكثر الأطراف اندفاعاً وحماساً في التعبير عن الرغبة بنجاح الانقلاب العسكري الأخير في تركيا.

وصدرت عن المسؤولين الأتراك في الآونة الأخيرة مواقف مرنة تجاه مصر عبّرت عن رغبة تركية بتجاوز الأزمة وتطبيع العلاقات مع مصر رغم معارضتها لسياسة الانقلابات العسكرية، غير أن الجانب المصري قابل تلك الرغبة بفتور واضح، ولم تشهد العلاقة بين الطرفين تطوراً عملياً حتى اللحظة.

- **تجاه إسرائيل والفلسطينيين**

رغم الاعتذار الإسرائيلي العلني عن سقوط ضحايا أتراك في الهجوم على السفينة التركية مرمرة والاستعداد لدفع تعويضات لعائلات الضحايا، إلا أن مسألة كسر الحصار ظلت نقطة عالقة تعطّل تطبيع العلاقات بين الطرفين.

غير أن تغيراً مهماً طرأ على موقف القيادة التركية في الأشهر الأخيرة، حيث تخلت عن شرط رفع الحصار عن غزة وقبلت باستبداله ببعض الإجراءات المتعلقة بتخفيف المعاناة الإنسانية والسماح لتركيا بتوصيل المساعدات الإنسانية لقطاع غزة بالتنسيق مع الجانب الإسرائيلي كمدخل لإنهاء الأزمة وتطبيع العلاقات بين الطرفين، وهو ما حصل بالفعل.

وقد شكّل التغير في الموقف التركي تجاه إسرائيل تحولاً ملحوظاً في السياسات التركية الخارجية، واندرج في سياق سعي تركيا لإنهاء حالة التوتر والتأزم في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية.

ورغم تفهمها لدوافع الخطوة التركية وإشادتها بالدعم التركي القوي للشعب الفلسطيني وعلى وجه الخصوص تجاه الحصار المفروض على قطاع غزة، فإن الأطراف الفلسطينية أبدت قلقاً وتخوفاً واضحيْن من احتمالات أن يكون تطبيع العلاقات التركية-الإسرائيلية على حساب الموقف التركي الدعم للقضية الفلسطينية، وهي القضية التي تبقى موضع اختبار خلال الفترة القادمة.

ج. الظروف والمستجدات المحيطة بالتحولات

تُعدّ الظروف والمستجدات المحيطة بأزمة السياسة الخارجية التركية هي ذاتها البيئة الحاكمة للتحول في السياسة الخارجية التركية، ومن هنا يمكن تلخيص الظروف والمستجدات المرتبطة بتحولات السياسة الخارجية التركية على النحو التالي:

١. تطورات الأزمة السورية وتغير المعطيات الجيو سياسية المرتبطة بها وتزايد الدور الكردي في شمال سوريا وما ينطوي عليه من تهديد للأمن القومي التركي.

٢. خذلان حلف الناتو لتركيا أمام روسيا إثر أزمة إسقاط الطائرة الروسية.

٣. التدخل الروسي المباشر في الأزمة السورية وبرضى وربما تنسيق أميركي وإسرائيلي دون أخذ الموقف التركي بالاعتبار.

٤. المحاولة الانقلابية الفاشلة والمواقف الإقليمية والدولية منها، وشبهات ضلوع بعض القوى الدولية والإقليمية في دعمها وعلى رأسها أطراف غربية.

٥. تزايد الآثار السلبية على الاقتصاد التركي نتيجة توتر علاقتها بكل من روسيا وإيران وسوريا ومصر.

د. اتجاهات وملامح التحول في السياسة الخارجية التركية

يتوقع أن تتخذ عملية التحول في السياسات الخارجية التركية مستوى اقتصادياً وسياسياً في بداياتها، وقد تتحول في بعضها إلى المستويات الأمنية والعسكرية، وربما نحو المشاركة في حل الأزمات الإقليمية ومواجهة التحديات الداخلية التركية من أعمال الإرهاب المتعدّدة.

كما أن العامل الزمني سيكون محدداً مهماً لنجاحها في قطف ثمار هذا التحول، حيث تكثر المتغيرات الإقليمية والدولية المحيطة بسياسات العالم تجاه الشرق الأوسط، وتقوم الفلسفة الجديدة للاستدارات والتحولات التركية على قاعدة أعلنها رئيس الوزراء

التركي بن علي يلدرم: "يتعين علينا زيادة صداقاتنا مع الدول المطلة على البحر الأسود والبحر المتوسط، وضرورة أن نقلل من أعدائنا"[١].

ويشمل هذا التوجه الدول التي تم الإشارة إليها على وجه الخصوص، ومع ذلك فهو يؤكد استمرار علاقات تركيا مع أوروبا والولايات المتحدة وعبر حلف الناتو، إلا أن

[١] رئيس الوزراء التركي بن علي يلدرم، تصريح للصحفيين، وكالة الأناضول (AA) ٢٢/٨/٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢٣/٨/٢٠١٦:
http://aa.com.tr/ar/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7/%D9%8A%D9%84%D8%AF%D8%B1%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D9%84%D9%86-%D8%AA%D8%B3%D9%85%D8%AD-%D8%A8%D8%AA%D9%82%D8%B3%D9%8A%D9%85%D9%87%D8%A7-%D8%B9%D8%B1%D9%82%D9%8A%D9%91%D9%8B%D8%A7/632154
في الشأن السوري أكد يلدرم على ضرورة قيام كل من تركيا، والدول المعنية، وعلى رأسها إيران، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول خليجية والسعودية، بفتح صفحة جديدة في سوريا، ولعب دور في إيجاد صيغة جديدة تتعلق بالأزمة السورية دون إضاعة مزيد من الوقت. وفيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية، أشار يلدريم إلى إمكانية إجراء عملية انتقال يتم التخطيط لها من خلال المفاوضات بين جميع الأطراف على طاولة الحوار، وهو ما يُشير إلى إمكانية تجاوز شرط رحيل الأسد المسبق وبقاء الأسد في المرحلة الانتقالية (انظر وكالة الأناضول، ٢٢/٨/٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢٣/٨/٢٠١٦).

وبخصوص العلاقات التركية- المصرية أشار يلدريم إلى إمكانية تطوير تلك العلاقات ولو في الجانب الاقتصادي قائلًا: "نؤيد تطوير العلاقات مع مصر، فهي بلد قريب جدًّا منا بثقافته وقيمه، وشعبانا شقيقان. يجب أن لا تعود الخلافات بين الحكومات بالظلم على شعبينا". واستدرك بالقول: "ولذلك ينبغي على الأقل أن تكون العلاقات في المجال الاقتصادي، حتى لو استغرق تطبيع العلاقات على المستوى السياسي فترة طويلة، فإنه بإمكاننا أن نطور علاقاتنا في المجال الاقتصادي، والسياحي، والزراعي، والثقافي، وغيرها من المجالات، بشكل سريع، وأعتقد أن كلا البلدين يحتاجان إلى ذلك" (انظر وكالة الأناضول، ٢٢/٨/٢٠١٦، تاريخ الدخول ٢٣/٨/٢٠١٦).

التركيز سيكون على تفكيك الإشكالات في العلاقات الخارجية التركية بعيداً عن التنسيق مع الغرب.

وتكشف هذه التحولات- ما تم منها وما يتوقع أن يظهر خلال الأشهر القادمة- في السياسة الخارجية التركية عن إدراك تركي متنامٍ بأن ملفات المنطقة المهمة لن تنتظر أياً من اللاعبين الأساسيين لترتيب أوضاعه الداخلية أو مراجعة سياساته، ذلك أن الأحداث تتطور بشكل سريع في المنطقة من جهة، وأن المنافسة وصراع النفوذ القوي بين اللاعبين الدوليين والإقليميين ربما يؤدي إلى ملء أي فراغ ينشأ من تراجع أحد اللاعبين أو تردده في مراجعة سياساته واتخاذ زمام المبادرة، ومنهم تركيا، وهو ما سيؤثر في المحصلة على مكانتها الدولية والإقليمية ومدى تأثيرها في سياسات الإقليم والسياسة الدولية على وجه العموم.

ويُتوقع أن يساعد هذا التحول في السياسة الخارجية التركية على مزيد من الاستقلالية في تحقيق تطلعاتها ومصالحها الإقليمية، وحفظ أمنها الداخلي، وتفوقها الاقتصادي المميز، حيث تسعى الحكومة التركية لتوظيف فشل المحاولة الانقلابية لإحداث التحول المنشود، ويتجلى هذا التوظيف في الانتقاد الشديد للموقف الغربي من تلك المحاولة[١].

وترتبط التغييرات المتوقعة في توجهات السياسة الخارجية، وأدواتها، بشبكة العلاقات والتحالفات التي تسعى تركيا إلى إعادة بنائها عِبر إيجاد شركاء إقليميين جدد، إلى جانب ترميم العلاقات التي ساءت مع دول إقليمية محورية أخرى، ولذلك يؤكد مسؤولون أتراك على أن التقارب التركي- الروسي ضمن أهدافه يسعى إلى إيجاد حلّ سياسي للملف السوري، ووقف حالة الصراع في البلاد، والتأسيس لنوع من الهدنة في الأراضي السورية، وإيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة عبر التفاهم مع

[١] أ. قدير يلدريم، تركيا والتحول الوشيك نحو الشرق، كارنيغي، صدا، ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، تاريخ الدخول ١٢٨ / ٢٠١٦:

http://carnegieendowment.org/sada/?fa=64359&lang=ar

اللاعبين الأساسيين في سوريا، مع التأكيد على سعي تركيا لإيجاد حلول سياسية لمشاكل المنطقة عموماً[١]، إضافة إلى تحقيق مصالح تركيا الأمنية والاقتصادية والسياسية الأخرى، علماً بأن حل الأزمة السورية كان ولا يزال مصلحة تركية راجحة، وإنّ استمرار الصراع على حدودها يعد مصدر خطر امني متحقق ضد تركيا.

ومع ذلك، فإن التحول المتوقع في السياسة الخارجية التركية قد لا يقود إلى تغيير جذري فيها، وإن القرار التركي بتنشيط العلاقة مع روسيا التي تعدّ أكبر شريك تجاري لتركيا، وما جرى من لقاء بين الرئيسين التركي والروسي لن يكون بديلاً عن علاقة تركيا مع الغرب أو حلفائها في الإقليم، وهو ما يؤكد أن ابتعاد تركيا عن الغرب منذ المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ هو تكتيك متعمّد لتعزيز قاعدة الدعم المحلي للحكومة والاضطلاع بدور إقليمي أقوى[٢].

كما تؤشر مساعي تركيا للتفاهم مع روسيا لإيجاد حل سلمي للملف السوري رغم الاختلاف في وجهات النظر بين الجانبين حول الأوضاع في سوريا، إلى تأثير هذه الأزمة (الأزمة السورية) على استقرار تركيا والمنطقة، ومع تأكيد تركي مستمر على وحدة الأراضي السورية والعراقية وإعادة الاستقرار إليهما، ورفض أي مشروع لتقسيم سوريا أو العراق، وعدم السماح بتشكيل أي كيان لصالح أي مجموعة إثنية على حساب الآخرين[٣].

وفي المجمل تُشير الدلائل الأولية للتحولات إلى أنها ستكون إيجابية نسبياً تجاه العلاقة مع كل من روسيا وإيران والدول العربية ذات التأثير الإقليمي الواضح، كالسعودية، وربما مصر وسوريا، وكذلك بالنسبة لإسرائيل، وذلك لشعور تركيا أن

---

[١] مركز دراسات الشرق الأوسط- عمّان، حلقة نقاش بعنوان: تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة، ١٨/ ٨/ ٢٠١٦، مرجع سابق.

[٢] مركز دراسات الشرق الأوسط، حلقة نقاش بعنوان: تحولات السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على أزمات المنطقة، مصدر سابق.

[٣] نفس المصدر السابق.

مواقفها تجاه هذه الأطراف تسببت بمشاكل داخلية من جهة، وبمحاولة الانقلاب من جهة ثانية، وبتراجع دور تركيا الإقليمي النشط السابق من جهة ثالثة، ناهيك عن الخسائر الاقتصادية لتوتّر علاقاتها مع هذه الدول، وستكون سلبية نسبياً تجاه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي نظراً للأسباب التي أشرنا إليها، وأهمها الدعم الغربي للأكراد في سوريا، وضبابية الموقف الغربي والأمريكي من المحاولة الانقلابية في تركيا، وعدم دعم المطالب التركية المتعلقة بالأزمة السورية، خاصة إقامة منطقة آمنة شمال سوريا، وتخلي حلف الناتو عن تركيا خلال أزمة إسقاط الطائرة الروسية.

خامساً: التوصيات

بما أن التقرير يتناول أزمة السياسة الخارجية التركية في أبعادها المختلفة، يرى **فريق الأزمات العربي-ACT** أن يتوجه بتوصياته إلى الحكومة التركية، مع عدم إغفال الأطراف الأخرى المعنية بهذه الأزمة، وخاصة العربية، والتي كان لها حصتها في هذه التوصيات، وخاصة الأطراف العربية والإقليمية، ومن أبرز التوصيات التي يقدمها التقرير للطرف التركيّ:

- مواصلة سياسة الانفتاح والمضي في مسار تفكيك الأزمات في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية، وتوظيف ذلك في الدفع باتجاه استعادة الاستقرار في المنطقة والخروج من حالة الاضطراب والفوضى.
- الحرص على التوازن في علاقاتها السياسية مع الأطراف الإقليمية والدولية، وعدم السماح بتقدم العلاقات مع طرف على حساب آخر.
- تجنّب التصعيد السياسي والإعلامي والابتعاد عن سياسة ردود الأفعال في إدارة العلاقات الإقليمية والدولية، والحرص على تسوية الخلافات عبر الحوار والقنوات الدبلوماسية.

- الحفاظ على الرصيد الشعبي وعلى الصورة الإيجابية للسياسات التركية تجاه شعوب المنطقة، حيث تحظى مواقفها بتأييد شعبي واسع في كثير من الدول العربية على خلفية انحيازها لصالح القضايا العربية والإسلامية.
- الحرص على البقاء في مربع المناصرين والداعمين للقضية الفلسطينية حتى في ظل تطبيع العلاقات مع إسرائيل، والاهتمام بحمل مظلمة الشعب الفلسطيني والدفاع عن قضيته العادلة وعدم التراجع عن الموقف المشرّف والأخلاقي الذي تتبناه تركيا تجاه القضية الفلسطينية، حتى لو اختلفت معها الفصائل الفلسطينية في بعض السياسات والمواقف.
- الحرص على العلاقات مع القوى الصاعدة في دول المنطقة وخاصة الحركات المعتدلة لمواجهة تنامي الفكر المتطرف والجماعات الإرهابية من جهة، وللمساعدة في برامج التعايش في الإقليم بدل النزاع والصراع كما في العراق ومصر وسوريا واليمن وليبيا، من جهة أخرى ولا سيما أن تركيا تملك، أكثر من غيرها، القدرة على القيام بهذه المهمة التي تعود بالنفع على حالة الاستقرار في المنطقة.
- القيام بجهد فاعل وتحرك دؤوب ومبادر لمواجهة حالة الاستقطاب والانقسام الطائفي والعرقي في المنطقة بالتعاون مع القوى الفاعلة إقليمياً.
- تأكيد احترام سيادة الدول العربية والإسلامية والحرص على عدم التدخل في شؤونها الداخلية، مع احتفاظ تركيا بحق الدفاع عن مصالحها وحماية أمنها القومي.
- تعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع المملكة السعودية التي تعد من الدول العربية المهمة والمؤثرة في المشهد الإقليمي.
- تطوير آليات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي بين تركيا والأردن في ظل القواسم والمصالح المشترك وما تمتع به البلدان من علاقات وثيقة تواصلت طيلة العقود السابقة، ولما يتمتع به الأردن من دور مؤثر تجاه مدينة القدس والقضية الفلسطينية.

ملف العدد

الانتخابات النيابية الأردنية

٢٠١٦

الانتخابات النيابية الأردنية لعام ٢٠١٦

دراسة إحصائية وسياسية*

(الملخص التنفيذي)

١. المقدمة

تحتل "الانتخابات النيابية" موقع الصدارة في مفهوم الديمقراطية بوصفه مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة ونزيهة. وفي هذا السياق يُعلِي الدستور الأردني من شأن مجلس النواب الذي يُعدّ حصيلةً لعملية الانتخابات؛ حيث تنص المادة الأولى منه على أن: "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة مُلْكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام الحكم فيها نيابي ملكي وراثي".

وتُعدّ الانتخابات النيابية لعام 2016 منعطفاً في تاريخ الانتخابات النيابية في الأردن؛ حيث جرت-ولأول مرة منذ عام 1993- وفق قانون انتخابي يعتمد القائمة النسبية المفتوحة أقرّه مجلس النواب السابع عشر، بعد أن كانت تُجرى وفق قانون الصوت الواحد وبصيغ مختلفة. كما أن الانتخابات جرت في ظل إنهاء أبرز مكونات المعارضة الأردنية- وهو حزب جبهة العمل الإسلامي- حقبة من مقاطعة الانتخابات النيابية استمرت تسع سنوات.

---

* أعدّ هذا التقرير كل من **الدكتور أيمن خاطر**- الباحث الإحصائي، و**الأستاذ عبدالله المجالي**- الكاتب والباحث في الشأن السياسي الأردني. وحرره كل من **أ. جواد الحمد**- مدير مركز دراسات الشرق الأوسط ورئيس تحرير المجلة، **والدكتور عبد الحميد الكيالي** مدير وحدة البحوث والمعلومات في مركز دراسات الشرق الأوسط ومدير تحرير المجلة.

وفي ظل القانون الجديد وعدم وجود مقاطعة من أي تيار سياسي، جرت الانتخابات النيابية يوم 20 أيلول/ سبتمبر 2016، وشارك فيها (1,492,044) ناخباً بنسبة (36.1%) مِمّن يحق لهم الاقتراع. وكان من أبرز نتائج هذه الانتخابات حصول حزب جبهة العمل الإسلامي تحت اسم "التحالف الوطني للإصلاح" على 15 مقعداً، وتمكنّ 5 سيدات من الفوز بالتنافس المباشر في القوائم على مستوى المملكة، إضافة إلى أن نسبة المشاركة كانت متدنية مقارنة بسابقتها.

واعتمد هذا التقرير على الأرقام الرسمية الصادرة عن الهيئة المستقلة للانتخابات، أما من حيث تصنيف المرشحين فقد اعتمد على ما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، علماً بأن نسبة قليلة من المرشحين عرّفت عن نفسها وعن خلفياتها الفكرية أو الحزبية، باستثناء مرشحي "حزب جبهة العمل الإسلامي" والتحالف الوطني للإصلاح المنبثق عنه للانتخابات، ما جعل تصنيف الآخرين يتسم بالصعوبة.

يُعدّ أبرز ما واجه مُعدِّي التقرير قلّة المعلومات بشأن الخلفيات الحزبية للقوائم والمُرشحين، فبالإضافة إلى عدم توفر تلك المعلومات، فإن المرشحين والقوائم لم يبدوا اهتماماً في إبراز خلفياتهم الحزبية في سيرهم الذاتية أو برامجهم الانتخابية، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه التقرير من ضعف الأحزاب في استقطاب الناخبين، وكوْن الخلفية الحزبية، في الغالب، ذات أثر سلبيّ على المرشح والقائمة.

كما أن عدم توافر المعلومات الرسميّة من خلال موقع الهيئة المستقلة للانتخابات بالسرعة المطلوبة، إضافةً إلى تجاهل الموقع لتصريحات رئيس الهيئة وتفاصيل المؤتمرات الصحفية التي عقدها الرئيس أو الناطق باسم الهيئة، شكل تحدياً علمياً ومعلوماتياً لدى معدي التقرير، وقد لاحظوا تضارباً في المعلومات التي نشرتها الصحف والمواقع الإخبارية المحلية لهذه المؤتمرات والتصريحات، وهو ما أدى إلى التردد والتدقيق في اعتماد التصريحات الواردة فيها على أهميتها للتقرير.

وإن عدم إصدار الهيئة للنتائج التفصيلية لمراكز الاقتراع والصناديق واكتفائها بنشر نتائج الدوائر على موقعها الإلكتروني حال دون إجراء دراسة تفصيلية على عينات من هذه المراكز والصناديق يمكن تعميمها.

ومع تغطية التقرير لجوانب متعددة تتعلق بانتخابات مجلس النواب الثامن عشر، فإن جوانب أخرى ما زالت بحاجة إلى إلقاء مزيد من الضوء عليها، وخاصة ما يتعلق منها بقانون الانتخاب المعتمد وضرورة تعديله باتجاه تعزيز تمثيلية أكبر للمجلس النيابي. كما أن مسألة تدني نسبة المشاركة في كل دوائر عمّان والزرقاء وإربد بحاجة إلى دراسة مفصلة تقدم توصيات لكافة الجهات المعنية في البلاد.

٢. التوزع الجغرافي للناخبين والدوائر والمقاعد

حظيت العاصمة عمان بدوائرها الخمس والتي يبلغ عدد الناخبين فيها (1,557,385) ويشكلون (37.7٪) من مجموع الناخبين، حظيت بـ (29) مقعداً، مع مقاعد الكوتا والمقاعد المخصصة للمسيحيين والشركس والشيشان، وتشكل ما نسبته (22.3٪) من مجمل مقاعد مجلس النواب البالغة (130) مقعداً.

أما محافظة الزرقاء بدائرتيها ويبلغ عدد الناخبين فيها (581,007) ويشكلون (14.1٪) من مجموع الناخبين، فلها (13) مقعداً، وتشكل ما نسبته (10٪) من مقاعد مجلس النواب.

وأما محافظة إربد التي يبلغ عدد الناخبين فيها (748,752) ويشكلون (18.1٪) من مجموع الناخبين، فقد خُصِّص لها (20) مقعداً تشكل (15,4٪) من مقاعد المجلس.

وخصص قانون الانتخاب (15) مقعداً للكوتا النسائية بواقع مقعد واحد لكل محافظة من محافظات المملكة الـ(12) إضافة لاعتبار كل دائرة من دوائر البدو محافظة لغايات كوتا المرأة. كما خُصِّص (9) مقاعد للمسيحين، موزعة على سبع دوائر في محافظات العاصمة عمّان والزرقاء وإربد ومأدبا والكرك والبلقاء وعجلون، و(3) مقاعد

للشركس والشيشان موزعة على ثلاث دوائر، اثنتان منها في العاصمة، والثالثة في محافظة الزرقاء.

٣. قراءة في خريطة المرشحين

بلغ عدد المرشحين للانتخابات في كافة دوائر المملكة الثلاث والعشرين والكوتا النسائية (1252) مرشحاً ومرشحة، موزعين على (227) قائمة بعد انتهاء فترات الطعن، ورغم انخفاض عدد المرشحين للانتخابات النيابية لعام 2016 عن عدد المرشحين الإجمالي للانتخابات النيابية لعام 2013، والبالغ عددهم (1335)، أي بمقدار (6.62٪)، إلا أن نسبة المنافسة (عدد المرشحين إلى عدد المقاعد) لمرشحي انتخابات 2016 يفوق نسبة المنافسة لمرشحي عام 2013، حيث بلغت نسبة المنافسة في انتخابات 2013 (8.9) مرشحاً لكل مقعد، فيما بلغت في انتخابات 2016 (9.6) مرشحاً لكل مقعد، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض عدد مقاعد مجلس النواب الثامن عشر بعشرين مقعداً، حيث أصبحت (130) مقعداً بدلاً من (150) مقعداً.

١.٣. توزع المرشحين جهوياً ومناطقياً

تُشير قوائم المرشحين إلى أن ثمة تفاعلاً مع عملية الترشح للانتخابات في جميع دوائر المملكة الثلاث والعشرين، فدوائر محافظة عمّان الخمس ترشح فيها (356) مرشحاً، بنسبة (12.27) مرشحاً لكل مقعد، فيما ترشح في دوائر محافظة إربد الأربع (209) مرشحاً، بنسبة (10.45) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرتيْ محافظة الزرقاء ترشح (137) مرشحاً، بنسبة (10.53) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة البلقاء ترشح (110) مرشحين، بنسبة (10) مرشحين لكل مقعد، وفي دائرة الكرك (89) مرشحاً، بنسبة (8.10) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة مأدبا (48) مرشحاً، بنسبة (9.6) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة المفرق (32) مرشحاً، بنسبة (6.4) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة جرش (39) مرشحاً، بنسبة (7.8) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة عجلون (28)

مرشحاً، بنسبة (5.6) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة معان (27) مرشحاً، بنسبة (5.4) مرشحاً لكل مقعد، وفي دائرة الطفيلة (40) مرشحاً، بنسبة (8) مرشحين لكل مقعد، وفي دائرة العقبة (31) مرشحاً، بنسبة (7.75) مرشحاً لكل مقعد، وفي دوائر البدو الثلاث (106) مرشحين، بنسبة (8.83) مرشحاً لكل مقعد.

وتشير قوائم المرشحين إلى أن ثمة تفاوتاً في الإقبال على الترشح للانتخابات بين مكونات المجتمع الأردني ومناطقه، فثمة مرشح واحد لكل (4,374) ناخباً في دوائر العاصمة عمان الخمس، وفي دائرتيْ الزرقاء ثمة مرشح واحد لكل (4,575) ناخباً، وفي دوائر إربد الأربع مرشح واحد لكل (3,582) ناخباً، وبينما تقل في البلقاء لتصبح مرشحاً واحداً لكل (2718) ناخباً، وفي الكرك مرشح واحد لكل (1,879) ناخباً، وفي معان مرشح واحد لكل (1,971) ناخباً، وفي المفرق مرشح لكل (2,970) ناخباً، وفي الطفيلة مرشح واحد لكل (1,365) ناخباً، وفي مأدبا مرشح واحد لكل (2,216) ناخباً، وفي جرش مرشح واحد لكل (2,760) ناخباً، وفي عجلون مرشح واحد لكل (3,611) ناخباً، وفي العقبة مرشح واحد لكل (1,800) ناخب، وفي دوائر البدو الثلاث ثمة مرشح واحد لكل (1,925) ناخباً.

ورغم تفاوت أعداد المرشحين في الدوائر، إلا أن جميع الدوائر حظيت بعدد من المرشحين لم تظهر فيه ملامح أي مقاطعة. كما أن التوزع الجهوي للمرشحين يُشير إلى مشاركة جميع مكونات المجتمع الأردني من شتى الأصول والمنابت في الانتخابات: العشائر الشرق الأردنية وعشائر الأردنيين من أصل فلسطيني، والأردنيون من أصل شركسي وشيشاني، وأبناء البادية الأردنية، والأردنيون من أتباع الدين المسيحي، والذكور والإناث.

٢.٣. الواقع الحزبي في قوائم المرشحين

تشير الأرقام إلى أن المشاركة الحزبية في هذه الانتخابات كانت ضعيفة، وقد لا يظهر ذلك بوضوح عند المقارنة بين مشاركة الأحزاب في انتخابات عاميْ 2010 و2013، خاصة وأن حزب جبهة العمل الإسلامي وأحزاباً أخرى قد قاطعت تلك الانتخابات.

وبخصوص هذه الانتخابات، ورغم إعلان عدد كبير من الأحزاب عن نيتها خوضها، إلا أن قوائم المرشحين تشير إلى أن ثمة (45) قائمة حزبية في كل المملكة من أصل (227) قائمة.

وبواقع (130) مرشحاً حزبياً أعلنوا عن انتماءاتهم الحزبية، وذلك في ضوء الاعتراف بصعوبة ضبط وتحديد مفهوم "القائمة الحزبية" من الناحية الموضوعية؛ إذ باستثناء قوائم "التحالف الوطني للإصلاح" الـ(20) التي قادها حزب جبهة العمل الإسلامي، وإعلان قائمة "زمزم" في إربد التابعة لحزب "المؤتمر الوطني" المنبثق عما عُرِف بمبادرة زمزم -المنشقة عن جماعة الإخوان المسلمين قبل عام ونصف-، وإعلان حزب "الوسط الإسلامي" -المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين منذ أكثر من عقد- لمجموع مرشحيه، حيث أعلن عن ستة عشر اسمًا من المرشحين الحزبيين فقط، ودون الإعلان عن قوائم مفصلة واضحة، وإعلان حزب الشعب الديمقراطي الأردني "حشد" عن مرشحة واحدة، وإعلان حزب الوحدة الشعبية عن ثلاثة مرشحين ضمن قائمتيْن. وإعلان قائمة تُمثل حزب الجبهة الأردنية الموحدة (تيار وسط) في الدائرة الثالثة في عمّان، وإعلان ائتلاف أحزاب وسطية خمس قوائم باسم "التجديد". باستثناء ذلك، لم يعلن أي حزب آخر عن قوائم خاصة به في أي دائرة، بل إن بعض الأحزاب لم يتمكن من تشكيل أي قائمة، مما دعاه للانسحاب من العملية الانتخابية بالكامل، وبعضها انسحب محتجاً على بعض الإجراءات وتطبيقات القانون، مثل حزب الشورى. ولم تعلن هذه الأحزاب في المقابل عن دعمها حزبياً لأيٍّ مرشحين آخرين، ما يشكل صعوبة أمام هذا التقرير في ضبط وتحديد القوائم الحزبية وواقعيتها للكثير من الأحزاب.

٣. ٢. ١. الأحزاب السياسية ذات "المرجعية الإسلامية"

شارك ثلاثة من الأحزاب ذات "المرجعية الإسلامية" في طرح مرشحين للانتخابات النيابية، وهي:

٣. ٢. ١. ١. حزب جبهة العمل الإسلامي

شارك الحزب في قوائم التحالف الوطني للإصلاح الـ (20) بمجموع (118) مرشحاً، منهم (70) من أعضاء الحزب كما أعلن رسمياً، ما يشير إلى أن الحزب، ورغم التوتر القائم في علاقته مع الحكومة وتعرضه لمضايقات في إقامة عدد من أنشطته على خلفية خلاف الحكومة مع جماعة الإخوان المسلمين التي يُحسب الحزب على فكرها، غير أنه أظهر قدرةً على بناء تحالفات ذات قاعدة شعبية عشائرية مناطقية وجهوية، بل ودينية وإثنية، وتمكن من تشكيل تحالف هو الأكبر الذي أعلن عنه في انتخابات عام 2016، وتوزع على (15) دائرة انتخابية، وشمل مرشحات على كوتا المرأة ومرشحين للمقاعد المخصصة للمسيحيين ومرشحين للمقاعد المخصصة للشيشان والشركس.

٣. ٢. ١. ٢. حزب الوسط الإسلامي

أعلن الحزب عن مشاركته من خلال (14) قائمة، موزعة على (8) محافظات: العاصمة والزرقاء وإربد والبلقاء والمفرق والكرك والطفيلة والعقبة، وبمشاركة (23) مرشّحاً من الحزب، من إجمالي (84) مرشحاً يمثل عدد مرشحي القوائم التي شارك فيها الحزب كما أعلن، لكن الحزب أعلن أسماء (16) فقط من أعضائه المرشحين، كما لم يعلن أسماء القوائم التي شارك فيها، وأكد الأمين العام للحزب أن ثمة تحالفاً بين الحزب وحزب "المؤتمر الوطني- زمزم" في بعض الدوائر الانتخابية التي لم يطرح فيها "الوسط" أيا من مرشحيه، لكنه أيضاً لم يُعلن صراحة عن القوائم ولا المرشحين والدوائر التي تم التعاون فيها.

٣. ٢. ١. ٣. حزب "المؤتمر الوطني"

أعلن حزب "المؤتمر الوطني" المنبثق عن مبادرة "زمزم" عن مشاركته بـ(20) مرشحاً، وهؤلاء المرشحون مزيج من أعضاء "جمعية الإخوان المسلمين" المرخصة حديثاً، ومن أعضاء مبادرة زمزم التي تم ترخيص حزب لها باسم حزب "المؤتمر الوطني"، وحملت قائمة واحدة في الدائرة الأولى في إربد باسم (زمزم)، فيما توزع أعضاء زمزم والجمعية على قائمة (التجديد) في دائرة عمان الرابعة، وقائمتيْ (العدالة والسنبلة) في الدائرة الأولى في إربد، وقائمة (البناء والتجديد) في دائرة إربد الثالثة، وقائمة (القلم) في دائرة الكرك، وقائمة (المنار) في دائرة العقبة.

٣. ٢. ٢. الأحزاب اليسارية والقومية

رشحت الأحزاب اليسارية والقومية (12) مرشحاً من بينهم سيدتان، توزعوا على (7) قوائم في (6) دوائر انتخابية، ولم تتمكن هذه الأحزاب من بناء قائمة موحدة تحمل برنامجاً واحداً لذوي التوجهات القومية واليسارية، وهي قوى سياسية رئيسة من حيث الحضور الفكري والإعلامي، لكنّ حضورها الشعبي محدود عادة في الانتخابات النيابية.

ويضم ائتلاف الأحزاب اليسارية والقومية كلاّ من حزب الوحدة الشعبية "الوحدة"، وحزب الشعب الديمقراطي "حشد"، والحزب الشيوعي الأردني، وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق)، وحزب البعث العربي التقدمي (جناح سوريا)، والحركة القومية.

٣. ٢. ٣. أحزاب تيار الوسط

خاضت عدد من الأحزاب المحسوبة على تيار الوسط -المقرب من الحكومة- الانتخابات لكن دون قوائم معلنة، باستثناء قائمة لحزب الجبهة الأردنية الموحدة في دائرة عمان الثالثة، وخمس قوائم تحت اسم "التجديد"، وهي تضم مزيجاً من الأحزاب الوسطية التي شكلت "التحالف الوطني للانتخابات"، في 26 تموز/ يوليو 2016 وتضم الحزب الوطني الدستوري، وحزب الإصلاح، وحزب الرسالة، وحزب الشورى

الإسلامي، وحزب العدالة الاجتماعية، وحزب البلد الأمين، وحزب المساواة، وحزب الشهامة، وحزب المحافظين، وحزب الأنصار، إلا أن هذا التحالف لم يصمد طويلاً.

٣. ٣. المرشحات

نظراً للميزات التي يتيحها قانون الانتخاب الحالي من حيث الكوتا والقدرة على التنافس فقد شهدت انتخابات عام 2016 مشاركة نسائية كبيرة من خلال الترشح، حيث بلغ عدد المرشحات (250) مرشحة بنسبة (20٪) من مجموع المرشحين من الجنسين، وهي النسبة الأعلى في تاريخ الانتخابات النيابية في البلاد.

وكانت المشاركة الحزبية للمرأة ضعيفةً، باستثناء المرشحات على قوائم "التحالف الوطني للإصلاح" اللواتي بلغ عددهنّ (17) مرشحة، وثلاث مرشحات ذات خلفية حزبية في القوائم الأخرى، بنسبة (8٪) للحزبيات المعلنات من بين جميع المرشحات من النساء.

وتشير قوائم المرشحين إلى ترشح (5) سيدات مسيحيات للمقاعد المسيحية موزعات على النحو التالي: واحدة في دائرة عمان الثالثة، وواحدة في دائرة البلقاء، وواحدة في دائرة الكرك، وواحدة في دائرة الزرقاء الأولى، وواحدة في دائرة مأدبا. وترشحت سيدتان عن المقعد (الشركسي- الشيشاني) إحداهنّ في الدائرة الثالثة في عمّان، والثانية في الدائرة الأولى في الزرقاء.

٣. ٤. المرشحون في دوائر البدو

أعطى القانون (12) مقعداً لدوائر البدو الافتراضية، منها (3) مقاعد للكوتا النسائية، وقد وُزِّعت هذه المقاعد على ثلاث دوائر: بدو الشمال وبدو الوسط وبدو الجنوب، وشهدت هذه الدوائر تنافساً انتخابياً قوياً؛ إذ ترشح فيها (106) مرشحاً، أي ما نسبته (8.46٪) من مجموع المرشحين في جميع أنحاء المملكة، وبنسبة (8.83) مرشحاً لكل مقعد، وهي نسبة تفوق نسبة التنافس على المقاعد المسيحية البالغة (7) مرشحين

لكل مقعد أو نسبة التنافس في المحافظات خارج المحافظات الكبرى الثلاث والبالغة (7.05) مرشحاً لكل مقعد، أو مقاعد الشركس والشيشان البالغة (7.66) مرشحاً لكل مقعد.

٣. ٥. المرشحون المسيحيون

أعطى القانون (9) مقاعد للمسيحيين بنسبة (7٪) من مجموع مقاعد مجلس النواب، موزعة بمقعد واحد على كل من دوائر أولى الزرقاء، وثالثة عمان، وعجلون، ومأدبا، وثالثة إربد، بينما خُصِّص لكل من دائرة البلقاء ودائرة الكرك مقعدان لكل منهما.

وقد تقدم للمقاعد المسيحية (63) مرشحاً، بنسبة (7) مرشحين لكل مقعد، وهي نسبة تتوافق مع نسبة المحافظات خارج المدن الثلاث الكبرى البالغة (7.05) مرشحاً لكل مقعد، وكان من بين المرشحين المسيحيين (5) سيدات وبنسبة (7.9٪)، وهي نسبة أقل من النسبة العامة للمرشحات مقابل المرشحين والتي بلغت (20٪) في المجمل، وهي ملاحظة لافتة بحاجة إلى دراسة.

ويُلاحظ أن عدد المسيحيين المرشحين من ذوي الخلفية الحزبية بلغ (11) مرشحاً، بنسبة (17.5٪)، وهي نسبة تفوق نسبة المرشحين الحزبيين العامة إلى مجموع المرشحين العام والتي بلغت (10.4٪)، وهي أيضا ظاهرة لافتة بحاجة إلى دراسة وتحليل خاص.

٣. ٦. المرشحون الشركس والشيشان

أعطى القانون (3) مقاعد للشركس والشيشان بنسبة (2.3٪) من مجموع مقاعد مجلس النواب، موزعة على دوائر أولى الزرقاء، وثالثة عمان، وخامسة عمان، وقد تقدم لتلك المقاعد (23) مرشحاً منهم سيدتان ، بنسبة (7,66) مرشحاً لكل مقعد، وقد توزعوا على (10) قوائم في دائرة عمان الثالثة، و(7) قوائم في دائرة عمان الخامسة، و(7) قوائم في دائرة الزرقاء الأولى.

ويلاحظ ترشح (3) أشخاص من الشركس والشيشان على قوائم "التحالف الوطني للإصلاح"، وترشح شخص واحد منهم على قائمة "حزب الجبهة الأردنية الموحدة" القريب من تيار الوسط، كما ترشحت سيدة واحدة على قائمة محسوبة على التيار المدني في دائرة عمان الثالثة، بينما ترشح (4) أشخاص من الشركس والشيشان على قوائم يقودها رجال أعمال.

٣.٧. المرشحون المستقلون

يمكن تصنيف المرشحين من غير أعضاء الأحزاب بوصفهم مرشحين مستقلين، وعليه، فإن غالبية المرشحين يمكن اعتبارهم مستقلين، وتبلغ نسبتهم حوالي (75٪) من مجموع المرشحين، ويتوزعون على كافة القوائم، حتى الحزبية منها، وينتمي غالبيتهم إلى خلفيات عشائرية، ويُعدّ كثير منهم في عِداد وجهاء المناطق ورجال الأعمال.

وتشير تجارب المجالس النيابية السابقة إلى أن المرشحين المستقلين غالباً ما كانوا أقرب إلى الحكومة منهم إلى المعارضة، كما تشير إلى ضعف قدرة الأحزاب السياسية بشكل عام على استقطابهم في ظل برامجهم الخدمية التي بإمكان الحكومة تنفيذ بعضها خلافاً للأحزاب التي لا يمكنها المساهمة في تطبيق هذا النوع من البرنامج، أو أنها لم تولها الاهتمام الكافي.

٤. قراءة في نتائج الانتخابات

جرت الانتخابات في 20 أيلول/ سبتمبر 2016 بإشراف الهيئة المستقلة للانتخابات بعد أن مرت بجميع المراحل الدستورية والقانونية، من حيث نشر جداول الناخبين واعتمادها بعد انتهاء مرحلة الطعون عليها، واستقبال طلبات المرشحين واعتمادها بعد انتهاء مرحلة الطعون، ثم الانتخاب فالفرز ثم إعلان النتائج واعتمادها.

وشارك في المراقبة على الانتخابات عدد من المنظمات المحلية والأجنبية بوجود حوالي (14) ألف مراقب، بينهم (676) مراقباً أجنبياً. وشاركت بعثة من الاتحاد

الأوروبي وبعثة مشتركة للمعهديْن الأمريكييْن؛ الجمهوري الدولي والديمقراطي الوطني، وبعثة من جامعة الدول العربية.

ولم ترصد التقارير المحلية والدولية الأولية أي مخالفات جسيمة يمكن أن تؤثر على سلامة العملية الانتخابية وشرعيتها، إلا أن تلك التقارير رصدت أوجهاً من القصور.

فقد انتقد التقرير الأولي لبعثة الاتحاد الأوربي، التي ضمت (108) مراقبين، تقسيم الدوائر، حيث قال إن "تقسيم الدوائر لا يضمن المساواة في التصويت، على الرغم من أنها أفضل من تقسيمات دوائر الانتخابات البرلمانية لعام 2013"، كما انتقد "الحملات الانتخابية التي كانت تجري خارج مراكز الاقتراع يوم الانتخاب والتي لا تتوافق مع القانون".

كما اشتكى عدد من المراقبين والمرشحين من المال السياسي أو شراء الأصوات من قِبَل بعض المرشحين، والتي رغم انتشارها، لم يتم ضبطها أو العمل للحد منها من قِبَل الجهات الرسمية.

١٠٤. نسبة المشاركة في التصويت

بلغت نسبة التصويت العامة للانتخابات الحالية (36.1%)، وهي نسبة أقل من نسبة التصويت في انتخابات عام 2013، والتي بلغت (56.69٪)، ومع ذلك فقد ارتفع عدد المقترعين في انتخابات 2016 عنه في انتخابات 2013 بمقدار (204,357) آلاف، حيث بلغ عدد المقترعين في انتخابات 2013 (1,288,043) مقترعاً، فيما بلغ عددهم في انتخابات 2016 (1,492,400) مقترعاً.

ويمكن تفسير تدني نسبة المشاركة في الانتخابات الحالية عنه في الانتخابات الماضية بالرغم من ارتفاع عدد المقترعين، بطريقة احتساب النسبة، حيث تم احتساب نسبة المشاركة في الانتخابات الحالية بنسبة عدد المقترعين إلى عدد من يحق لهم الانتخاب وفق سجلات الأحوال المدنية، فيما كانت في الانتخابات الماضية نسبة عدد المقترعين إلى عدد من سَجّل للانتخابات في السجل الانتخابي الخاص بها، حيث كان عدد المسجلين في

انتخابات 2013 (2,272,182) ناخباً. في حين بلغ عدد الناخبين المسجلين في جداول الناخبين في انتخابات 2016 (4,130,145) ناخباً، أي بزيادة مقدارها (15.86٪).

وحسب الهيئة المستقلة للانتخاب فإن عدد المقترعات في المملكة بلغ (716) ألف سيدة، كانت نسبتهنّ من عدد المقترعين الإجمالي (44٪)، في حين بلغت نسبتهنّ من عدد إجمالي الهيئة الناخبة من الإناث (32.7٪). أما عدد المقترعين من الذكور فقد بلغ (775,684) شخصاً، وكانت نسبتهم من عدد المقترعين الإجمالي في المملكة نحو (56٪)، في حين بلغت نسبتهم من عدد إجمالي الهيئة الناخبة من الذكور نحو (40٪).

وفيما يتعلق بفئات المقترعين العمرية ذكرت الهيئة أن عدد المقترعين من فئة 17-30 عاماً بلغ (532,157) شخصاً، ومن فئة 31-40 عاماً بلغ (145,052) شخصاً، ومن فئة 41-50 عاماً بلغ (146,104) أشخاص، ومن فئة 51-60 عاماً بلغ (304,021) شخصاً ومن فئة 61-70 عاماً بلغ (200,456) شخصاً.

وتُظهِر الأرقام أن اهتمام الرجال في الانتخابات لا يزال يفوق اهتمام النساء، وذلك بالرغم مما شهدته هذه الانتخابات من زيادة كبيرة في عدد المرشحات، وزيادة في عدد المقاعد التي حصلت عليها النساء. كما تُظهر أن اهتمام المرأة الأردنية في الشأن السياسي العام لا زال أقل من اهتمام الرجل.

ويرى العديد من المهتمين في شؤون المرأة أنها لا زالت تواجه صوراً من تقييد حريتها سواء في الذهاب للاقتراع أو الامتناع عن ذلك، وفي التصويت لهذا المرشح أو ذاك، ما يؤدي إلى ضعف الحافز للمشاركة في الانتخابات.

وبلغت نسبة المشاركة في دوائر العاصمة عمّان (23.3%)، وفي إربد (42.6%)، وفي الزرقاء (25.1%) أي بمعدل (30.33%)، وهي نسبة أقل من بقية المحافظات التي وصلت معدل نسبة الاقتراع فيها (55.6%)، وكانت أعلى نسبة مشاركة في دائرة بدو الجنوب إذ بلغت (68.4%)، في حين كانت النسبة الأدنى في دائرة عمّان الثالثة (19.2%).

ورغم زيادة عدد المقترعين في دوائر عمّان وإربد والزرقاء، إلا أن الأرقام تشير إلى تدني في نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية فيها مقارنة بباقي مناطق المملكة، وهو تدن شهدته انتخابات سابقة وليس مقتصراً على هذه الانتخابات. ويُشار إلى أن دوائر المحافظات الرئيسية الثلاث تحظى بأكبر فرص تعليم، حيث تضم معظم الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة، وهي مركز النشاط السياسي حيث تعقد معظم النشاطات السياسية فيها، وهي مركز النشاط الاقتصادي حيث يعمل قطاع واسع من سكانها في القطاع الخاص مقارنة بالمحافظات والدوائر الأخرى التي يعمل معظم سكانها في القطاع العام، كما أنها تمتاز بالتنوع السكاني، حيث يقطنها أردنيون من كافة الأصول والمنابت، ما يقلل من مركزية العشيرة ويزيد من تعدد الانتماءات السياسية مقارنة بالمناطق الأخرى من المملكة.

ورغم أن تدني نسب المشاركة في دوائر بعينها لا يؤثر على شرعية ودستورية مجلس النواب، إذ تنبع شرعيته ودستوريته من مجرد إجراء الانتخابات بشكل قانوني، إلا أن ذلك يؤثر في تمثيل المجلس لكافة الأردنيين، خصوصاً في الدوائر التي شهدت نسبة مشاركة متدنية دون غيرها.

ويمكن تفسير تدني نسبة المشاركة في المحافظات الرئيسية المشار إليها بعدة أسباب منها: الخلل في حصة هذه المدن في مقاعد مجلس النواب؛ وضعف أداء مجالس النواب السابقة السياسي والتشريعي والقانوني والإداري وضعف تأثير العشيرة في المحافظات الثلاث.

٢.٤. نتائج القوائم

تنافست في الانتخابات (227) قائمة على مستوى جميع الدوائر، استطاعت 103 منها أن تحصل على مقعد واحد على الأقل من مقاعد المجلس الـ 130، أي بمعدل (1.26) مقعداً لكل قائمة.

٤.٣. نتائج الأحزاب

تُشير النتائج إلى تدني حصة الأحزاب السياسية في المجلس الثامن عشر؛ حيث لم يحصل أي حزب أعلن مشاركته في الانتخابات على أي مقعد باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي ، وتشير النتائج إلى فوز (10) من أعضاء الحزب بينهم ثلاث سيدات من أصل (15) مرشحاً فازوا باسم التحالف الوطني للإصلاح الذي شكّله الحزب.

ولم تحصل الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية الأخرى التي أعلنت مشاركتها في الانتخابات وطرحت أسماء مرشحيها على أيٍّ مقعد، كما خسرت كامل الأحزاب اليسارية والقومية، حيث لم يحصل المرشحون المُنتمون إلى تلك الأحزاب على أي مقعد في المجلس الجديد. وخسرت قائمة حزب الجبهة الأردنية الموحدة المحسوب على تيار الوسط. وحصلت قوائم التجديد التي تُمثِّل ائتلاف أحزاب تيار الوسط على مقعد واحد في دائرة البلقاء، فيما لم تحصل بقية القوائم على أيّ مقعد. وتُشير النتائج إلى فوز قائمة تمثل التيار المدني حيث أعلنت ذلك صراحة في دعايتها الانتخابية، وترشحت القائمة في دائرة عمّان الثالثة فقط، وفازت بمقعد واحد بالتنافس العام ومقعد مسيحي بالكوتا.

وبشكل عام، أظهرت نتائج الانتخابات أن الأحزاب الأردنية باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي لا زالت ضعيفة وغير قادرة على بناء قاعدة شعبية تؤهلها للفوز في الانتخابات، وأكدت النتائج على أن العشيرة كمُكوِّن اجتماعي ما زالت تطغى على المشهد الانتخابي في الأردن؛ حيث تسعى الأحزاب غالباً إلى ترشيح أعضاء فيها يتميزون بثقل عشائري للحصول على مقاعد في مجلس النواب، واستثناء كفاءات ليس لها ذات الثقل العشائري.

ويرى العديد من الباحثين أسباباً مجملها ذاتية لضعف الأحزاب، منها نقص الخبرة الحزبية لدى الكوادر والأفراد، وارتباط تكوين الأحزاب بشخصيات معروفة، بحيث أصبح هناك خلط بين أهداف الحزب وأهداف رئيسه، والتشابه الكبير بين أهداف وبرامج معظم الأحزاب، وغياب النهج الديمقراطي داخل الحزب، والموروث السياسي للفترة ما بين ١٩٥٧-١٩٨٩ والذي كان يحظر الأحزاب وعملها، والتعبئة السياسية المعادية

للأحزاب بوصفها "معادية للنظام!"، إضافةً إلى مخرجات قانون الصوت الواحد وتداعيات تطبيقه لأكثر من عقديْن من الزمن.

غير أن معظم الأحزاب ترى أن الدولة تتحمل المسؤولية الأكبر في إضعاف الأحزاب، وحسب الأمين العام لحزب البعث التقدمي الأردني السيد فؤاد دبّور الذي يرى أن ضعف العمل الحزبي سببه استبعاد الأحزاب عن المشاركة في السلطة.

٤. ٣. ١. نتائج التحالف الوطني للإصلاح

فاز التحالف الوطني للإصلاح بـ(15) مقعداً في الانتخابات، وحصل بذلك على ما نسبته (11.5٪) من مقاعد مجلس النواب. كما حصل التحالف على (157,802) صوتاً، أي بنسبة (10.57٪) من مجموع المقترعين في المملكة، ونسبة (15.17٪) من مجموع المقترعين في الدوائر التي ترشح فيها. وشارك التحالف بـ (20) قائمة، حصلت (10) منها على مقاعد، أي بنسبة (50٪)، وترشح في هذه القوائم (118) مرشحاً فاز منهم (15) مرشحاً، أي بنسبة (12.7٪) من المجموع الكلي لمرشحي قوائم التحالف، وفاز التحالف في (9) دوائر من أصل (15) دائرة خاض فيها الانتخابات بنسبة (60٪)، وبنسبة (39.1٪) من مجموع دوائر المملكة البالغة (23) دائرة.

ويرجع هذا الفرق بين نسبة نجاح القوائم ونجاح المرشحين إلى طبيعة النظام الانتخابي القائم على القائمة النسبية المفتوحة، وإلى طريقة الاحتساب التي اعتمدتها الهيئة المستقلة لاحتساب الأصوات، ما جعل من الصعوبة أن تفوز أي قائمة بأكثر من مقعد، وهو ما تُظهره النتائج بوضوح.

وحصلت قوائم التحالف على مقاعد في دوائر عمّان الخمس، وفي دائرة الزرقاء الأولى وإربد الثالثة والبلقاء وجرش، فيما خسرت قوائم التحالف في دوائر الزرقاء الثانية وإربد الأولى والرابعة ومأدبا والمفرق والعقبة.

وفازت على قوائم التحالف (3) سيدات، فازت إحداهن بالتنافس، أي بنسبة (15٪) من مجموع السيدات الفائزات في المجلس، والسيدات الثلاث هن أعضاء في حزب

جبهة العمل الإسلامي، ما يشير إلى أن اهتمام الحزب في المرأة وترسيخ دورها السياسي لا يقتصر على قيادات الحزب، بل تعداه إلى القواعد.

كما فاز ثلاثة مرشحين للتحالف على مقاعد الشيشان والشركس، أي بنسبة (100٪) من المقاعد المخصصة لهم في المجلس، أحدهم عضو في حزب جبهة العمل الإسلامي. فيما خسر المرشحون المسيحيون الأربعة الذين ترشحوا على قوائم التحالف.

وفي المجمل يُعدّ نواب التحالف الوطني للإصلاح أكبر كتلة في البرلمان تتشكل تلقائياً بعد نتائج الانتخابات، فيما لا يُستبعد أن تتشكل كتل أخرى قبيل انعقاد الجلسة الأولى لمجلس النواب، وقد أعلن التحالف الوطني للإصلاح عن نيته توسيع كتلته البرلمانية لتضم أطيافاً أخرى من أعضاء المجلس.

٤. ٤. نتائج المرأة

أظهرت نتائج الانتخابات فوز المرأة بـ(20) مقعداً من مقاعد مجلس النواب الـ(130)، أي بنسبة (15.4٪). وقد فازت (15) سيدة وفق نظام الكوتا الذي يُتيحه قانون الانتخاب، وفازت (5) سيدات بالتنافس، وهو انعكاس للفرص المتعددة التي يُتيحها القانون للمرأة.

ويضم مجلس النواب الثامن عشر أكبر عدد من السيدات مقارنة بالمجالس السابقة، بما فيها مجلس النواب السابع عشر الذي ضم (18) سيدة، كما يضم أكبر عدد من السيدات اللواتي فزن بالتنافس.

٤. ٥. نتائج النواب السابقين

فاز (59) نائباً سابقاً من أصل (132) خاضوا الانتخابات، أي بنسبة (44.7٪)، فيما خسر (34) نائباً من الأعضاء السابقين في مجلس النواب السابع عشر فقط ممن خاضوا الانتخابات. وبذلك تبلغ نسبة النواب السابقين في المجلس الحالي (45.4٪)، وهي أعلى من نسبة النواب السابقين في المجلس السابع عشر التي قدرت بـ(40٪) بفارق عدد المقاعد العام.

٤.٦. النواب المستقلون

تُظهر نتائج الانتخابات أن غالبية النواب مستقلون وبلا خلفية سياسية واضحة، والأقلية (22 نائباً يُشكّلون 17٪ من عدد النواب الكلي) هم نواب التحالف الوطني للإصلاح (15 نائباً) والنواب ذوو الخلفية الحزبية الذين لم يترشحوا على أسس حزبية، ويقدر عددهم بسبعة نواب، مع الأخذ بالاعتبار صعوبة تحديد الحزبيين دون إعلان أنفسهم، وبذلك تقدر نسبة النواب المستقلين بحوالي (83٪).

وحسب التجارب السابقة فإن النواب المستقلين يتكتلون في تحالفات غالبا ما تكون غير متماسكة، وتظهر قوة هذه التحالفات عند القرارات الهامة مثل انتخاب رئيس مجلس النواب ونوابه واللجان الدائمة في المجلس، وفي مسألة الثقة في الحكومة والموازنة العامة. وغالباً ما تستطيع الحكومات تمرير قرارتها، خصوصاً فيما يتعلق بالموازنة العامة للدولة؛ إذ لم يسبق لأي مجلس أن رد الموازنة العامة، أو فيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية الصعبة مثل رفع الأسعار والضرائب، أو السياسات الخارجية.

٥. أثر نتائج الانتخابات على الحياة السياسية

بالنظر إلى نتائج الانتخابات يشكل النواب السابقون من مجموع أعضاء المجلس الجديد (44.7٪)، ويشكل النواب المستقلون (83٪) منه، ويشكل نواب التحالف الوطني للإصلاح والنواب ذوو الخلفية الحزبية (17٪).

٥.١. أثرها على الحياة الحزبية:

تظهر النتائج ضعفاً واضحاً في أداء عموم الأحزاب، ما يصعب أن يشكل المجلس الحالي رافعة للأحزاب باستثناءات محدودة.

وقد يشير هذا الضعف الحزبي إلى عدم قناعة الناخبين بتلك الأحزاب، وأحياناً إلى عدم معرفة المواطنين بوجودها، إضافة للنظرة السائدة عن الأحزاب المتخوّفة منها، والتي تشكلت طيلة فترة الأحكام العرفية، وبقيت سائدة بعد انتهائها عام 1989.

ومن ملامح ضعف الأحزاب في هذه الانتخابات عدم قدرتها على تشكيل قوائم باسمها، كما ظهر في ترشح عدد من الحزبيين في قوائم بنيت على أسس عشائرية وجغرافية، دون أن يعلنوا انتماءاتهم الحزبية. ويعدّ غياب الأحزاب عن البرلمان سبباً في تهميشها وإضعاف شعبيتها، بل سيجعل وصولها للبرلمان صعباً في الانتخابات القادمة، ما لم تعمل الأحزاب بجهود ذاتية على رفع سوية أدائها واستقطاب أعضاء جدد، وإقناع الجمهور ببرامجها وضرورة وجودها، وهذا يتطلب أن تُوحد الأحزاب جهودها وتشكل تحالفات وتكتلات فيما بينها. كما أن على المجلس أن يوفر البيئة القانونية المناسبة لنمو الأحزاب.

٢.٥. أثرها على الحكومات البرلمانية:

لا تساعد نتائج الانتخابات على الصعيد الحزبي على التوجه نحو تشكيل حكومات برلمانية، فالفكرة مبنية على وجود "ائتلاف أغلبية في مجلس النواب"، وهو ما لم تُظهره نتائج الانتخابات الحالية، كما تقوم على "تطوير أحزاب سياسية على أساس برامجي، تستقطب غالبية أصوات المواطنين"، وهو أيضاً ما لم ينتج عن هذه الانتخابات. وعليه يبدو أن الأردن لا زال بعيداً عن الحكومات البرلمانية، على الأقل في عهد المجلس الحالي.

٣.٥. أثرها إقليمياً ودولياً:

برغم اهتمام المجالس النيابية السابقة بالقضايا الإقليمية خصوصاً القضية الفلسطينية ولاحقاً القضية السورية، إلا أن تأثيرها كان محدوداً في السياسات الخارجية للدولة.

وقانونياً لا يملك مجلس النواب إصدار قرارات سياسية تُعدّ من صلاحية السلطة التنفيذية، لكنه يملك الضغط على الحكومة بالأدوات الدستورية لدفعها على الالتزام بتوجهاته، وعلى رأسها حجب الثقة عن الحكومة واستجواب الوزراء.

وغالباً ما تستفيد الحكومات من تشتت المجلس وضعف معارضته السياسية نتيجة غياب كتل كبيرة متماسكة وبرامجية فيه، وتتهرب الحكومات من توجهات المجلس السياسية في القضايا الإقليمية والدولية.

وسيبقى تأثير المجلس الحالي في السياسة الخارجية للدولة محدوداً مع النسبة الكبيرة للنواب المستقلين، لكن وجود التحالف الوطني للإصلاح قد يكون المتغير الذي يطرأ على المجلس الحالي، وربما يكون له أثر في الضغط على الحكومات باتجاه تعديل بعض السياسات الإقليمية والدولية الرسمية.

٦. توصيات

٦. ١. تشكيل لجنة وطنية من خبراء قانونيين وسياسيين وحزبيين لدراسة قانون الانتخاب وتقديم توصيات في ضوء الانتخابات الحالية تسهم في إفراز مجالس نيابية أكثر تمثيلاً، وُتقوِّي الحياة الحزبية في البلاد، ما يسهم في تعزيز مسيرة الديمقراطية والإصلاح التي تُعدّ أبرز الضمانات لاستقرار الأردن وحفظ أمنه ووحدته الوطنية والشراكة المجتمعية في تحمل مسئولية النهوض بالبلاد.

٦. ٢. يُحسب للهيئة المستقلة أنها استطاعت إنجاز انتخابات المجلس الثامن عشر دون عراقيل رئيسية تذكر مع التحفظ على بعض الطعون التي أشارت إلى عدم قيام الهيئة بإجراء صارم ضدّ شراء الأصوات، والتي يقول أصحابها إنهم أبلغوا عنها في حينه، كما أن تأخر الهيئة في إعلان النتائج الأولية في بعض الدوائر سبّب إرباكاً لدى المرشحين والرأي العام، علماً بأنها لم تفصح عن أسباب مقنعة لهذا التأخير، ويعدّ ما جرى في دائرة بدو الوسط من تعدٍّ على صناديق الاقتراع سابقة خطيرة، وعلى الهيئة استخلاص النتائج منها حتى لا تتكرر في الانتخابات القادمة خصوصاً في انتخابات المحليات القادمة.

٦. ٣. يُلاحظ أن موقع الهيئة الرسمي الذي يعتبر المصدر الرسمي حول الانتخابات كان بطيء التحديث؛ إذ كانت بعض وسائل الإعلام تنشر بالتفصيل بيانات وتصريحات مسؤولي الهيئة قبل الموقع الرسمي للهيئة. وفي حال أريد أن تكون الهيئة مصدر المعلومات الأقوى والأوثق فعليها أن تقوم بالإجراءات الكفيلة بحلّ هذه المشكلة.

٦. ٤. لا شك أن نسبة التصويت المتدنية في محافظات المدن الرئيسية الثلاث (عمّان وإربد والزرقاء) مقارنة بالمناطق الأخرى تفرض على الهيئة دراستها، والخروج بتوصيات تساهم في تشجيع هذه الكتلة الكبيرة من الناخبين على ممارسة حقهم الانتخابي، وتزيل كثيراً من تحفظاتهم سواءً ما يتعلق بعدد الدوائر أو المقاعد المخصصة لها، أو غير ذلك من أسباب، وبالتعاون مع الحكومة القادمة ومجلس النواب الجديد.

٦. ٥. أما بالنسبة للأحزاب فقد شهدت هذه الانتخابات خسارة كبيرة للأحزاب باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، وهي أمام تحديات كبيرة، لابد عليها أن تتوحد وأن تعمل جاهدة لتجاوزها وإيجاد صيغة مناسبة لتقديمها لمجلس النواب للعمل على تنميتها وزيادة قواعدها الشعبية. وربما تكون صيغة تلاقي أحزاب المعارضة في كتلة واحدة وأحزاب الوسط في كتلة أخرى وربما كتلة ثالثة من الأحزاب، ربما يشكل رافعة مهمة، وقد يكون التلاقي على أساس العمل الوطني والعربي المشترك في ظل التنوع والاختلاف في المواقف السياسية والفكرية من قضايا أخرى هو القاسم المشترك الأكبر للعمل معاً، كما هو حال كل الائتلافات بين الدول والأحزاب في العالم.

٦. ٦. أما بخصوص مجلس النواب فهو أمام تحد حاسم ليقدم نموذجاً بأدائه المهني والديمقراطي يُعدِّل الصورة الذهنية لدى المواطنين عن المجالس السابقة الضعيفة، وسيساعد هذا كثيراً في بناء الثقة الشعبية التي خسرتها مجالس سابقة جراء موافقة معظم النواب للحكومات على قراراتها الاقتصادية والسياسية، وجرّاء ممارسات النواب وشجاراتهم، داخل المجلس، والتي شوّهت صورة المؤسسة النيابية أمام الناخبين.

٦. ٧. إذا أراد النظام الرسمي الأردني، والسلطة التنفيذية فيه، الأخذ بالتوجهات الملكية والأوراق النقاشية الساعية نحو تطوير الواقع الديمقراطي السياسي في البلاد، من المتوقع أن هذا يتطلب شراكة حقيقية بين السلطتين التنفيذية

والتشريعية نحو خلق بيئة سياسية تُقدّم نموذجاً للعمل الوطني المشترك أمام المواطنين الشباب ما يُعيد الثقة بالسلطتين في سعيهما لخدمة مصالح الوطن ومواطنيه بعيداً عن الإقصاء والتهميش والاتهامات التي لا تُثمر وطناً ولا تُعزز قوّته.

الأردن ما بعد انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٦*

عقد مركز دراسات الشرق الأوسط في عمان يوم الخميس ٢٠١٦/٩/٢٩ حلقة نقاشية مفتوحة تحت عنوان "الأردن ما بعد انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٦"، وأدار الحلقة الأستاذ جواد الحمد رئيس المركز، وشارك في النقاشات مجموعة من أعضاء مجلس النواب المنتخب ونخبة من الخبراء والسياسيين والأكاديميين الأردنيين[١].

أهمية ودلالات انتخابات مجلس النواب الثامن عشر

أكّد المشاركون في الحلقة أن انتخابات مجلس النواب الثامن عشر شكّلت نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية، لا سيما فيما أفرزته النتائج من وجوه نيابية جديدة ووجود حزب جبهة العمل الإسلامي في المجلس الجديد بعد انقطاع دام أكثر من ثماني سنوات، مؤكدين ضرورة استثمار الفرص المتاحة سياسياً واقتصادياً أمام مجلس النواب، وتعزيز ما

---

* **أعد هذا التقرير أ. بكر محمد البدور، باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

[١] المشاركون في الحلقة النقاشية: **د. أحمد سعيد نوفل:** أستاذ علوم سياسية، وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **د. أحمد الشناق:** نائب في مجلس النواب الثامن عشر، **د. أمين مشاقبة:** وزير سابق وأستاذ علوم سياسية، **أ. جواد الحمد:** رئيس مركز دراسات الشرق الأوسط ومدير تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **د. حسني الشياب:** نائب سابق، وأستاذ علوم سياسية، ومرشح للانتخابات، **د. خالد شنيكات:** رئيس الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، وأستاذ علوم سياسية، **أ. صالح العرموطي:** نائب في مجلس النواب الثامن عشر، ونقيب المحامين الأسبق، **أ. عاطف الجولاني:** رئيس تحرير صحيفة السبيل، وعضو فريق الأزمات العربي في مركز دراسات الشرق الأوسط، **أ. عبد الله الحراحشة:** محام وباحث قانوني، **د. عودة قواس:** نائب سابق، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، ومرشح للانتخابات، **د. قاصد محمود:** فريق متقاعد، ونائب أسبق لرئيس هيئة الأركان المشتركة، وعضو فرق الأزمات العربي، **د. نظام بركات:** أستاذ علوم سياسية، ورئيس المجلس العلمي في مركز دراسات الشرق الأوسط.

يعيشه الأردن من حالة اعتدال واستقرار أمني واجتماعي، والعمل على تعزيز الحريات العامة وتغليب الجانب السياسي على الأمني.

وفي الإطار ذاته أشار بعض المشاركين إلى أن أمام مجلس النواب الثامن عشر فرصة لتقديم أنموذج في تحقيق إصلاح سياسي بعيداً عن مرحلة الربيع العربي، مشددين على ضرورة الخروج من حالة الانسداد السياسي القائمة في البلاد، والتقدم نحو مسار الإصلاح وتعزيز المشاركة الشعبية والوحدة المجتمعية، ومشيرين إلى أن الحكومات لم تطبق مضامين كتب التكليف السامية، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الشراكة السياسية والعدالة.

تناول المتحدثون في الحلقة عدداً من المحاور، ومن أبرزها: أولويات مجلس النواب الوطنية، والدور الرقابي والتشريعي للمجلس، والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية، والعلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

الأولويات الوطنية لمجلس النواب

رأى المتحدثون أن من أبرز أولويات مجلس النواب الوطنية العودة إلى الأعراف البرلمانية التاريخية منذ عام ١٩٨٩، والالتزام بالدستور وإعادة النظر في النظام الداخلي، وضرورة تشكيل كتل برلمانية نوعية ذات طبيعة برامجية، وعدم التمترس خلف الأفكار السياسية الأيديولوجية، وفتح الدفاتر المحاسبية لمجلس النواب أمام ديوان المحاسبة، وإعادة ثقة المواطنين بالمجلس من خلال خطوات عملية مثل تعزيز وحماية الحريات العامة وفق الدستور، وإعادة النظر في القوانين التي تتعارض معه، وتقييم السياسة الخارجية وإبداء الملاحظات عليها، والتشديد على تداخل الجانب الاقتصادي بالسياسة الخارجية.

وفي هذا الإطار دعا المشاركون إلى تغيير نهج النواب في منح الثقة أو حجبها على أساس خَدَمي، والانتقال إلى مناقشة الوزراء في خططهم الاستراتيجية، مشددين على ضرورة تفرُّغ مجلس النواب لمناقشة استراتيجيات على مستوى الوطن ومعالجة الاختلالات التي تعتري الجهاز الإداري في الدولة. كما دعا المشاركون إلى أن يُركز

النواب جهدهم في الشأن السياسي في ظل وجود مجالس بلدية ومحلية تُعنى بالخدمات، والعمل على تكريس سيادة القانون.

ويتجلى الدور المطلوب من مجلس النواب، حسب المداخلين، في تطوير الأداء البرلماني في الرقابة والتشريع، فعلى الصعيد الرقابي يتعين على المجلس: تفعيل الرقابة السياسية والإدارية على أداء الحكومة، والجدية في التعاطي مع قضايا الفساد، والرقابة المالية والسياسية على أعمال الحكومة ومؤسساتها وفق نظام الاستجواب وتكريس مبدأ المساءلة.

وعلى الصعيد التشريعي رأى المشاركون بأنه يتعين على المجلس، الجدية في معالجة القوانين المعروضة أمام البرلمان، وتعديل بعض القوانين التي أقرت سابقاً وكانت مقيدة للحريات العامة، وعلى رأسها قانونا منع الإرهاب والجرائم الإلكترونية. وإعادة النظر في قانون الانتخاب في ضوء التجارب السابقة، بما يساهم في إعادة الثقة الشعبية بالمجلس النيابي، ويعزز المشاركة الشعبية في كل الاستحقاقات الانتخابية القادمة، وصولًا إلى قانون جديد يعزّز الحياة الحزبية والسياسية في البلاد ويُخرجها من حالة التجزئة وضعف التمثيل الشعبي، كما دعا المشاركون إلى اعادة النظر في قوانين التعليم والتعليم العالي.

وركز المشاركون على أن تكون لجان المجلس مطبخًا للسياسات العامة. كما دعوا إلى تقوية الإرادة الوطنية للمجلس، والعمل على تطوير آلية تفاهم على القواسم الوطنية الجامعة، وأن يهتم المجلس بتقديم أفضل البدائل والخيارات.

المجلس والاصلاحات الاقتصادية

وفي هذا المجال أشار المشاركون إلى ضرورة سعي المجلس مع مختلف الجهات ذات العلاقة إلى تخليص الاقتصاد الوطني من الاعتماد على المساعدات الخارجية وإعادة النظر في موارد الخزينة العامة للدولة التي تشكل الضرائب والرسوم حوالي ٩٠٪ من إيراداتها والاستعاضة عن ذلك باستغلال الثروات الطبيعية في البلاد ودعم الإنتاج الزراعي والصناعي، والتفكير بتعزيز القوة الذاتية لاقتصاد البلد وقدراته وطاقاته وثرواته الكامنة،

إلى جانب العمل على إعفاء الأردن من الديون الخارجية، ومعالجة عجز الميزانية لدفع الاقتصاد. وقد انتقد المشاركون توقيع اتفاقية الغاز في ظل الممارسات الإسرائيلية في القدس.

علاقة المجلس بالسلطة التنفيذية

ولفت المشاركون إلى ضرورة بناء استراتيجية مشتركة مع السلطة التنفيذية لمواجهة المخاطر والتحديات التي تواجه الوطن داخلياً وخارجياً، وتعزيز مبدأ فصل السلطات واستقلال القضاء، وعبَّر بعض المشاركون عن استغرابهم لإعادة تشكيل الحكومة دون تواصل مع البرلمان وبتعديل طفيف وبقاء بعض عناصر التوتير والتأزيم ضمن تشكيلتها، وكذلك تعديل البرامج والمناهج التعليمية دون مشاركة وطنية واسعة.

كما حث المشاركون على تجنب التوتر بين المجلس والحكومة حتى في ظل تجاوزه في تشكيلها تحقيقًا للمصلحة العامة، وضرورة الحوار ولقاء الجميع لتشكيل قوة سياسية فاعلة تعطي زخمًا كبيرًا لعمل المجلس.

الحكومة والدور المطلوب

ودعا المشاركون الحكومة إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، والفصل بين حرية الرأي والمساس بالمعتقدات، إلى جانب الإصلاح الشامل للمنظومة التعليمية عبر إنتاج وتنظيم برامج وطنية ناجحة، وضرورة معالجة الإشكالات الناجمة عن استضافة اللاجئين السوريين عبر السعي مع الأطراف الدولية والإقليمية لإقامة مناطق آمنة لهم في الأراضي السورية، ومواجهة الضغط الدولي لتعديل البرامج التعليمية تحت ذريعة مواجهة الإرهاب عبر مقاربة وطنية ذاتية، والاهتمام ببؤر الفقر المدقع، وربط أمن الوطن بأمن المواطن، وتوحيد جهات اتخاذ القرار في الدولة، والتحول إلى الاقتصاد التنموي المعتمد على الرأسمال الوطني عبر الخبرات والأبحاث والدراسات الاكتوارية المتخصصة، واستثمار الموقع الجيوسياسي للأردن على مختلف الصعد وتقوية موقف الأردن إقليميًا، ودوليًا، وحل مشكلة تغييب الكفاءات ودورها في صناعة الاستراتيجيات الوطنية،

والدعوة لرفع منسوب الشفافية لتحقيق قرارات وطنية جماعية، والتوازن بين برنامج النهوض الاقتصادي مع عدم إثقال كاهل المواطن الأردني، وتعزيز الوحدة المجتمعية لمنع تمدد الاستقطابات نحو صراع لا يخدم البلاد، ومواجهة التطرف بكل أشكاله لتعزيز صورة الأردن المعتدل، ووضع رؤية مستقبلية للدولة الأردنية، ومحاربة الفساد بمختلف أنواعه، والتخلص من المحسوبيات في كل المواقع والمؤسسات.

الخلاصة

خلص المشاركون إلى ضرورة مبادرة مجلس النواب وأعضائه نحو بناء إرادة وطنية تتوحد على القواسم الوطنية المشتركة بما يفضي إلى حالة وطنية تواجه التحديات، وأن يترك النواب المصالح الشخصية نحو تأسيس عمل مؤسسي يخلق برلماناً قادراً على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية وينزع التوتر الذي تمر به الساحة الوطنية الأردنية، ويساهم في الخروج من النفق المظلم الذي تمر به المنطقة.

الملف البيبلوغرافي

التجربة الديمقراطية الأردنية

١٩٨٩ -٢٠١٦

- المراجع العربية والإنجليزية

بيبلوغرافيا

التجربة الديمقراطية الأردنية

١٩٨٩-٢٠١٦*

أولًا: المراجع العربية

١. الكتـــــب

١. أبو رمان، محمد، **الإخوان المسلمون في الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠٠٧ "نكسة سياسية" عابرة أم تآكل في الجماهيرية؟** عمان: مركز فريدريتش إيبيرت ستيفتونغ، ٢٠٠٧.

٢. البلاونة، علي، **تطلعات المجتمع الأردني في الحياة الديمقراطية.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٤.

٣. البدور، بكر، **التجربة النيابية للحركة الإسلامية في الأردن ١٩٨٩م – ٢٠٠٧م.** عمّان: دار المأمون للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

٤. الحوراني، هاني وآخرون، **المسار الديمقراطي الأردني ... إلى أين؟** عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٦.

٥. الحوراني، هاني وآخرون، **الإطار القانوني للبناء الديمقراطي في الأردن.** عمان: دار سندباد للنشر، ٢٠٠٠.

٦. الحوراني، هاني، **مشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي: الديمقراطية المحلية في الأردن (التقرير الوطني).** عمان: دار سندباد، ٢٠١٠.

٧. الحوراني، هاني، **خارطة الأحزاب السياسية الأردنية عشية الانتخابات العامة المقبلة.** عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ١٩٩٣.

* **إعداد الأستاذ حمزة ياسين، مساعد باحث متعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط.**

٨. الخلايلة، أحمد، وآخرون، **اتجاهات التحول في توازن القوى السياسية والاجتماعية في الديمقراطية الأردنية.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٧.

٩. الرنتاوي، عريب، **السياق العام للانتخابات الأردنية/ القانون ومجريات العملية ومخرجاتها،** في: مجموعة من الباحثين، الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي: خطوة للأمام أم خطوة للوراء، عمان: مركز القدس للدراسات، ٢٠٠٩.

١٠. الزعبي، فتحية، **الانتخابات آلية الديمقراطية: الحالة الأردنية، انتخابات عام ٢٠٠٣.** عمان: مركز الدراسات البرلمانية، ٢٠٠٤.

١١. الشناق، أحمد، وآخرون، **آفاق الإصلاح الديمقراطي في الأردن.** عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦.

١٢. محافظة، علي، **الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

١٣. مجموعة باحثين، **القوانين الناظمة للعمل الحزبي في الأردن.** عمان: مركز القدس للدراسات السياسية، ٢٠٠٦.

٢. الرسائل الجامعية

١. الدباس، علي، "نظم الانتخاب: دراسة مقارنة- الأردن، بريطانيا، ألمانيا." عمان: الجامعة الأردنية (١٩٩٧).

٢. الزيود، إسماعيل، "العشيرة والانتخابات النيابية في الأردن." عمان: الجامعة الأردنية (٢٠٠٠).

٣. العمري، إيمان، "أثر عملية التسييس الاجتماعي على الانتخابات النيابية في الأردن: دراسة ميدانية." عمان: الجامعة الأردنية (١٩٩٧).

٤. عدس، سعد الدين، "أهلية الانتخاب وأهلية الترشح للمجالس التشريعية: دراسة مقارنة بين قانون الانتخاب في السلطة الوطنية الفلسطينية وقانون الانتخاب في الأردن." عمان: الجامعة الأردنية (٢٠١٤).

٥. القلاب، معن، "قوانين الانتخاب في الأردن: دراسة تحليلية سياسية ١٩٢٩-٢٠١٢." عمان: الجامعة الأردنية (٢٠١٢).

٣. الدوريات والتقارير المنشورة

١. بركات، نظام، والشرعة، محمد، "البرامج الانتخابية للمرشحين في الانتخابات النيابية الأردنية لسنة ٢٠٠٣." إربد: أبحاث اليرموك- سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج. ٢٧، ع. ٢أ (٢٠١١).

٢. بني عامر، عامر وآخرون، "دليل المواطن الأردني نحو الانتخابات النيابية ٢٠١٦." عمان: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني- راصد (٢٠١٦).

٣. الحوراني، هاني، "مشروع قانون الانتخابي الجديد لمجلس النواب: ردة كبيرة الوراء على صعيد الضمانات الديمقراطية وإخلال صريح بالتزامات الأردن القومية." عمان: الأردن الجديد، مجز ٣، ع. ٧ (١٩٨٦).

٤. الخاروف، أمل، والحسين، إيمان، "العوامل المؤثرة في فوز المرأة الأردنية في الانتخابات النيابية لعام ٢٠٠٧." عمان: المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، مج.٦، ع. ٢ (٢٠١٣).

٥. الدباس، خالد وآخرون، "محددات السلوك الانتخابي لطلبة الجامعات الأردنية في انتخابات مجلس النواب السابع عشر: دراسة ميدانية." القاهرة: مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مج. ١٦، ع. ٤ (٢٠١٥).

٦. ساري، حلمي، "تحليل محتوى البرامج الانتخابية لمرشحي الانتخابات النيابية عام ١٩٩٧ في الأردن." عمان: مجلة دراسات، مج. ٢٦ (١٩٩٩).

٧. السليم، أسامة، "مؤسسات المجتمع المدني والانتخابات النيابية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٩." القاهرة: مجلة النهضة، مج. ١١، ع. ٤ (٢٠١٠).

٨. الشاعر، وهيب، "انتخابات الأردن العامة ٢٠١٠." بيروت: المستقبل العربي، مج. ٣٣، ع. ٣٨٤ (٢٠١١).

٩. العطيات، ابتسام وآخرون، التطور الديمقراطي في الأردن، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات وشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، عمّان، ٢٠٠٥.

١٠. العمري، بيان، "الانتخابات النيابية الأردنية ٢٠١٣ وتشكيل الحكومة. ملف." عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، مج. ١٧، ع. ٦٣ (٢٠١٣).

١١. العزام، عبد المجيد، "السلوك الانتخابي في الانتخابات النيابية الأردنية". بغداد: مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، ع. ١٢ (٢٠٠٢).
١٢. العضايلة، أمين، "لجان التحقيق البرلمانية في الأردن في غياب آلية دستورية تنظمها: دراسة مقارنة." عمان: المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، مج. ٢، ع. ٤ (٢٠١٠).
١٣. المسيعدين، يوسف، "الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن." بيروت: المستقبل العربي، مج. ٣٧، ع. ٤٣٣ (٢٠١٥).
١٤. مصالحة، محمد، "الديمقراطية في الأردن: دراسة عبر المؤسسة البرلمانية." بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، ع.٧ (١٩٩٢).
١٥. المصري، طاهر، "واقع وآفاق تطور العملية الديمقراطية في الأردن." بيروت: المستقبل العربي، مج. ٢٢، ع. ٢٥٠ (١٩٩٩).
١٦. مركز دراسات الشرق الأوسط، "وقفة مع ندوة مركز دراسات الشرق الأوسط: آفاق الإصلاح والديمقراطية في الأردن : (٢٠٠٥-٢٠١٠)." عمان: مجلة دراسات شرق أوسطية، مج. ١٠، ع. ٣٢-٣٣ (٢٠٠٥).
١٧. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني- راصد، "دراسة توجهات الأحزاب الأردنية للانتخابات النيابية لعام ٢٠١٦." عمان: مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني (٢٠١٦).

ثانيًا: المراجع الإنجليزية

1. BOOKS

- Amawi, Abla, Against all odds: Jordanian women, elections and political empowerment. Amman: Konrad Adenauer Foundation, 2001.
- Braizat, Fares, Islam, Muslims, and Liberal Democracy in the Middle East: Jordan in Comparative Perspective. Saarbrücken: LAP LAMBERT Academic Publishing, 2010.
- Hawwari, Adil, Jordan: A Democratic Audit 1990-2010. Nazareth: Ud Al-Nad, 2016.

- Simon, Rita, & Gueorguieva, Vassia, Voting and Elections the World Over. Lanham: Littlefield Publishers, 2009.

2. JOURNAL ARTICLES AND REPORTS

- Amawi, Abla, "The 1993 Elections in Jordan." Arab Studies Quartely, Vol. 16, No. 3 (1994).
- Al-Attiyat, Ibtissam & others, "Building Democracy in Jordan." International Institute for Democracy and Electrol Assistance & the Arab NGO Network for Development (2005).
- Amr, Wafa, "Do Fundamentalist Victories in Jordanian Elections Threaten Liberalization?" The Washington Report on Middle East Affairs, Vol. 9 (1990).
- Barwig, Andrew, "The "New Palace Guards:" Elections and Elites in Morocco and Jordan." The Middle East Journal, Vol. 66, No. 3 (2012).
- Bryen, Rex, "Economic Crisis and Post-Rentier Democratization in the Arab World: The Case of Jordan." Canadian Journal of Political Science, Vol. 25, No. 1 (1992).
- Clark, Janine, "The Condition of Islamist Moderation: Unpacking Cross-Ideological Cooperation in Jordan." International Journal of Middle East Studies, Vol. 38, No. 4 (2006).
- DeAtkine, Norvell, "Elections in Jordan: Victory for Reform or More of the Same?" American Diplomacy (2013).
- European Union Election Observation Mission, "The Hashemite Kingdom of Jordan Final Report: Parliamentary Elections 2013." (2013)
- Ghanem, As'ad, & Mustafa, Mohanad, "Strategies of electoral participation by Islamic movements: the Muslim Brotherhood and parliamentary elections in Egypt and

Jordan, November 2010." Contemporary Politics, Vol. 17, No. 4 (2011).

- Hourani, Hani & others, "Perspectives on Elections from the Arab World." Middle East Research and Information Project, Inc., No. 209 (1998).
- Hussainy, Mohammed, "The Social Impact of Jordan's Electoral System." Friedrich-Ebert-Stiftung Jordan and Iraq (2014).
- International Republican Institute, "Jordan Parliamentary Elections January 23, 2013." (2013).
- Kamrava, Mehran, "Frozen political liberalization in Jordan: The consequences for democracy." Democratization, Vol. 5, No. 1 (1998).
- Lucas, Russel, "Deliberalization in Jordan." Journal of Democracy, Vol. 14, No. 1 (2003).
- Milton Edwards, Beverley, "Façade democracy and Jordan." British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 20, No. 2 (1993).
- Pietrobelli, Marta, "Women's Political Participation in Jordan: The Experiences of Female Candidates in the 2010 Parliamentary Elections." Bulletin for the Council for British Research in the Levant, Vol. 7, No.1 (2012).
- Ryan, Curtis, "Jordan's Unfinished Journey: Parliamentary Elections and the State of Reform." Project of Middle East Democracy (2013).
- Ryan, Curtis, "Elections and parliamentary democratization in Jordan." Democratization, Vol. 5, No. 4 (1998).
- Ryan, Curtis, "Political Opposition and Reform Coalitions in Jordan." British Journal of Middle Eastern Studies, Vol. 38, No. 3 (2011).
- Id., "Political Opposition, Democracy and Jordan's 2003 Elections." Appalachian State University (2003).

- Rath, Kathrine, "The process of democratization in Jordan." Middle Eastern Studies, Vol. 30, No. 3 (1994).
- Roberts, John, "Prospects for Democracy in Jordan." Arab Studies Quarterly, Vol. 13, No. 3/4 (1991).
- Robinson, Glenn, "Defensive Democratization in Jordan." International Journal of Middle East Studies, Vol. 30 (1998).
- Id., "Can Islamists Be Democrats? The Case of Jordan." Middle East Journal, Vol. 51, No. 3 (1997).
- Robins, Philip, "Jordan's Election: A New Era?" Middle East Research and Information Project, Inc., No. 164/165 (1990).
- Seeberg, Peter, "The Jordanian elections – problems unsolved but put off." Center for Mellemostsudier (2013).
- Schwedler, Jillian, & Ryan Curtis, "Return to Democratization or New Hybrid Regime?: The 2003 Elections in Jordan." Middle East Policy, Vol. 11, No. 2 (2004).
- Sweis, Rana, "Familiar Slogans, a Skeptical Public: The 2016 Parliamentary Elections." Friedrich Ebert Stiftung (2016).
- Al-soudi, Abdel Mahdi, "Women's Participation in the Parliamentary Elections in Jordan 2003: A Socio-Political Study in Greater Amman Area." Human & Social Sciences, Vol. 33 No. 1 (2006).
- The Carter Center, "The Carter Center Releases Study Mission Report on Jordan's 2013 Parliamentary Elections." (2013).
- ValbjØrn, Morten, "The 2013 Parliamentary Elections in Jordan: Three Stories and Some General Lessons." Mediterranean Politics,Vol. 18, No. 2 (2013).

- Wiktorowicz, Quintan, "The Limits of Democracy in the Middle East: The Case of Jordan." The Middle East Journal, Vol 53, No. 4 (1999).
- Wheler Schoeck, Anji, "Parliamentary Elections in Jordan." Friedrich Ebert Stiftung (2016).
- Zweiri, Mahjoob, & Meyer-Resende, Michael, "The Frameworks for Elections in Egypt, Jordan, Lebanon, the Palestinian Authority and Syria." EuroMesco (2009).

major diplomatic success and gives it a boost to bid for a non-permanent seat on the UN Security Council for 2019-2020, a position it may well get because of its support by the UN West European Group and others[34]. On its side, is Ethiopia which starts its two-year stint at the Security Council in 2017[35].

Israel is clearly playing high stakes politics. This maybe the climax to Israel's East Africa visit, of a set of foreign policy objectives starting from one continent, and ending up in an another, of gaining greater say and power in the affairs of the United Nations and its Security Council.

content/uploads/2016/05/Suffocating-The-Gaza-Strip-under-Israeli-Blockade.pdf.

[34] For analysis of why Israel is running under the West European and Others Group and not under the Asia-Pacific Group, see http://www.reuters.com/article/us-un-council-israel-idUSBRE99213O20131003; The same article suggests Israel has been planning for a non-permanent seat at the UN Security Council since late November, 2012.

[35] http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4826006,00.html

South Sudan, Tanzania and Zambia[30]. Israel's participation was designed to project an upbeat image of countries suffering from such bouts of violence whether in Kenya and/or through Somalia's Al-Shabab movement and which is an Al-Qaeda affiliate and Boko Haram in Nigeria.

Looking to the UN

The bigger picture to this is indeed Israel's rehabilitation at the UN. Its first major success at the world body was when it got its envoy Danny Danon elected to head one of the General Assembly's six permanent committees, the prestigious Legal Committee[31]. At the same time it got one of its legal academics, Professor Yuval Shany, re-elected on the UN Human Rights Committee in Geneva[32]. Although he is quoted as saying that he will not be seen as Israel's man at the UN, this is still seen as ironical by many because of Israel's continued military rule of different parts of the West Bank and Gaza which has been under an Israeli-imposed blockade since 2007 together with its dire consequences[33]. This was clearly a

---

[30] http://bigstory.ap.org/article/a8fd1bec82ce4ba7bc743414fb0de68c/israels-netanyahu-be-feted-uganda-during-africa-tour, http://www.breakingisraelnews.com/71214/netanyahu-african-counter-terrorism-summit-believe-africa/#ilEB8ZbbueswRpz4.97; for joint declaration of the conference see http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/Uganda-regional-counterterrorism-summit-joint-declaration-4-July-2016.aspx

[31] http://www.reuters.com/article/us-israel-un-idUSKCN0YZ2FT

[32] http://www.al-monitor.com/pulse/politics/2012/10/i-am-not-going-to-be-israels-man.html

[33] For the humanitarian impact of the Gaza blockade one year after the 2014 Israeli war on the Strip, see http://gaza.ochaopt.org/2015/07/the-gaza-strip-the-humanitarian-impact-of-the-blockade/; http://www.globalsecurity.org/military/world/palestine/gaza-blockade.htm; https://www.amnesty.ie/wp-

organization such as the African Union. Israel is now seeking to gain observer status in the 54-member regional organization of the African Union which shows how far it is going in its diplomatic relations around the world[27]. In joining other parties like Palestine, Turkey, Haiti, Serbia and Ukraine this would give it greater political prestige and credibility to Israel and give it greater say in regional blocs. Countries like Libya and South Africa have always objected to Israel's wish to gain observer status. Now this objection is being made loud by Algeria, Sudan and Egypt and again South Africa, an issue that may lead to a rift in the African Union[28]. It is difficult to see how long this will continue because of pressure being exerted from the other side from Kenya and Ethiopia and especially since Addis Ababa headquarters the AU[29].

International relations is no longer about diplomacy but the impinging of non-state actors on the world order like terrorism, violence, extremism and extremist groups. And like other parts of the world, Africa is having its fair share. As part of his Eastern African tour Netanyahu attended a conference on terrorism in Uganda where he met also with leaders from

---

[27] Ethiopia backs Israeli bid for AU "observer status", https://asokoinsight.com/news/ethiopia-backs-israeli-bid-for-au-observer-status, http://hamodia.com/2016/07/07/ethiopia-backs-israeli-bid-observer-status-african-union/; http://www.theworldweekly.com/reader/view/storyline/2016-07-08/ethiopia-and-kenya-back-israels-bid-for-au-observer-status/8586; http://adiszena.com/ethiopia-backs-israeli-bid-for-au-observer-status/

[28] https://www.middleeastmonitor.com/20160712-algeria-and-sudan-leading-efforts-to-block-israels-bid-to-regain-african-union-observer-status/; African writer Kevin Mwanza says that Israel's bid for an observer seat could divide Africa, see http://www.ayyaantuu.net/analysis-israels-bid-for-au-observer-seat-could-divide-africa/

[29] http://au.int/en/VisitAUHQ

In January 2016 the Knesset made a 360 degrees forward to establishing an Israel-Africa caucus, a crowning of the icing in the cake so to speak[23]. Israel is already on the continent through its aid, cooperation in agriculture, extended experts and cyber information technology realizing the potential for economic activity as seven of the 10 fastest economies in the world are in Africa[24]. Despite the fact that Israel has long supplied many African states with military supplies, Israel's trade with the African continent is only 2% of its total foreign trade shows there is a prosperous, fruitful market there and which is yet to develop and has great potential[25]. While no Israeli Prime Minister may have visited Africa in three decades, the other way around was greatly made and in style, topped by Kenyan President Uhuru Kenyatta and Liberian President Ellen Johnson Sirleaf to Tel Aviv. Kenyatta was so well pleased he is reported to have said "in the future he might ask Israel to upgrade his [country's] air force"[26].

Israel seeks observer status in AU

It is clear Israel is involved in the creation of much across-the-board political and economic relations with African countries in a two-pronged strategy: Bilateral relations with different states and "bloc" relations with pan-African

[23] https://unitedwithisrael.org/netanyahu-stresses-common-concerns-at-launch-of-new-caucus-for-israeli-african-cooperation/

[24]http://mg.co.za/article/2016-10-24-africas-21st-century-moment-not-yet; http://www.businessinsider.com/seven-of-the-worlds-10-fastest-growing-economies-are-african-2012-5;
https://www.weforum.org/agenda/2016/04/which-are-africa-s-fastest-growing-economies/

[25] Another era in Israel-Africa relations, http://eipa.eu.com/2016/07/another-golden-era-in-israel-africa-relations/; Israeli-African Relations, Now and Then, http://sheldonkirshner.com/israeli-african-relations-now/;

[26] http://www.jpost.com/Jerusalem-Report/Return-to-Africa-447993

especially when president Yoweri Museveni's repeatedly kept referring to Israel as Palestine and as if the rescue was an Israeli failure and a Palestinian success. "The sad event, 40 years ago, turned into another bond linking Palestine to Africa," Museveni was reported as saying and continuing "…This is yet another bond between Africa and Palestine because there were earlier bonding events"[19].

Netanyahu didn't flinch while he heard this but the debacle was also on the social media and reported that Israeli radio stations cut off his speech[20]. A Ugandan government spokesman denied there was a gaffe; Ofowono Opondo P'Odeal tweeted "the whole of that land was originally known as Palestine"[21].

But it showed the Palestinian imprint is still riding high among the psyche of Africa leaders and as a wrong had been committed to them and that Israel's relations with African countries is only based on self-interest long fed by politicians such as Israeli Defense Minister Avigdor Lieberman when in June 2014 he made a trip to the African continent[22].

---

[19] Ugandan President refers to Israel as 'Palestine' during Netanyahu visit, http://www.voanews.com/a/netanyahu-visits-africa/3403114.html; http://foreignpolicy.com/2016/07/05/the-president-of-uganda-kept-calling-israel-palestine-during-netanyahus-visit/; Mark Goldberg called this speech bizarre http://www.undispatch.com/rare-israeli-trip-africa-truly-bizarre-speech/;http://www.evilyoshida.com/thread-12022.html; http://us.blastingnews.com/world/2016/07/uganda-s-president-museveni-kept-calling-israel-palestine-during-netanyahu-s-visit-001002663.amp.html; https://face2faceafrica.com/article/netanyahu-uganda-kenya.

[20] http://www.freespch.com/2016/07/05/ugandas-museveni-mars-netanyahus-visit-calls-israel-palestine/.

[21] https://mobile.twitter.com/OfwonoOpondo/status/749961233831497729

[22] http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2014/Pages/FM-Liberman-to-leave-on-state-visit-to-Africa-9-June-2014.aspx

changing times all to the benefit of Israel[15].

This stiffer upper lip approach is being made despite the fact that many African countries, and because of their colonial experiences, have already fixed "pro-Palestinian mindset" that has already been set through decades of resolutions against Israel as Netanyahu himself recognized in the UN speech when he dismally said that in 2015 the UN passed 20 resolutions against Israel[16]. These are not going to change very much, and probably in the immediate future regardless of how new attempts are being made to change relations and Israel knows that as inferred by the Netanyahu's speech.

Sour grapes in Uganda

This is what happened when Netanyahu made his visit to Uganda as part of the East Africa tour on 4 July, 2016[17]. He was partly to take part in the 40th-anniversary of the raid on Entebbe by the Israeli air force to rescue Israeli hostages. The anniversary was a Ugandan government staged public relations exercise which show how their government is thinking to attract new investments and building political relation[18].

That sojourn turned into a series of sour grapes and gaffes especially for Netanyahu as member of the injured party

---

[15]http://www.timesofisrael.com/netanyahus-full-remarks-at-un-general-assembly/.

[16] Ibid

[17]http://www.aljazeera.com/news/2016/07/israel-pm-netanyahu-historic-east-africa-trip-160704084656635.html

[18]http://www.nation.co.ke/news/Israeli-PM-seeks-to-restore-ties-with-Africa-and-fight-terrorism/1056-3278652-onsces/index.html; http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/israel-netanyahu-expensive-visit-africa-to-bring-big-deals.html;
http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-07-05/netanyahu-in-africa-seeking-trade-diplomatic-opportunities

counterweight to Europe, and France especially, which is becoming more pro-Arab and Palestinian and has a new plan to revive the flagging peace process[14]. But this is a clearly naive assumption. For one thing Europe, has far greater weight for Israel, including in the political and economic fields and such a view doesn't take into account the complexity of foreign policy analysis and its role in state building and external relations.

What is clear however, is Israel is moving more to international forums like the United Nations and attempt to garner support from the African, Asian and Latin American countries in the UN Generally Assembly. While it is true it is having such support from some of these countries, it might be barking up the wrong tree given the history of the UN resolutions passed over the years and decades condemning Israel and branding it as a racist state.

Definitely, there are African countries, like those Netanyahu visited last summer, and some of whose leaders appeared to have been visiting Israel in droves but the Likud-led government is under no illusion that no matter what it does, it is far from being accepted in the world community regardless of the changing international situation, including global terrorism. But this could change in the future depending on different forces, balance of powers, economic and political relations as made clear by Israel's prime minister in his last 2016 speech at the UN General Assembly when he spoke of

[14] See commentary by Myriam Benraad France's Fascination with Israel and Palestine, http://www.ecfr.eu/article/commentary_frances_fascination_with_israel_and_palestine290

fourth term in office and is the second-longest Israeli Prime after David Ben-Gurion and there appears to be no sign of moving him because of the nature of the Israeli political system that relies on alliances and allows extremist Jewish religious groups to grow in the Knesset because of their constituencies.

One Meretz MP described the Africa visit as absurd and extravagant with the Movement for the Quality of Government in Israel demanding the prime minister's office release a detailed timetable with costs for the visit[12]. The anger had arisen because the last Africa visit was not about changing Israel's foreign policy which is pro-western, and strongly pro-American and shows no signs of changing despite the ups-and-downs of Netanyahu's relationship with US president Barak Obama whose relationship is to say the least restraint[13].

However, his trip shows that greater pliability and flexibility is being applied in Israeli foreign policy, it does not want to change its external policy directives but wants to have variety in perspectives and approaches towards other countries and that's why making headway on such continents as Africa is seen as a sophisticated political balancing act. Observers have already said Israel is going back to Africa to provide a

[12] http://www.timesofisrael.com/pm-heading-off-on-historic-and-expensive-africa-trip/

[13]Netanyahu's abrasive style of politics aggravated many, including domestically, in Israel and internationally; it is suggested US-Israel relations has reached so low during the Obama administration and mainly attributed to Netanyahu, see article on what was called US-Israel crisis in relations http://www.theatlantic.com/international/archive/2014/10/the-crisis-in-us-israel-relations-is-officially-here/382031/; Netanyahu was allegedly disliked by other world leaders such as former French president Nicolas Sarkozy who in a private conversation with Obama called the Israeli prime minister a "liar", see http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4145266,00.html.

been dubbed as the most expensive foreign tour at $7 million for just four days being lavishly made when the country faces different forms of economic domestic crises. Netanyahu and his officials at the Israeli Prime Ministry denied this and said the visit cost the Israeli tax-payer a mere $3.2 million[10].

But it appears that the visit was attempted to deflect rising domestic criticism so aptly put forward by the chairman of the Israel Labour Party Isaac Herzog who was scathing in his attack on the Likud leader, saying Netanyahu "fled from a military solution and a political solution"[11]. Herzog said Netanyahu has much domestic troubles at home, he has to find solution to the rising Intifada on the West Bank, to the crisis of settlements on the West Bank, the continuing siege of Gaza Strip imposed since 2007 which shows no sign of ending and is costing Israel too much because of the continuing war on the Strip, the last one was in 2014 -$2.5 billion for 50 days- and to the families of kidnapped Israelis also in Gaza. Herzog added Netanyahu is fleeing from European criticism of Israel on the international level, with many world leaders and politicians tired of him of obstructing the peace process with the Palestinians.

Many other opposition leaders are up-in-arms criticizing the flamboyant, abrasive and discursive style of Netanyahu who has been in office as Prime Minister since 2009 and won a

---

[10] http://www.timesofisrael.com/pm-heading-off-on-historic-and-expensive-africa-trip/; Herzog said Netanyahu's visit has "nothing to do with Israel-Africa ties but extravagance, http://theinvestigatornews.com/2016/07/exclusiveisrael-pm-under-fire-for-spending-a-whooping-ugx24billion-on-visit-to-africa-as-uganda-set-to-benefit/

[11] http://www.timesofisrael.com/herzog-snipes-at-netanyahu-for-fleeing-to-africa/;

Nevertheless, his last trip had a certain ambiance; there was a large degree of political jingoism and sound bites which he repeated in the different countries he went to and as he said "Israel [is] returning to Africa" and "Africa [is] returning to Israel" in reference to the 1960s; "I am in Africa because it's a continent on the move", he said[7]; "I believe in the past it [Africa] was not given the place it deserves", "Africa for us [Israel] is a major strategic effort." The mode of speech bordered on the altruistic, paternalistic and puritanical but it was well received as most of the countries he visited like Ethiopia and Kenya had long-lasting relations with the Jewish state.

Netanyahu came to Africa with a large Israeli entourage in large jump jets carrying staff, advisors and 80 businessmen from 50 companies selected by the Israeli Export Institute which means Israel wants to reset new political and economic relations with these nations[8]. The visit was criticized however, for carrying little meaningful substance. Israel is a small state but with much economic clout. Netanyahu brought with him

a mere $13 million - as a gesture of aid and goodwill but which in real terms had meant very little[9]. The visit however, was criticized also by Israel's domestic constituency, having

---

[7] http://www.jpost.com/Israel-News/Politics-And-Diplomacy/Netanyahu-departs-today-for-5-day-visit-to-Africa-459420; http://www.coastweek.com/3927-Israeli-Prime-Minister-visits-Rwanda-to-strengthen-ties.htm

[8] In Africa, Benjamin Netanyahu Looks for Friends, and U.N. Votes, for Israel,http://www.nytimes.com/2016/07/07/world/africa/israel-africa-netanyahu-uganda-kenya-rwanda.html?_r=0; http://mfa.gov.il/MFA/PressRoom/2016/Pages/PM-Netanyahu-leaving-on-historic-visit-to-Africa-3-July-2016.aspx.

[9]http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2016/07/israel-netanyahu-expensive-visit-africa-to-bring-big-deals.html

colonial rule. That was called the "golden era", first expounded upon by Israeli Foreign Minister Golda Meir, and started slowly building relations with Cameroon, Ghana, Nigeria and many more. Israel had diplomatic relations with 29 African countries; the towering of such relations was in Kenya under its president Jomo Kenyatta that took part as early as 1963[5].

Oil boom and Israel's reversal of relations

The "close relations," came to a halt by the end by 1973 under Arab pressure and at the time of the Arab-Israeli war and the first oil price shock when the Organization of Petroleum Export Countries single-handedly raised the price of oil from $3 dollars to $12 per barrel and when oil went up by over 400 percent overnight[6]. This signaled a new stronger, more powerful change in the international relations of the Arab world. It gave Arab countries, especially the oil producers much economic muscle and put pressure on African countries to cut their relations with Israel which many of them did. They started to turn to the Arab world.

Netanyahu in Africa

Today Netanyahu clearly wants to make the relations more upbeat. Despite, the last visit by an Israel Prime being made in the late 1980s, relations between Israel and the African continent has always existed and moving. Thus it would be an understatement to say he made the tour to revive relations.

---

[5] Israel's relations with African states, http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-6813.html; Gold Meir, pp. 263-290.

[6] Joe Stork, Middle East Oil and the Energy Crisis, Monthly Review Press, 1975; Saudi Dove in the oil slick, The Guardian, https://www.theguardian.com/business/2001/jan/14/globalrecession.oilandpetrol; https://www.theguardian.com/environment/2011/mar/03/1970s-oil-price-shock

From an international relations point of view it is right quite extraordinary that no Israeli Prime Minister made the visit to Africa since then because of the extent of relations that has been developing between Israel and African countries soon after its creation in 1948[2]. Relations with African countries have been on-going, albeit strongly, according to different historical periods, and African leaders have continually visited Israel and more important it has espoused the virtues of developing relations with the black continent.

In the 1950s Israel turned its attention to Asia and Africa as a way to establish its legitimacy in the world. Unlike the situation of Asian countries when China, Philippines, Ceylon (now Sri Lanka), Burma, India and Thailand recognized Israel almost immediately, the situation was different in Africa and took a while longer[3].

Israel's relation with African countries began after the tripartite attack on Egypt in 1956 by Britain, France and Israel. Israel first forged ties with Ghana when it established a consulate in its capital in Accra, and which later become an embassy three weeks after the country gained independence in 1957[4]. Soon after, the door became wide open and Israel's relations with African countries strove full-steam ahead. Israel saw such countries in the 1960s and after as a great potential of political support and have tried to equate the creation of Israel with the independence of many of these African countries from

[2] Golda Meir, My Life, London, Weidenfeld & Nicholson, 1975, pp. 263-290; Ariel Sharon briefly mentions "Israel's strategy of the periphery" in Warrior, The Autobiography of Ariel Sharon by Ariel Sharon with David Chanoff, London, Simon & Schuster, pp. 269-178

[3] Walter Eytan, The First Ten Years, A Diplomatic History of Israel, New York, Simon & Schuster, 1958, pp. 178.

[4] Eytan, p 190.

Israel's international relations in Africa[*]

Arab states should be made aware the rug is being swept from under their feet by Israel once again as it sets up strengthening its relations with the African continent. Arab leaders, politicians and people must realize Israel is strategically utilizing its foreign policy techniques and instruments to woo African countries for international, political and economic objectives. This article will give a brief historical analysis of the relations that developed between Israel and Africa, give a glimpse of the visit of Prime Minister Benjamin Netanyahu to East Africa in between 4–8 July 2016 and then focus on Israel's objectives in foreign policy which is gaining observer status in the African Union and in nurturing its relations with African countries to gain greater power at the United Nations and its Security Council.

Israel's 'Golden Age' in Africa

Israel's new focus on Africa has recently been highlighted by the 2016 July visit of Israeli Prime Minister Benjamin Netanyahu. He toured four countries in East Africa including Uganda, Ethiopia, Kenya and Rwanda. This is the first visit in 30 years by a top Israeli politician since 1987 when Prime Minister Yitzhak Shamir, last made a visit to four West African countries that included Liberia, Ivory Coast, Togo and Cameroon[1].

---

[*] **Prepared by Dr. Marwan Asmar, a political researcher based in Amman. He has long worked in journalism and has a PhD in Political Science from Leeds University in the UK.**

[1] http://www.i24news.tv/en/news/israel/diplomacy-defense/125258-160913-analysis-israel-s-three-pronged-diplomacy-in-africa

English Section

historical background of the relations from the 1950s onwards and focuses on how they developed and the keenness by Israeli leaders to forge such relations, develop them and nurture them to use them in international forums as stated by Golda Meir in her autobiography.

The article then focuses on the last visit of Israeli Netanyahu to east Africa in July 2016 when he toured four countries - Uganda, Ethiopia, Kenya and Rwanda - in a bid to "culture" the already existing relations between Israel and these states.

The article highlights the view given by Netanyahu towards Africa as a policy theme and the fact the trip had much Israeli businessmen who accompanied him in a bid to generate business and economic relations with each of the countries and the domestic criticism it generated in Israel, most notably from the leader of the Labor Party Issac Herzog who was scathing in his attack on the Likud leader. The visit is then contextualized within Israel's international relations which includes her bid to pressure through such countries as Ethiopia, to be granted an "observer status" in the African Union and the continuing unwillingness against that from South Africa. The final section of the article is on how Israel is having more influence in the United Nations and how also using its relations, through some African countries, to gain influence in the UN and presently lobbying for a non-permanent seat at the Security Council in the coming years and which it is surely going to get because of the continuing support its getting from many states.

Thirdly, they called on the new parliament to exercise political and administrative control over the government's performance, conduct serious exploration of corruption and enhance cross-national co-existence. They also stressed reviewing the assembly's statute; focusing on political issues as municipal councils are available to provide logistic services; consolidating the rule of law and the independence of the judiciary; and building a joint strategy with the executive power to face the challenges.

Finally, the assembly was recommended to take the initiative of constructing a cross-national will which would unify around common interests and, thus, come up with a strong state of the nation. In addition, MP's were urged to abandon their personal interests towards institutional action which produces a capable parliament in the face of the internal and external challenges and puts an end to the current tension in the kingdom. If this is realized, the country could overcome the crisis of the entire region.

Bibliography

Democracy Jordanian Experience (1989-2016)

Hamzeh Yaseen

- *Arabic and English References*

English Section

Israel's international relations in Africa

Marwan Asmar

This article discusses Israel's international relations with Africa from a thematic point of view. It first provides a

Finally, the event showed obvious weakness of the performance of most parties, making it hard for political parties to find leverage in this assembly, except in few cases. Moreover, a parliamentary government is not likely to realize.

Jordan's General Election 2016: What's Next

Baker Al Bdour

On September 29 2016, the MESC held an open symposium on **Jordan's General Election 2016: What's Next**. It was chaired by Director General Jawad Al-Hamad, and the discussion was joined by a host of elected MP's and other Jordanian academics and politicians.

There were four main topics: Parliament's national priorities, its control and legislative roles, economic and legislative reform and the relationship with the executive power.

Firstly, the participants commended the 18th general elections, as they constituted a quantum leap in the national political landscape. For instance, the Islamic Action Front of the opposition took part after 8 years of abstention. It was also a good chance to present a model of reform away from the Arab Spring stage, so that an end could be put to the current political freeze. Moreover, progress could be made towards further public participation and societal unity.

Secondly, in terms of priorities, the guests urged the MP's to seek the restoration of public confidence in the institution through the parliament's better performance. Active blocs can be formed on the basis of inclusive solid national programmes to counter the internal and external challenges.

- Confirming respect to the sovereignty of Arab and Muslim countries and not interfering with their internal affairs, while maintaining the right to defend its own interests and national security
- Boosting ties and cooperation with Riyadh – one of the most central Arab parties in the region
- Improving the mechanisms of political, economic and cultural cooperation with Jordan, bearing in mind the common benefits and close ties during the last few decades as well as the kingdom's key role in connection with Jerusalem and the Palestinian issue.

File Issue: Jordanian Parliamentary Elections in 2016

Jordan Parliamentary Election 2016 Statistical, Political Study

Ayman Khater

Abdullah Al Majaly

Jordan's general election of 2016 constituted a turning point of its kind in the country. For the first time since 1993, it was organized according to the Open Relative List law approved by the former parliament. It used to adopt the one-vote system in different forms. Furthermore, it witnessed the return of the Islamic Action Front, the main opposition party, which had boycotted the polling for 9 years.

Among the main results was the IAF's winning of 15 under the National Reform Alliance. In addition, across the kingdom, 5 women managed to occupy a seat through direct competition. However, the overall turnout was lower than in the previous voting.

Syria and Iraq clashed with those of their own regimes and their Iranian and Russian allies. Fourthly, the country was busy some internal security challenges, mainly in the wake of July's failure coup. Fifthly, the Russians expanded around Turkey and Iran expanded throughout the Middle East in military and political terms.

With reference to the repercussions of the TFP to the region, the shifts determinants and future tendencies are explored. According to the present report, the changes may be economic and political at the beginning and move to the security and military aspects, perhaps also attempting to accomplish partnership in solving regional issues and face internal challenges. It is the factor of time that is the most significant to achieve success. For the authors, such a shift is likely to lead to more independence in Ankara's realization of its targets, fulfill its regional interests and improve the relations with Russia, Iran and the obviously influential Arab countries in the region, such as Saudi Arabia, and maybe Egypt and Syria.

Finally, a number of recommendations are made to the Turkish Government in this context, such as the following:

- Keeping the policy of openness and dismantling crises in its relations with regional and international parties
- Maintaining balance in such ties and avoiding political and media escalation
- Keeping the national public popularity and the positive image of the Turkish policies towards the nations of the region
- Staying among the supporters of the Palestinian issue, even in light of the normalized relations with Israel

relations with the Arabs. The report investigates the dilemma's backgrounds, motives and repercussions to those ties. It also elaborates on the shifts and how they reflect on the issues of the region, reviewing the determinants of these changes and the relevant parties' stands and developments. At the end of the study, some recommendations are made to the Turkish government, mainly on significant matters associated with relevant Arab and regional parties.

Prior to the second millennium, TFP tended to go in line with the Western approaches to the region, weakening its own role by ignoring the considerable Arab and Islamic depth. However, since the AKP took over in 2002, strategic shifts have been seen to redefine TFP's principles, so that a new role for the country could be set to affect the region and the world.

The AKP has introduce some changes in the TFP. Nevertheless, internal and regional challenges rose mainly in the aftermath of the Arab Spring, which broke out in January 2011. In this regard, the uprisings represented both a chance and an obstacle.

However, the strategy adopted by the various regional and international powers, along with some Turkish policies, left Ankara unable to maintain a leading role within the Arab Spring developments, extremely affecting the TFP priorities. Consequently, such a role declined and calls were witnessed for more pragmatic and realistic mechanisms.

As for Turkey's motives, the following, among others, may be worth mentioning. Firstly, political stances different from those of the traditional allies were taken on some hot regional issues. Secondly, public uprisings were supported in the Arab Spring and ties were boosted with the Islamists who came to power as a result. Thirdly, Ankara's approaches to the crises of

support stay as common point between the successive Democrat and Republican administrations. In addition, foreign policy decision-making, in general, and with reference to the region, in particular, is not associated with the president themselves, but an institutional bureaucratic matter. It is also noteworthy that there is a shift in Washington's foreign policy towards the Middle East, mainly in the aftermath of the occupation of Afghanistan and Iraq as well as the failure to maintain political stability in both countries.

On the one hand, according to Trump and his advisors, there are three priorities in this context:

- fighting ISIS
- NATO, the international coalition, and the cost of terror
- the relationship with Iran and Israel.

On the other hand, as an experienced politician, Clinton is more straightforward about her vision to the Middle East within her attitude to political Islam, ISIS, regional alliances, Iran and the peace process between the Palestinian Authority and Israel.

Opinion polls show that the one more likely to win the race is Clinton, who adopts the Democratic Party's Soft Power and Smart Power.

Turkish Foreign Policy Crisis Impact on Regional Role and Relations with the Arabs

Arab Crisis Team

As its foreign policy influences the region, including the Arab states, Ankara is considered a major player in the Middle East. Therefore, the ACT is interested in the impacts of the Turkish foreign policy crisis on the regional role and the

It is also found that the Arab regimes have taken the State very much backwards. They have made it a tool to maintain power, by setting the Political System a necessary alternative to the State. Not only have they weakened the State, monopolized power and dedicated political action for their own interests rather than for their peoples', they have established a realistic axiom that the head of the State and the State are the same.

Finally, in order to attain a status of integration between the State and the Political System in the Arab World, the two need to overcome all the difficulties to witness natural coexistence and achieve objective complementarity. In addition, a stable and healthy model has to be built for the relation between the Arab States and the Political Systems. To this end, the State should be the point of departure for all (citizen, structures and institutions) to inculcate the general interest as an ultimate target.

Reports And Articles

US Foreign Policy Approaches to the Middle East in Presidential Candidates' Programmes

Contrastive Study

Ahmad Al Bursan

There are two candidates for the upcoming US presidential election: Democrat Hillary Clinton and Republican Donald Trump. Each time, the same questions are raised about the runners' stances on the Middle East issues. It may be safe to say that, for about 50 years, the difference in this regard has never been strategic but tactical. In fact, the protection of Israel's security and its political, economic and military

In addition, in order to put an end to the phenomenon, Western governments are required to stand against such anti-Islam and –Muslim rightist and chauvinist movements in their own countries.

State vs Political System in Arab Countries.. Theoretical, Analytical Approaches

Hadi Al Nsour

The present study aims at providing theoretical and analytical approaches to the concepts of State and Political System. Due to an intellectual and practical political hegemony by regimes over the State concept, especially in the Arab World, confusion needs to be solved. Political thinkers' perspectives are investigated in terms of definition, origin and functions.

According to the research, both have theoretically and analytically developed. The former grew in the West as a natural product of human sociology. The reality of both notions and their mutual relation in the Arab World are also addressed.

It is concluded that, on the one hand, the State is the acceptable total concept and agreed-upon connection as an inclusive frame for humans, from which Political Systems spring and vary. On the other hand, the Political System sets the nature, structures, institutions and power roles of the ruling system. The progress of both terms automatically responds to the events which control the practice of political life. While the State as a notion and reality rises as a model throughout the world, the Political System has become the focus of interest since the West has gone beyond the State notion to an undeniable reality.

The present study on **Islamophobia in the West: Roots and Future** explores the reality and reasons for the rise and growth of the phenomenon, as well as the scenarios for its future in the West, in general, and France, in particular. Different definitions of Islamophobia are investigated, along with its historical roots in the region. There is also the issue of migration, as new Muslim generations are rising with the phenomenon. Europe has received waves of migrants from its former colonies of Islamic background. The French model is chosen to look closely into the relationship between the phenomenon and religious extremism, as well as the role of French media, writers and intellectuals in enhancing the dilemma in the society. On the other hand, there are Muslim organizations which constitute an influential power in the conflict between the proponents and opponents of Islamophobia.

The press in the West, especially in France, plays a central part in shaping a mindset that is anti-Islam and -Muslims. As it produces direct and brisk reactions to any terrorist incident, it is extremely necessary to reduce the hardliner tone and develop initiatives to stop writings by the supporters of Islamophobia.

As for the Arab and Muslim youth, the effects of racist practices, marginalization, high unemployment rates and the nature of the textbooks in most Western countries loaded with misconceptions about Islam and Muslims promote religious extremism and enmity within students at an early stage. Thus, the growing Islamophobic practices escalate such a kind of confrontation.

Muslim institutions in the West should have a broader role in disseminating the fear factors deliberately encouraged to abuse Islam and Muslims.

1- Renewing the youth and revolutionary spirits in the Palestinian factions, mainly in Hamas and Fateh, by means of special organizational elections
2- Ending all personal, factional and partisan disputes for the sake of the issue and people, preventing any foreign interference to impose any type of policy or leadership on the people
3- Agreeing on launching a civil intifada in the West Bank, including Jerusalem, against the occupation and facilitating all the factors for success
4- Working together to revive the PLO, and forming a capable temporary leadership framework to meet regularly in a bid to lead the Palestinian national struggle
5- Setting the features of the joint Palestinian national project, aimed at ending the occupation and the return of refugees in accordance with the Palestinian version and rights.

Research & Studies

Islamophobia in the West: Roots and Future
(France as a Model)

Waleed Al Zaidy

Islamophobia refers to hatred towards Muslims or fear of them or those racial groups viewed as Islamists. It is not a new phenomenon in the West, mainly in Europe, but it grew again widely due to the September 11, 2001 blasts. It also tangibly increased in Europe after the Danish cartoons about Prophet Mohammad, the Charlie Hebdo attack and then the November 13, 2015 events. There have been many anti-Muslim incidents, such as assaults, protests and threats.

Editorial

Palestinian Issue Horizons: Vitality, Freeze and Internal Factor

Editor in Chief

The decline of interest in the Palestinian issue is of three dimensions: Palestinian, Arab and Israeli.

The present study basically explores the first one and its relation to the other two. Internal political and factional disputes– boosted by Arab and international parties– have weakened the Palestinian role, which sees the conflict a pan-Arab one in the first place. These groups work against each other and sometimes take some sides, which prolongs the occupation. The problem is escalated by the complete failure of renewing the revolutionary framework at the levels both of the Palestine Liberation Organization, which has aged and whose institutions have been neutralized, and the various factions.

In a order to enhance the Palestinian potential to shift and accommodate, a new beginning needs to be launched. Thus, the following approaches are recommended:

1. Immediate ending of the dispute between Hamas and Fateh as well as between the Gaza Strip and the West Bank, based on the simple criteria of reviving and uniting the PA in a political partnership to prepare for a general election within two years:

English Abstract

127 *Jordan's General Election 2016: What's Next*

Baker Al Bdour

Bibliography

Democracy Jordanian Experience

135 ***1989-2016***

- Arabic and English References

Hamzeh Yaseen

English Section

145 *Israel's international relations in Africa*

Marwan Asmar

Contents

page	
	Editorial
7	*Palestinian Issue Horizons: Vitality, Freeze and Internal Factor* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*Islamophobia in the West: Roots and Future (France as a Model)* ***Waleed Al Zaidy***
39	*State vs Political System in Arab Countries.. Theoretical, Analytical Approaches* ***Hadi Al Nsour***
	Reports And Articles
65	*US Foreign Policy Approaches to the Middle East in Presidential Candidates' Programmes..Contrastive Study* ***Ahmad Al Bursan***
77	*Turkish Foreign Policy Crisis Impact on Regional Role and Relations with the Arabs* ***Arab Crisis Team***
	File Issue: Jordanian Parliamentary Elections in 2016
105	*Jordan Parliamentary Election 2016.. Statistical, Political Study* ***Ayman Khater*** ***Abdullah Al Majaly***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Autumn 2016

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***

Volume 20 **No. 77** **Autumn 2016**